زدني علماً

ميشال لوساج

النظام السياسي والإداري

في الاتحاد السوفياتي

ترجمة

عيسى عصفور

منشورات عويدات
بيروت . باريس

النظام السياسي والإداري
في الاتحاد السوفياتي

ميشال لوساج

النظام السياسي والإداري
في الاتحاد السوفياتي

ترجمة
عيسى عصفور

منشورات عويدات
بيروت - باريس

الطبعة الأولى ١٩٨٣

مقدّمة

إن المؤسسات السوفياتية ليست مؤسسات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فحسب ، فقد ظلت جميع الأحزاب الشيوعية في العالم زمناً طويلاً تنظر إليها ، ولا يزال عدد منها ينظر إليها حتى اليوم ، كنموذج للمؤسسات الاشتراكية التي تطبق مبادؤ ها الأساسية تطبيقاً عالمياً . والحقيقة أنه تمّ التخلي عن الفكرة التي وضعت في أعوام ١٩٥٠ بوجه خاص والقائلةان للنموذج في جملته طابعاً إلزامياً لجميع البلدان الاشتراكية الأخرى ، ولكن دور الحزب القيادي ، وملكية المجتمع لوسائل الإنتاج ، وادارة الاقتصاد وفق خطة ، تعتبر في نظر السوفيات أنفسهم بوجه خاص ، مبادىء يجب أن تراعيها جميع البلدان الاشتراكية .

والمؤسسات السوفياتية هي إلى حدٍ كبير جداً من صنع روسيا نفسها ؛ فكتاب ماركس : نقد برنامج غوتا (١٨٧٥) لم يكن يتضمن سوى مخطط لما يمكن أن يكون نظاماً اشتراكياً ؛ وتجربة كومونة باريس كانت عابرة ومحدودة جداً بحيث لا يمكن اتخاذها دليلاً حقيقياً : والمؤسسات التي استخدمها لينين للاستيلاء على السلطة ـ الحزب ومجالس السوفيات ـ أبقيت وكيّفت فيما بعد من أجل ممارسة السلطة . وهذه المؤسسات السياسية (الحزب ، والادارة ومجالس السوفيات) توطدت في أعوام ١٩١٧ ـ ١٩٢٢ .

وكان على المؤسسات الاقتصادية التي أنشئت في أعوام ١٩٣٠ أن تواجه المعضلة المطروحة على المجتمعات الاشتراكية ، وهي : كيف تحقق في آنٍ واحد تنمية الاقتصاد والمساواة الاجتماعية ، هذا الهدف الرئيسي من أهداف الاشتراكية ؟ وفي تنظيم الإنتاج أدى السعي وراء المردودية الاقتصادية إلى إعطاء المديرين سلطة على العمال وإلى الابقاء والحالة هذه على مراتب إجتماعية يرافقها بالاضافة إلى ذلك منح امتيازات مادية تصعب أحياناً ملاءمتها مع هدف إيجاد مجتمع بلا طبقات . ومنذ عهد أقرب تقلصت على الأقل وجوه التفاوت الاجتماعي ولكنها لم تضمحل .

وإذا رجعنا إلى نصوص الحقوقية الثابتة التي تقرّ هذه المؤسسات وجدنا هذه المؤسسات مستقرة في ظاهر الحال . فدستور ١٩٣٦ ساري المفعول منذ أربعين عاماً ، والتعديلات المقترحة منذ بضع سنوات لا يبدو أنها تتناول سوى جوانب ثانوية . وأنظمة الحزب الشيوعي الأساسية في صيغتها الأخيرة (١٩٦١) لا تختلف اختلافاً أساسياً عن الأنظمة السابقة . ولكن التشريع ليس في غالب الأحيان سوى صورة ناقصة جداً للواقع الاجتماعي ، وقد يخفي التشريع إخفاءً تاماً تغيرات جوهرية في المجتمع . فهل تغيرت المؤسسات السوفياتية أو تتغير في جوانبها الأساسية ؟ .

في محاولة الإجابة عن هذا السؤال لا بد من أن نأخذ بالحسبان عنصرين :

- وجود ثقافة روسية (بمعنى الأخلاق ، والتصور والمواقف ، الخ) يحكم الروس أنفسهم أحياناً حكماً صارما على بعض سماتها

الخاصة ، وظاهر الحال أنها لا تتطور إلا ببطء شديد .

ـ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى التغيرات التي وقعت في المجتمع السوفياتي : كهجرة سكان الارياف إلى المدن ، وازدياد عدد رجال العلم والمهندسين والفنيين ، والتعديلات التي أدخلت على جوانب الحياة السياسية بعد وفاة ستالين .

وبالمقابل إذا وضعنا أنفسنا على صعيد أكثر محسوسية استطعنا أن نبيّن :

١ ـ أن المؤسسات السوفياتية لا تزال تشكل نظاماً فريداً من المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية : فمنظمات الحزب ، ومنظمات الدولة ، والمنظمات الاجتماعية ، ومجالس السوفيات تؤلف شبكة فريدة من مؤسسات تشكل إطار الحياة السياسية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (القسم الأول) .

٢ ـ وأن السعي إلى أهداف جديدة يسبب تحوّلاً جزئياً في شروط سير العمل في هذه المؤسسات (القسم الثاني) .

القسم الأول
النظام المؤسسي

يرتكز النظام المؤسسي على مبادىء تنظيم (الفصل الأول) تتعلق بأربعة أنواع من المؤسسات : الحزب (الفصل الثاني) ، ومنظمات الدولة (الفصل الثالث) ، والمنظمات الاجتماعية (الفصل الرابع) ، ومجالس السوفيات (الفصل الخامس) .

الفصل الأول

مبادىء التنظيم

يمكن ابراز عدة مبادىء أساسية هي أساس تنظيم المؤسسات السوفياتية ، وهذه المبادىء هي : دور الحزب القيادي (١) ، ومشاركة المواطنين (٢) ، والمركزية الديمقراطية (٣) والتنظيم المتعدد القوميات (٤) ، والتخطيط والتشريع (٥) . ومن الضروري أن نحدد تحديداً جيداً مضمون هذه المبادىء .

١ ـ دور الحزب القيادي

ان وسائل الحزب في العمل من جهة ، والمفهوم السوفياتي لتنظيم المجتمع سياسياً من جهة أخرى ، تتيح تحديد مدى دور الحزب القيادي .

١- **وسائل عمل الحزب** . - إن دور الحزب القيادي يعني بادىء الأمر أن **أجهزته القيادية ترسم الاتجاهات الكبرى للسياسة التي ستطبقها** المؤسسات السوفاتية المختلفة ، وتتخذ أهم القرارات ، وتتولى مراقبة تنفيذها .

والاتجاهات الأساسية ، سواء في السياسة الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية ، أم في السياسة الخارجية ، يضعها المكتب السياسي الذي يضم أكبر ذوي المناصب السياسية في البلاد ، وتعرض على اللجنة المركزية للحزب التي تتألف في معظمها من مسؤولي الحزب الاقليميين ومن رؤساء الادارات المركزية .

وأعظم القرارات شأناً تقرّها مبدئياً دورات الهيئة العامة للجنة الحزب المركزية ، وتنعقد هذه الدورات مرتين في السنة . وهناك قرارات هامة أخرى تنشر بتوقيع مشترك من اللجنة المركزية للحزب ومن مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفاتية .

ويمكن كذلك أن يطلب إلى أجهزة الحزب المركزية والمحلية اتخاذ قرارات في مسائل خاصة أو فردية . ويعهد إلى جهاز الحزب بملاحقة تنفيذ المؤسسات المختصة للقرارات .

والواقع أن أجهزة الحزب القيادية لا تنفذ هي وحدها قراراتها ولا تتخذ جميع القرارات .

فمنذ عام ١٩١٩ وضع المبدأ التالي : « على الحزب أن ينفذ قراراته عن طريق أجهزة سوفياتية ، في إطار الدستور السوفياتي وعلى الحزب أن يثابر على توجيه نشاط مجالس السوفيات ، ولكن ليس له أن يحل محلها » . (قرار مؤتمر الحزب الثامن ، آذار ١٩١٩) .

والسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي يقررها المكتب السياسي ينفذها مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي والإدارة . وتنفذ الادارات المختصة ولا سيما وزارة الدفاع ووزارة الخارجية سياسة الدفاع والسياسة الخارجية اللتين يضعهما المكتب السياسي نفسه أيضاً . وتخضع هذه السياسات المختلفة ، عند الاقتضاء ، لموافقة مجلس السوفيات الأعلى الممثل لجميع المواطنين الذين ينتخبونه .

والتوزيع الواقعي للسلطة بين أجهزة الحزب والمؤسسات الأخرى لا يزال دقيقاً ، وبخاصة على المستوى الاقليمي . فمنظمات الحزب مسؤولة عن الأوضاع في أقسامها ، فعليها إذن أن تتدخل كلما رأت التدخل ضرورياً ، فإذا لم تتدخل بما فيه الكفاية اتهمت بأنها لا تمارس دورها القيادي . ولكنها في الوقت نفسه لا يجوز لها أن تمارس بنفسها مهام المؤسسات الأخرى . فإذا أفرطت في التدخل أخذ عليها أنها « تتدخل في التفاصيل » ،« وأنها تحلّ محل أجهزة مجالس السوفيات والادرات الاقتصادية »و« تمنع الإدراة من اتخاذ مبادرات » . ولا يمكن للتوزيع أن يحدد سلفاً بصورة نهائية . ولا يمكن أن يتحقق ضبط الأمور إلا بإصدار تنبيهات لمراعاة النظام تتلوها نتائج ، إذ إن أجهزة الحزب تستطيع في الواقع أن تتدخل دوماً ، ولكن بدون الاطمئنان إلى أنها تملك دوماً الوسائل للتغلب على العقبات التي تصادفها .

والوسيلة الثانية لعمل أجهزة الحزب القيادية ربما كانت هي الأعظم شأناً . فأجهزة الحزب القيادية هي التي تتولى انتقاء وتدريب وتعيين « الكوادر » ، أي أصحاب مناصب المسؤولية في الإدارة ، وفي النقابات ، والجمعيات ، الخ .

ففي كل دائرة اقليمية من الاتحاد السوفياتي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية ، المنطقة ، المدينة ، الناحية) تدقق منظمة الحزب في الدائرة في أهم التعيينات بواسطة « المدوّنة » ، وهي قائمة الوظائف الموضوعة تحت الاشراف الدائم لجهاز الحزب .

وفي القمة ، تصدر التعيينات لمناصب المسؤولية في الإدارة المركزية ولرئاسة المنظمات الجمهورية والإقليمية في الحزب والدولة بقرارات من أجهزة الحزب المركزية : اللجنة المركزية نفسها ـ بالنسبة إلى بعض المناصب كمنصب رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي أو رئيس مجلس رئاسة السوفيات الأعلى في الاتحاد السوفياتي ـ ومن المكتب السياسي أو السكرتارية .

وعلى المستوى الإقليمي والمحلي ، تدرج أسماء مديري المؤسسات الإقليمية في مدونة اللجنة الاقليمية ، وأسماء مديري مؤسسات المدينة في مدونة لجنة المدينة ، الخ .

نشرت مجلة كومونست في عام ١٩٦٦ (العدد الأول ، ص : ٣٥) معلومات عن مدونة لجنة الحزب في مدينة ريغا (٦٥٠٠٠٠ نسمة) . وكانت هذه المدونة تحتوي على ٦٦٢ وظيفة موزعة كما يلي :

الحزب وأجهزة مجالس السوفيات ٢٥٣

المنظمات العقائدية ٨٣

موجهو الاقتصاد (وبخاصة المديرون ورؤساء المهندسين ورؤساء دوائر العاملين في

المشاريع الصناعية ١٠٧

في البناء والخدمات البلدية ٦١

في الدوائر الادارية والتجارية والمالية ٨٥
في التعليم ٧١

وعمليات الترشيح إلى الوظائف المدرجة في مدونة لجنة الحزب (في الناحية ، والمدينة ، والمنطقة ، الخ) يتوجب أن تدققها اللجنة سلفاً وأن توصي بها اعفاءهم . والأشخاص الواردة اسماؤ هم في المدونة لا يمكن نقلهم أو اعناذهم من وظائفهم إلا بموافقة اللجنة . وعلى هذا فإن في ذلك فعلاً الأداة الأقوى للرقابة التي هي تجسيد لدور الحزب القيادي .

٢ - المفهوم السوفياتي لتنظيم المجتمع سياسياً . - إن دور الحزب القيادي ، على الصعيد العام للتنظيم السياسي للمجتمع ، يعني بادىء الأمر أنه يجب أن يكون الحزب هو القوة السياسية التي توجه وتقود جميع المؤسسات الأخرى . فمنظمات الدولة ، والمنظمات الإجتماعية ، ومجالس السوفيات توضع تحت قيادة الحزب ، ولكن لكل منها رسالتها وتنظيمها الخاصين بها .

وتستخدم منظمات الدولة ملاكاً من الموظفين ذوي الاجور منظماً تنظيماً تسلسلياً من أجل تأمين الإنتاج أو ادارة الخدمات المخصصة للسكان .

والمنظمات الاجتماعية يمكن أن تكون لها ، هي أيضاً ، فعاليات إنتاج مادي أو فكري ، ولكنها جمعيات طوعية يديرها بعض أعضائها وتهدف إلى خدمة مصالحهم التي تتفق مع أهداف المنظمة .

ومجالس السوفيات هي أجهزة تمثل مجموع المواطنين ، وهم

ينتخبونها ، وتقرّ موافقة المواطنين على التدابير الأساسية بالنسبة إلى المجتمع وتقوم بمهمة الرقابة على الإدارة ، فهي تعتبر في آنٍ واحد منظمات للدولة ومنظمات إجتماعية .

ودور الحزب القيادي يعني أيضاً أن السلطة العليا ملك الحزب ، وأنه لا يجب أن يكون في وسع أية مؤسسة أخرى أن تخرج عن رقابته .

وكان لينين قد طالب في كتابه : ما العمل ؟ (١٩٠٢) بإنشاء « منظمة ثوريين » تختلف اختلافاً أساسياً عن « منظمة العمال » . وكان يرى أن حزباً يطبق العقيدة الاشتراكية هو وحده يمكن أن يقود الطبقة العاملة في نضالها السياسي ضد ارباب العمل ، لأن الطبقة العاملة لا تستطيع بقواها هي وحدها سوى الوصول إلى الوعي النقابي .

وبعد الثورة أثير من جديد دور الحزب تجاه الأجهزة التي ينتخبها العمال (السوفيات) . وكان جواب مؤتمر الحزب العاشر في عام ١٩٢١ واضحاً جداً .

« إن حزب الطبقة العاملة ، أي الحزب الشيوعي ، هو وحده القادر على توحيد وتثقيف وتنظيم طليعة البروليتاريا وطليعة جميع الجماهير الكادحة ، هذه الطليعة التي هي وحدها قادرة على مقاومة ما لدى هذه الجماهير من تذبذبات بورجوازية صغيرة محتومة ، ومقاومة التقاليد والعودة التي لا مفرّ منها إلى قصر النظر النقابي والأوهام النقابية في البروليتاريا ، وعلى توجيه جميع جوانب الحركة البروليتارية » (١) .

---

(1) K. P. S. S. rezoljueijah t. 2, 1970, P. 222.

هذا الرفض لنقل السلطة العليا إلى أجهزة أخرى ، ولو أن السكان بمجموعهم هم الذين ينتخبونها ، أكدّه من جديد وبقوة بعد ٤٧ عاماً الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي ، ليونيد بريجنيف ، في رده على الشيوعيين التشكوسلوفاكيين الذين كانوا يريدون إعطاء الأجهزة التمثيلية سلطة حقيقية ، حين أكد في خطاب له في ٢٩ أيار ١٩٦٨ : « أن الحزب وحده ، المسلح بنظرية الطليعة ، أي الماركسية ـ اللينينية ، قادر على إيجاد حل صحيح للمشاكل ، وعلى تحديد أهم الاتجاهات الأساسية لتنمية البلاد الاقتصادية والاجتماعية تحديداً سديداً . والحزب وحده ، الذي تشدّه وحدة التصور والعمل وله خبرة واسعة في النشاط السياسي والتنظيم ، قادر على توجيه جميع عمل بناء الشيوعية نحو الغاية المرسومة ، وإعطاء هذا العمل طابعاً متناسقاً مبنياً على العلم . والحزب وحده ، وهو الوثيق الارتباط بجماهير ملايين العمال ، قادر على حشد قوى الشعب ، من طبقة عمالية ، وطبقة فلاحية ، ومثقفين ، من أجل إيجاد حلول ناجحة للقضايا الاقتصادية والسياسية على حد سواء » .

إن رفض الحزب إعطاء مؤسسة أخرى سلطة استقلال ذاتي لاتخاذ القرار في المسائل الأساسية لا يعني أن الحزب في الواقع ، مستقل كلياً عن السياق الإجتماعي في هذه المسائل نفسها ؛ فالمؤسسات المختلفة ، ومختلف الجماعات الإجتماعية أو فئات المواطنين ممثلة في الحزب بدرجاتٍ مختلفة وتستطيع ممارسة التأثير في قراراته ، بدرجات مختلفة أيضاً اختلافاً شديداً داخل منظمات الحزب أو خارجها .

٢ ـ مشاركة المواطنين

إن مشاركة المواطنين في الاتحاد السوفياتي تظهر بوجه خاص من زاوية « علاقات الحزب بجماهير العمال ، أي بالشعب » ، ومن زاوية « مشاركة المواطنين في فعالية جهاز إدارة الدولة » في آنٍ واحد . ويمكن لفكرة المشاركة أن تمتدّ في الحقيقة إلى وقائع مختلفة جدا بدءاً من التأثير الفعلي في تبنّي القرار وحتى مجرد التضرر من هذا القرار .

١ ـ المصلحة والمشاركة . ـ ان تحليل مفهوم المشاركة في النظام السياسي السوفياتي يجب أن يربط بمفهوم طريقة التعبير عن مختلف المصالح .

يعترف الفلاسفة السوفيات بأن في المجتمع الاشتراكي فئات مختلفة من المصالح : الشخصية ، والجماعية ، والإجتماعية ، والأساسية وغير الأساسية ، والعامة والخاصة ، والطويلة الأجل والقصيرة الأجل ، الخ .

وفي المفهوم السوفياتي ، يجب أن تكون المصالح الشخصية تابعة للمصالح العامة ، ومصالح الجماعات المختلفة خاضعة لمصلحة تنمية المجتمع في جملته ، وأن تخضع المصالح القصيرة الأجل للمصالح الطويلة الأجل . وقد كتب لينين من قبل يقول :

« إن مصالح التقدم الإجتماعي ، من وجهة نظر الأفكار الأساسية في الماركسية ، أسمى من مصالح البروليتاريا ، ومصالح الحركة العمالية في جملتها تتفوق على مصالح هذه الطبقة العمالية أو تلك

أو هذه المرحلة أو تلك من مراحل الحركة » .

ولكن قيام العلاقات بين المصالح ليس واضحاً بدقة . ويرى Gleserman « أن تجربة بناء المجتمع الجديد في الاتحاد السوفياتي وفي البلدان الاشتراكية الأخرى تدل دلالة قاطعة على أن القيادة التي تتوقع النجاح في هذه العملية يجب أن تعرف كيف تحصي مصالح الجماهير أحصاءً دقيقاً ، وكيف تدخلها في الحسبان ، وكيف تجد التناسب الصحيح بين المصالح الخاصة والمصالح الجماعية ، والمعيار السليم لإخضاع الأولى للثانية » .

وكيف للحزب ، في المجتمع الاشتراكي ، أن يعرف هذه الفئات المختلفة من المصالح ؟ إن المصالح في التصور السوفياتي ، لا ينظر إليها كظاهرة شعور . إنها موجودة « موضوعياً » ومحتواها تحدده « الحاجات الموضوعية » لتقدم الناس ، كما يحددها ما ضروري « موضوعياً » لسّد حاجاتهم الحيـوية . والمصلحـة ليست فئة « بسيكولوجية » ، ولكنها فئة « سوسيولوجية » ؛ فهي لا تحددها آراء الناس ولا أفكارهم ، بل ظروف الإنتاج الاجتماعي . ويمكن أن تنشب صراعات بين هذه المصالح المختلفة ، ولكن « حلّها يقع على عاتق سياسة الحزب وعمله في التنظيم والتثقيف » .

هذه التصورات لا تدعو البتة إلى الاعتراف بوجود جماعات ذات مصالح مهمتها الإعراب عن مصالح أعضائها كما يفهمها هؤلاء الأعضاء وتمارس ضغوطاً على أجهزة السلطة لجعلها تقبل بها وتقرّها . وهكذا فان حريات الصحافة والجمعيات ليست مضمونة للمواطنين إلا « طبقاً لمصالح العمال وفي سبيل توطيد النظام الاشتراكي » ، وهذه

الملاءمة لمصالح العمال تقدرها في آخر المطاف الإدارة وأجهزة الحزب .

غير أن المصلحة التي يفهمها الأفراد تؤخذ في الواقع بعين الاعتبار عن طريق مفهوم آخر هو مفهوم « الحافز » . ويرى المؤلفون السوفيات أن « الحوافز ، أعني دوافع النشاط الواضحة ، هي انعكاس لوعي الناس لمصالحهم » ، وأن الحوافز الأخلاقية والحوافز المادية يجب أن تتحد : « فالناس لم يعملوا قط على تنمية الإنتاج لدوافع أخلاقية بسيطة ، ولن يفعلوا ذلك أبداً ، وهم في ذلك سيستجيبون دوماً لدوافع ذات طابع مادي » .

« ولما كانت تلبية حاجات الشعب المادية والثقافية تلبيةً أكمل دوماً » هي هدف الاشتراكية ، فإن البحث عن حوافز ملائمة يستلزم أن تؤخذ بالاعتبار مصالح الأفراد كما يفهمونها ؛ غير أنهم يفصحون عنها بصورة أساسية عن طريق المؤسسات والإجراءات التي يقرها النظام السياسي السوفياتي ، وعن طريق هذه المؤسسات والإجراءات نفسها يشاركون في اتخاذ القرارات .

٢ ـ درجات مشاركة المواطنين ـ إذا حللنا النظام السياسي السوفياتي كنظام متدرج لقرارات تمتد من الخيارات الوطنية الكبرى (كالاستثمار ، والاعتمادات العسكرية ، والاستهلاك ، الخ) حتى القرارات المتعلقة بالمواطنين بصورة فردية ومباشرة ، فان المشكلة هي معرفة أي نوع من القرارات هو الذي يشارك فيه المواطنون وكيف يؤثرون في هذه القرارات .

ولما كان الكثير من الاجراءات الداخلية لاتخاذ القرارات ليس في متناول أيدينا فإن من العسير جداً أن نرسم لها صورة كاملة . غير أنه يمكن

استخلاص نوعين مستعملين عادة هما : التأثير بالاعلام والتأثير بالرقابة .

إن المعلومات التي يمكن أن يحصل عليها الحزب بأوضاع الفئات الاجتماعية المختلفة هي الآن وسيلة لهذه الفئات إلى امتلاك التأثير ، حتى لو أن هذه المعرفة تترك لأجهزة الحزب هامشاً للخيار كبيراً . والحال أن أجهزة الحزب تشكل شبكة استعلامات عن حالة المجتمع . والمعلومات التي تنتقيها أجهزة الحزب كثيراً ما لا تقدم سوى نظرة جزئية إلى الوقائع وربما لا تنقل بدون تشويه . ولكن هناك مصادر مختلفة للمعلومات تستخدم : كالانطباعات والملاحظات الشخصية لموظفي الحزب ومناضليه ، ومداخلات أعضاء الحزب ، ورسائل المواطنين ، والإحصاءات ، والصحافة المحلية والمركزية ، وحتى البحوث الاجتماعية . وعلى منظمات الحزب الدنيا أن تطلع الأجهزة العليا بانتظام على نشاطها وعلى عقلية العمال وعلى الطريقة التي تنفذ بها قرارات الحزب .

والرقابة على توافق قرارٍ ما مع القرارات العليا هي عنصر تتمسك به قيادة الحزب كثيراً وفي هذا القطاع يكون للمواطنين مزيد من المشاركة .

وتبقى الرقابة التسلسلية هي الشكل الأساسي للرقابة ، ولكن هذه الرقابة التسلسلية كثيراً ما تحركها أجهزة مختلفة «للرقابة» أو «الاشراف» : كالنيابة العامة المكلفة بالسهر على احترام الشرعية ، وكالرقابة الشعبية المخوّلة بمكافحة الظواهر البيروقراطية والرقابة القضائية ورقابة مجالس السوفيات وأجهزة الحزب . وجميع هذه الرقابات يمكن أن

يحركها تدخل المواطنين ولا سيما بالرسائل التي يوجهونها [1] .

وعندما تحدّد سياسة ما تحديداً واضحاً ولا تتقيد بها الدرجات المتوسطة لا يعدم المواطن وسائل اللجوء إلى الدرجات العليا ، ولكن هل يستطيع التأثير في التحديد نفسه لهذه السياسة ؟

إن درجة تأثيره هي هنا أصعب فهماً بكثير وتقودنا إلى تقدير درجة الديمقراطية داخل النظام .

٣ ـ المركزية الديمقراطية

كان لينين ، منذ تشكيل الحزب ، قد اختار قيام تنظيم وحيد ومنظم ، مشدداً على « الحاجة إلى تنظيم مركزي لروسيا كلها من أجل أن تجمع في هجمة مشتركة واحدة جميع دلائل التعبير ، أيا كانت ، عن المعارضة السياسية ، والاحتجاج والاستياء » [2] .

ومنذ عام ١٩٠٥ كانت وثائق مؤتمر البلشفيك في Tammerfors تستعيد فكرة المركزية الديمقراطية وتصوغ الفكرة الاساسية فيها على الشكل التالي : « مع الاعتراف بمبدأ المركزية الديمقراطية الذي لا نزاع فيه ، يرى المؤتمر أن من الضروري أن يطبق على نطاق واسع المبدأ الانتخابي وأن تسند السلطة كاملة إلى المراكز المنتخبة في مجال القيادة

---

(١) M. Lesage : الأنظمة السياسية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية ص : ٢٥٧ .

(٢) لينين : ما العمل ؟ المؤلفات المختارة في ثلاثة أجزاء ، موسكو ١٩٧١ ، ص ١٨٩٠ .

الايديولوجية والعملية على أنه يمكن في الوقت نفسه عزل هذه المراكز وبيان نشاطاتها بدقة ونشرها على أوسع نطاق » .

وقد طبقت فكرة المركزية الديمقراطية على منظمة الحزب أولاً ثم نقلت إلى تنظيم الدولة .

١ - المركزية الديمقراطية في التنظيم الحزبي - إن مبدأ المركزية الديمقراطية داخل الحزب معبّر عنها حالياً في المادة ١٩ من الأنظمة الأساسية كما يلي :

« إن المبدأ الموجه لبنية الحزب التنظيمية هو المركزية الديمقراطية ، وهذا يعني :

أ - إنتخاب جميع أجهزة القيادة في الحزب من القاعدة إلى القمة ؛

ب - تقارير أجهزة الحزب الدورية إلى منظماتها الخاصة بها وإلى المنظمات العليا ؛

ج - الانضباط الدقيق في الحزب وانصياع الأقلية للأكثرية ؛

د - لقرارات الأجهزة العليا طابع إلزامي حتماً بالنسبة للأجهزة الدنيا » .

وتعني المركزية أن تكون القيادة لمركز واحد ، وأن تخضع جميع المنظمات لهذا المركز . فالمشكلة بالنسبة للتنظيم الحزبي هي إذن إيجاد توازن بين قيادة مركز وحيد والديمقراطية ، ولا سيما التوازن بين الانضباط الضروري للمركزية وحرية التعبير التي هي شرط الديمقراطية .

ويعترف الحزب لأعضائه بحقهم « في أن يناقشوا بحريّة ، في المجالس ، وفي مؤتمرات الحزب ، وفي اجتماعات لجان الحزب وصحافته ، قبل أن تتخذ المنظمة قراراً ، قضايا سياسة الحزب ونشاطه العملي ، وأن يقدموا اقتراحات ويعربوا عن آرائهم ويدافعوا عنها بصراحة » و « أن يوجهوا النقد في اجتماعات الحزب ومؤتمراته ، وفي اجتماعات الهيئات العامة للجان ، إلى أي شيوعي بصرف النظر عن المنصب الذي يشغله »(المادة ٣ ، أ ، ب ، ج) .

والمركزية تقتضي واجبات إلزامية دائمة . فالعضو في الحزب لا يستطيع أن يبدي إحساساً بأنه يعارض برنامج الحزب أو توجيهاته الأساسية . وعلى هذا فالمناقشات في القضايا الأساسية تدور بلغة مزخرفة وكثيراً ما تكون باطنية ، والذين يدافعون عن أفكار مخالفة للعقيدة معرضون دوماً لخطر إقصائهم عن المجتمع ، ويشتد هذا الخطر إذا كان النزاع خطير الشأن وكان الفرد المخالف وحيداً في الميدان .

وكذلك فان « انتخاب جميع أجهزة الحزب من القاعدة إلى القمة » يعاني قيوداً مردّها إلى مركزية النظام . فرغبة هذا النظام في الحفاظ على وحدته تؤدي به إلى استخدام التعيينات أو على الأقل التوصيات ، وإلى التوفيق بين الاقتراع العلني والاقتراع السري .

ومن جهة أخرى ، قد يخفي مفهوم المركزية الديمقراطية حقائق مختلفة جداً داخل النظام . إن لفظة المركزية غامضة لأنها كثيراً ما تستعمل لوصف وضعين غير متماثلين قيادة مركز واحد لمجموعة من المنظمات من جهة ، وتركيز السلطة في هذا المركز من جهة أخرى . والحال أنه إذا عدنا إلى اصطلاح معروف تماماً في الحقوق الإدارية

الفرنسية كان من المعقول تماماً أن يكون التنظيم مركزياً وغير مركزي في آنٍ واحد . وهذه هي الحال عندما تملك السلطات المحلية تفويضاً واسعاً بالسلطة .

إن درجة المركزية في النظام ودرجة لا مركزية السلطة لا تتعلقان فقط بعوامل داخلية في الحزب ؛ فهما تابعتان إلى حدٍ كبير للنشاط الذي يقوم به الحزب وللصراع القائم بين الحزب والمجتمع . وقد كتب لينين في عام ١٩٠٥ قبل أن يكتب واضعو نظريات التنظيم والتحليل التنظيمي بزمن طويل يقول : « إن لكل مؤسسة بنيتها التي يحددها بصورة طبيعية وحتمية مضمون عملها »[١] فإذا ارتفعت درجة الصراع مع المجتمع ، كما يدل عليه مثلاً تاريخ فترة ١٩١٧ - ١٩٢٠ أو تاريخ أعوام ١٩٣٠ ، ازداد حجم النشاط الذي يمارس على جميع المستويات ، وازداد تمركز السلطة وأهمية الانضباط . وبالعكس فإن درجة تأثير القاعدة ، وبالتالي درجة الديمقراطية ارتفعت في الفترة الحديثة العهد باللجوء إلى وسائل مختلفة .

والوسيلة الأولى تتعلق بأساليب تعيين الموظفين . ففي المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي أشار السكرتير العام للحزب ليونيد بريجنيف إلى أن اللجنة المركزية « أبت على تطبيق خطتها القائمة على شرقية العناصر المحلية إذ إن التعيينات انطلاقاً من المركز لم تطبق إلا بصورة استثنائية » .

---

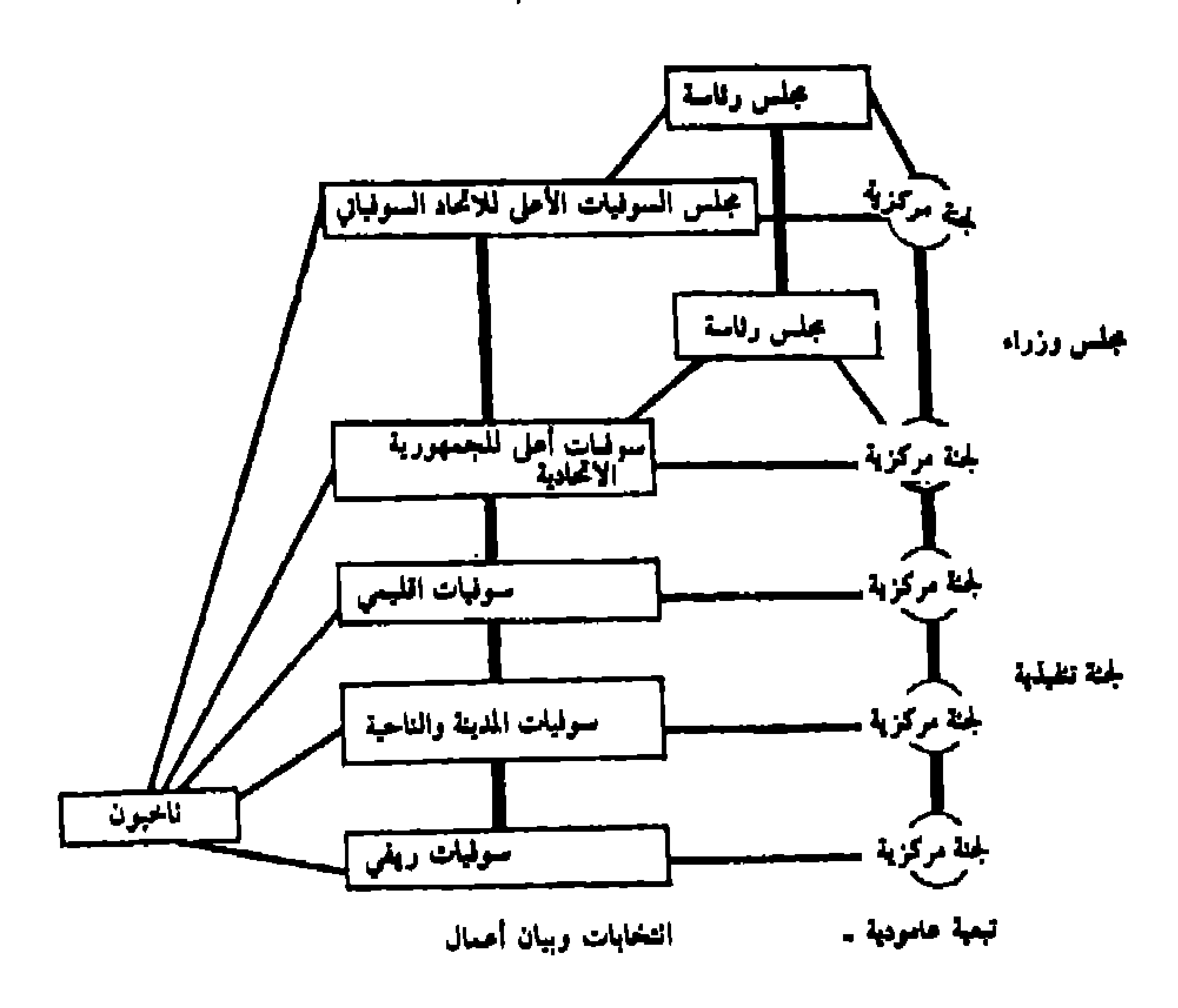
(١) لينين : ما العمل ؟ المؤلفات المختارة . ٣ أجزاء . موسكو ١٩٧١ ، ص : ١٨٩ .

ثم إن القيادة الجماعية تتيح لكل مستوى أن يتلافى صدور القرارات الأساسية عن شخص واحد بدون مراعاة المصالح المختلفة الماثلة واختلافات الآراء .

وأخيراً وبوجهٍ خاص فإن حسن سير الإعلام يتيح للقادة أن يكونوا أوفر اطلاعاً على الاجراءات الصادرة عن القاعدة حتى لو كانت هذه الاجراءات غير معبر عنها علناً وليس لها سوى تأثير محدود .

هذا الفارق نفسه بين بنية تصورية ثابتة ودرجات تطبيق مختلفة موجود بالنسبة إلى التنظيمات الإجتماعية التي يطبق عليها أيضاً مبدأ المركزية الديمقراطية ، وبالنسبة إلى منظمات الدولة .

٢ - **المركزية الديمقراطية في تنظيم الدولة** - إن الدولة منظمة هي



أيضاً على أساس المركزية الديمقراطية . فمجالس السوفيات ولجانها التنفيذية تشكل كلاً موحداً متسلسلاً تخضع فيه الأجهزة الدنيا للأجهزة العليا .

وأجهزة الإدارة العامة (مجالس الوزراء واللجان التنفيذية) تنتخبها المؤسسات التمثيلية، وهي مجالس السوفيات العليا ومجالس السوفيات المحلية لمندوبي العمال ، وعلى جميع أجهزة إدارة الدولة أن تقدم تقارير عن نشاطها إلى مجالس السوفيات وهي من حيث المبدأ مسؤولة أمامها .

والسمة النوعية للمركزية الديمقراطية في فعالية جهاز إدارة الدولة هي مبدأ التبعية المزدوجة : فجهاز إدارة الدولة تابع أفقياً لمجلس السوفيات المحلي وعامودياً لجهاز إدارة الدولة ، في بعض القطاعات على الأقل . والواقع أن توزيع السلطات بين الأجهزة المركزية والأجهزة المحلية يختلفا تبعاً للقطاعات ويتأثر أيضاً بطابع تعدد القوميات في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

٤ ـ التنظيم المتعدد القوميات

يضم الاتحاد السوفياتي نحواً من ١٣٠ قومية من أحجام متفاوتة : ففيه ١٣٠ مليون روسي ، و٤١ مليون أوكراني ، و٩ ملايين من الاوزبك ، و٩ ملايين في بيلوروسيا ، و١٨ قومية يتراوح عدد أفرادها بين مليون وستة ملايين ، وجميع القوميات الأخرى فيها من مليون إلى بضعة ملايين نسمة .

والتنظيم المتعدد القوميات في الاتحاد السوفياتي يتصف من جهة بتنظيم إقليمي هو نفسه متعدد القوميات ، ومن جهة أخرى بتنظيم سياسي يحافظ على الوحدة مع الاعتراف ببعض الفوارق القومية .

١ ـ التنظيم الإقليمي ـ هناك خمس عشرة قومية (روسية أوكرانية ، أوزبكية ، بيلوروسية ، قازاقية ، اذربيجانية ، أرمنية ، جيورجية ، مولدافية ، ليتوانية ، تاجيكية ، تركمانية ، كيرغيزية ، ليتونية ، استونية) تملك اقليماً وطنياً وقد نظمت في جمهوريات اتحادية ؛ ولكن عدة قوميات تعيش في الحقيقة ، في كل من هذه الاقاليم .

وهكذا فإن في أوكرانيا ٧٥٪ من الأوكرانيين ، و٢٠٪ من الروس و٥٪ من قوميات أخرى ؛ وفي جيورجيا ٦٧٪ من الجيورجيين ، و١٠٪ من الأرمن ، و٩٪ من الروس ، و٥٪ من الاذربيجانيين ، و١٠٪ من قوميات أخرى ، وفي اوزبكستان ٦٥٪ من الاوزبكيين و ٥ ، ١٢٪ من الروس ، و٥٪ من التتار ، و٤٪ من القازاك ، و٤٪ من الطاجيك ، و٩٪ من قوميات أخرى . وفوق ذلك فإن القومية التي أطلق اسمها على

كيرغيزيا وكازاكستان هي أقلية : ففي كيرغيزيا ٤٤٪ من الكيرغيز و٣٠٪ من الروس ، وفي كازاكستان ٣٣٪ من الكازاكيين و٤٢٪ من الروس .

وعلى أراضي خمس جمهوريات اتحادية (جمهورية روسيا ، واوزبكستان ، وجيورجيا ، واذربيجان ، وتاجيكستان) ٣٨ قومية أخرى نظمت في مجموعات قومية : ٢٠ جمهورية مستقلة ذاتياً ، و٨ مناطق مستقلة ، و١٠ نواحٍ قومية .

إن كل مجموعة اقليمية قومية هي إذن في الواقع غير متجانسة من حيث تركيبها القومي .

٢ - التنظيم السياسي - يهدف التنظيم السياسي قبل كل شيء إلى ضمان وحدة المجموع ؛ غير أنه في الوقت نفسه يترك بعض المكانة لأشكال من التنظيم القومي .

والوحدة يحققها الحزب بالدرجة الأولى ، فقرارات هيئاته القيادية الزامية حتماً لكل منظمات الحزب بصرف النظر عن تركيبها القومي . وقد تأكد هذا المبدأ بوضوح منذ عام ١٩١٩ : « إن جميع قرارات الحزب الشيوعي الروسي والهيئات القيادية الزامية حتماً لكل فروع الحزب ، بصرف النظر عن تركيبها القومي . وإن اللجان المركزية للشيوعيين الاوكرانيين والليتونيين والليتوانيين لهم نظام لجنة الحزب في المنطقة ويخضعون كلياً للجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي »[١] .

---

(١) قرار مؤتمر الحزب الثامن (١٨ - ٢٣ آذار - ١٩١٩) .

ويعمل الحزب بوسائل عمله المعتادة : من مدوّنة ، وتحديد سياسة ، بل يعمل أيضاً بنقد الأعمال الخاصة لبعض الجمهوريات . وهكذا فإن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي انتقدت في أذار ١٩٧٢ نشاط لجنة الحزب في مدينة تبليسي .

ولكن القادة غير الروس يشاركون إلى حدٍ ما في السلطة المركزية ، وبخاصة في المكتب السياسي واللجنة المركزية ، وقد توسعت بعد عام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ السلطات التي يمارسونها على المستوى الجمهوري .

ولما كان الحزب هو العامل الرئيسي في التماسك فإن تنظيم الدولة قد يستعين بهيئات فيدرالية كانعكاس للطابع المتعدد القوميات في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

وعلى الصعيد التشريعي يقرّ مجلس السوفيات الأعلى في الاتحاد السوفياتي مبادىء تشريعية عامة ، ولكن القوانين التي تعتمدها الجمهوريات قد تختلف في بعض تفاصيل التوفيق مع الأوضاع المحلية .

وتسند إلى الادارات المركزية سلطات خطيرة الشأن ، في الإدارة وفي جميع المجالات . ولكن التنظيم التسلسلي يشهد ، بحسب المجالات ، درجات مختلفة من المركزية تتلاءم إما مع اختصاص فيدرالي حصري ، وإما مع توزيع الاختصاصات بين الاتحاد والجمهوريات وإمّا مع اختصاص جمهوري . وتحتل جمهورية روسيا مكانة خاصة في النظام الاتحادي بالقياس إلى الجمهوريات الأخرى : فبعض الصلاحيات التي يمارسها الوزراء الجمهوريون في هذه الجمهوريات يمارسها مباشرة في جمهورية روسيا وزراء الاتحاد

السوفياتي .

وفي الوقت نفسه ، وتسهيلاً للارتباطات بين الاتحاد السوفياتي والجمهوريات يكون رؤساء مجالس الوزراء في الجمهوريات الاتحادية أعضاء في مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي ، ويكون للجمهوريات الاتحادية بعثات دائمة لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي .

٥ ـ التخطيط والحقوق

وفي السعي إلى بلوغ الأهداف التي يضعها المجتمع السوفياتي نصيب عينيه بأقصى حد من التنسيق والتماسك يستخدم أداتين للتنظيم الاجتماعي هما : التخطيط والحقوق .

١ ـ **التخطيط** ـ يمكن تعريف التخطيط بأنه مجموعة وسائل لتوقيع الأعمال الرامية إلى بلوغ الأهداف المحددة بأعظم تماسك ممكن وبأقصى فعالية .

ويتصف التخطيط بأنه مجموعة متسلسلة الرتب من أهداف (Zadanie) يحددها عدد معين من المؤشرات (**Pokazatel**) يعبّر عنها عيناً أو نقداً . وعلى كل مستوى ، تأخذ الخطة المؤشرات التي تحددها الأجهزة العليا وتوسّعها . ولبعض المؤشرات صفة إلزامية ، ولبعضها الآخر طابع مساعد كمؤشرات حساب تستعمل في عملية وضع وتحديد أهداف الخطة .

والخطة هي **الأداة** التي تتيح لوحدات الانتاج أو الخدمات أن تترجم إلى أعمال ملموسة أهداف التنمية الاجتماعية التي تضعها

السلطة السياسية .

٢ ـ الحقوق ـ ولتنظيم الحياة الاجتماعية يلجأ المجتمع السوفياتي إلى الحقوق ، ولكن هذه الحقوق هي تعبير عن ارادة الدولة السياسية أكثر منها تعبيراً عن إرادة الأفراد والجماعات الموجودين في المجتمع السوفياتي . ولم يتم التشديد على حماية مصالح المواطنين واحترام الحقوق إلا في فترة أقرب عهداً . ونجد تعبيراً عن ذلك بوجهٍ خاص في تقرير السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفياتي ليونيد بريجنيف إلى المؤتمر الرابع والعشرين ، الذي أعلن :

« أن احترام الحقوق والقانون يجب أن يصبح قناعة لدى كل فرد . وهذا يتعلق بالأحرى بعمل الموظفين ، فلا يجوز التسامح بأية محاولة لتعطيل القانون أو للتملص من أحكامه مهما كان السبب . كما لا يمكن التسامح في انتهاك حقوق الأفراد وفي الاعتداء على كرامة المواطنين » [1] .

---

(١) المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي ، موسكو ، منشورات وكالة أنباء نوفوستي ، ١٩٧١ ، ص : ١٤٣ .

الفصل الثاني

الحزب

الحزب هو في آنٍ واحد نظام وحيد للمنظمات ومجموعة من خمسة عشر مليون عضو يمارسون وظائف في المجتمع .

١ - منظمات الحزب

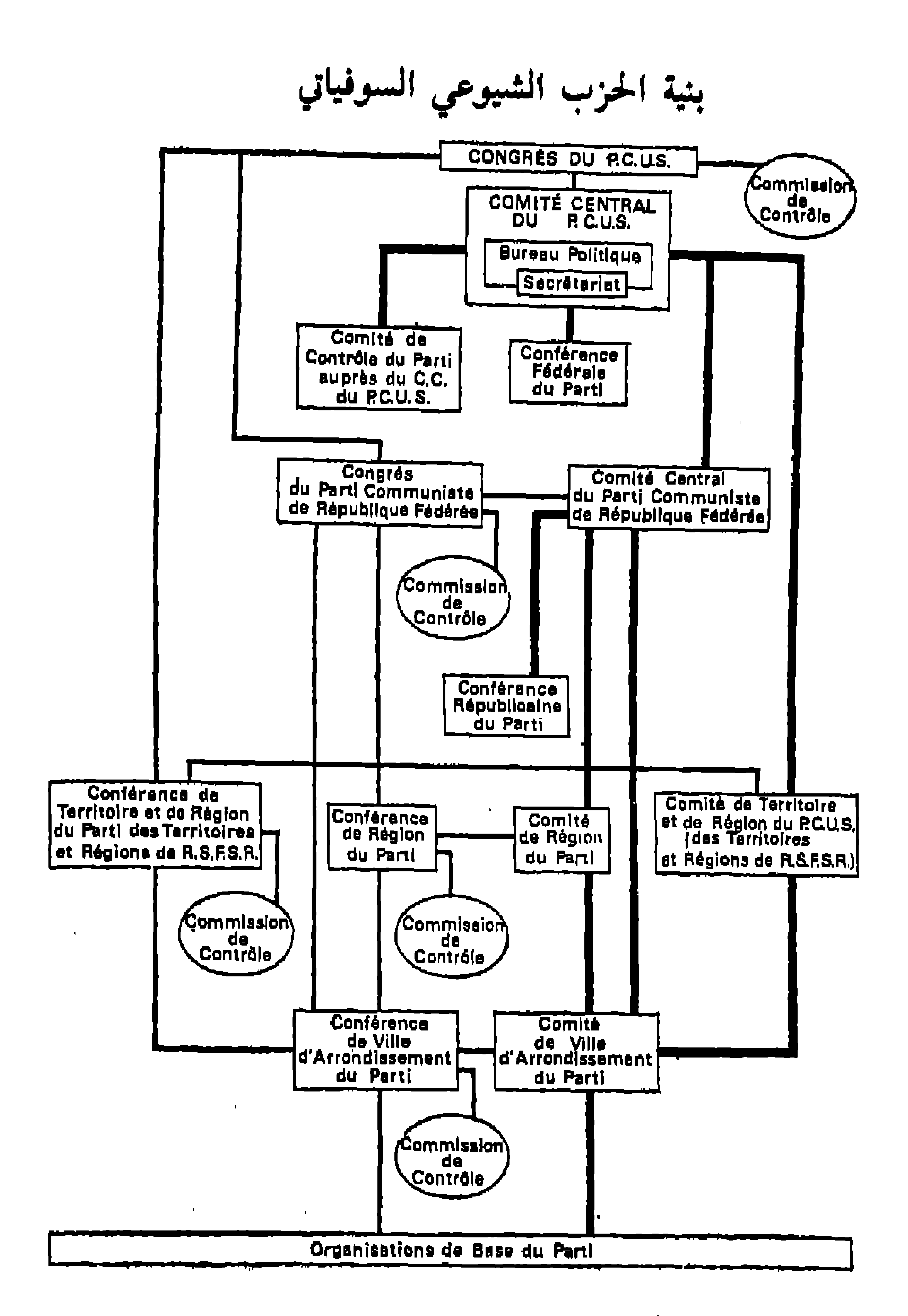
الحزب مجموعة ذات تسلسل من منظمات كل منها ممثل بأجهزة قيادية مختلفة : المؤتمر ، واللجنة المركزية ، والمكتب ، التي يديرها ويساعدها جهاز دائم تتشكل منه بنيتها .

أ بنية الحزب - المنظمات الأولية في القاعدة تضم الشيوعيين في أماكن عملهم (من مصنع ، وكولخوز ، وادارة ، ومؤسسة تعليمية ، الخ) ، ولكنها تضمهم أحياناً بالمئات في محل إقامتهم (القرية أو المباني الجماعية) . وهي موجودة في المنشآت والمؤسسات التي يوجد فيها ثلاثة حزبيين على الأقل . وكان عدد هذه المنظمات في أول كانون الثاني ١٩٧٣ نحواً من ٣٧٨٧٤٠ .

وتتولى هذه المنظمات تنسيب الشيوعيين وتدريبهم ، والدعاية وتحريك الجماهير وتمارس وظائف الرقابة في الإدارة .

وتختلف بنيتها تبعاً لعدد أعضائها . وينتخب الجهاز التنفيذي

بنية الحزب الشيوعي السوفياتي



للمنظمة الأولية (اللجنة ، والمكتب) كل سنة في اجتماع تعقده المنظمة الأولية. ثم ينتخب الجهاز أمين السر وأمناء السر المساعدين .

وفوق المنظمات الأولية تقوم منظمات الحزب في المناطق الاقليمية المطابقة للتقسيمات الإدارية : المدن والنواحي ، والناطق ، والجمهوريات الاتحادية .

وفي ١٤ جمهورية اتحادية حزب شيوعي للجمهورية الاتحادية هو المنظمة الجمهورية للحزب الشيوعي السوفياتي . وفي جمهورية روسيا تخضع المنظمات الإقليمية مباشرة لسلطة الأجهزة المركزية في الحزب الشيوعي السوفياتي . وسبب عدم وجود حزب شيوعي لجمهورية روسيا هو أن قيادة هذا الحزب قد تشكل مركزاً آخر لاتخاذ القرار في البلاد نظراً لأهمية جمهورية روسيا .

وفي الجمهوريات الاتحادية العشر غير المقسومة إلى مناطق تتبع منظمات المدن والنواحي مباشرة أجهزة الحزب الشيوعي في الجمهورية الاتحادية . والجمهوريات والمناطق ذات الاستقلال الذاتي منظمة في منظمات حزبية إقليمية .

وفي عام ١٩٧٣ كانت شبكة منظمات الحزب تضم : ١٤ حزباً شيوعياً لجمهوريات اتحادية ، و٦ منظمات إقليمية [١] ، و١٤٤ منظمة

---

(١) Krai تقابل مناطق واسعة جداً .

مناطق ، و١٠ منظمات مقاطعات ، و٧٨٠ منظمة مدن ، و٥١١ منظمة نواح ومدن ، و ٢٨٤٢ منظمة نواح ريفية .

٢ - **الأجهزة القيادية في الحزب** - تحقق أجهزة الحزب القيادية في آنٍ واحد تمثيلاً مؤسسياً لمختلف منظمات الحزب والدولة والمنظمات الاجتماعية (من عمال ، وفلاحين ، الخ) والقوميات . ولكن كلما ارتفعنا في تسلسل مراتب الأجهزة ازدادت أهمية التمثيل المؤسسي وضعف تمثيل الجماعات الاجتماعية .

أ - التمثيل المؤسسي - يدير نشاط منظمة الحزب ، على كل مستوى ، مكتب تمثل فيه مختلف مؤسسات المستوى المقابل والمستوى الأدنى .

وهكذا فإن المكتب السياسي ، في تشكيله الناتج عن اجتماع الهيئة العامة للجنة الحزب المركزية في ٢٦ و٢٧ نيسان ١٩٧٣ ، فيه ١٦ عضواً ، ٨ منهم يمثلون جهاز الحزب ، و ٦ جهاز الدولة ، وواحد لمجالس السوفيات ، وواحد للنقابات ؛ و١٣ يمثلون أجهزة مركزية و٣ يمثلون أجهزة جمهورية ومحلية .

تمثيل الأجهزة المركزية (١٣) - **جهاز اللجنة المركزية** : ٥ - الأمين العام للجنة المركزية (ليونيد بريجنيف) ، ٣ سكرتيرين للجنة المركزية (سوسلوف ، كيريلنكو ، كولاكوف) ، رئيس لجنة الرقابة لدى اللجنة المركزية (بيلش) .

- **إدارة الدولة** : ٦ - رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي (كوسيغين) ، نائب رئيس مجلس الوزراء (مازوروف) ، وزير

الزراعة (بوليانسكي) ، وزير الخارجية (غروميكو) ، وزير الدفاع (غريتشكو) ، رئيس لجنة أمن الدولة (اندروبوف) .

ـ **مجالس السوفيات** : ١ ـ رئيس مجلس رئاسة السوفيات الأعلى في الاتحاد السوفياتي (**بودغورني**) .

ـ **النقابات** : ١ ـ رئيس المجلس المركزي للنقابات (شيليبين) .

تمثيل الأجهزة الجمهورية والاقليمية : (٣) ـ جهاز الحزب : ٣ ـ السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي في اكرانيا (شربيتسكي) وفي **قازاكستان** (كوناييف) والسكرتير الأول للجنة الحزب في مدينة موسكو (غريشين) .

بالنسبة للاحتياطيين . تمثيل الأجهزة المركزية (٣) ـ جهاز اللجنة المركزية : ٣ سكرتيرين للجنة المركزية (ديمتشيف ، **أوتسينوف** ، **بونوماريف**) .

ادارة الدولة :

تمثيل الأجهزة الاقليمية والمحلية (٤) جهاز الحزب : ٣ ـ السكرتيرون الأولون للجان المركزية للحزب الشيوعي في اوزبكستان (رشيدوف) ، وبيلوروسيا (ماشيروف) ، والسكرتير الأول للجنة الحزب في منطقة **ليننغراد** (رومانوف) .

ادارة الدولة : ١ ـ رئيس مجلس وزراء جمهورية روسيا الاشتراكية السوفياتية الاتحادية (سولومنتسيف) .

وبالطريقة نفسها نجد داخل المكاتب الاقليمية أو المحلية ممثلين لجهاز الحزب وللجان التنفيذية لمجالس السوفيات المحلية ، في آنٍ واحد .

واللجان هي أجهزة أوسع بكثير تجتمع بصورة أقل تكراراً ، ولكنها مؤلفة كذلك في أكثريتها ، في المستويات العليا على الأقل ، من ممثلين لمختلف المؤسسات . وهكذا فاللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، التي انتخبها المؤتمر الرابع والعشرون حول نواتها المؤلفة من السكرتير العام وسكرتيري اللجنة المركزية ورئيس ونواب رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي والسكرتيرين الأولين للأحزاب الشيوعية في الجمهوريات الاتحادية ، مؤلفة بصورة أساسية من أمناء سر الحزب في المناطق ومن وزراء الاتحاد السوفياتي ومن موظفين آخرين من الجهاز الإداري .

وتضمن اللجان الاقليمية لسكرتيري لجان الحزب ولأعضاء اللحان التنفيذية لمجالس السوفيات تمثيلاً مماثلا . وعلى مستوى القاعدة في تسلسل الأجهزة الأقليمية يمثل جهاز المدينة والناحية ، وموظفو جهاز الحزب ومجالس السوفيات ، ربع عدد أعضاء اللجان أيضاً .

ب) **تمثيل الجماعات الاجتماعية** : ـ يختلف تمثيل الفئات الاجتماعية اختلافاً شديداً بحسب الأجهزة . فالمؤتمرات تضمن للعمال والفلاحين تمثيلاً واسعاً جداً ؛ فمن أصل ٤٩٤٩ مندوباً إلى المؤتمر الرابع والعشرين كنت ترى ١١٩٥ عاملاً و ٨٧٠ عاملاً زراعياً ثلثاهم كولخوزيون وعمال سوفخوز ، و ٣٧٠ من مديري المنشآت

الصناعية والمشاغل ، و ١٢ مدير سوفخوز و ١٤٨ رئيس كولخوز .

ولكن العمال والكولخوزيين الذين كانوا في عام ١٩٧٢ يمثلون ٤٣،٨٪ من أعضاء مكاتب الحزب ولجانه ، وأبناء السر وأمناء السر المساعدين في منظمات المشاغل ، لا يمثلون سوى ١٢،٦٪ من أعضاء مكاتب لجان المدينة والناحية ، والنسبة المئوية أدنى بعد ، بل معدومة على المستوى الاقليمي أو المركزي .

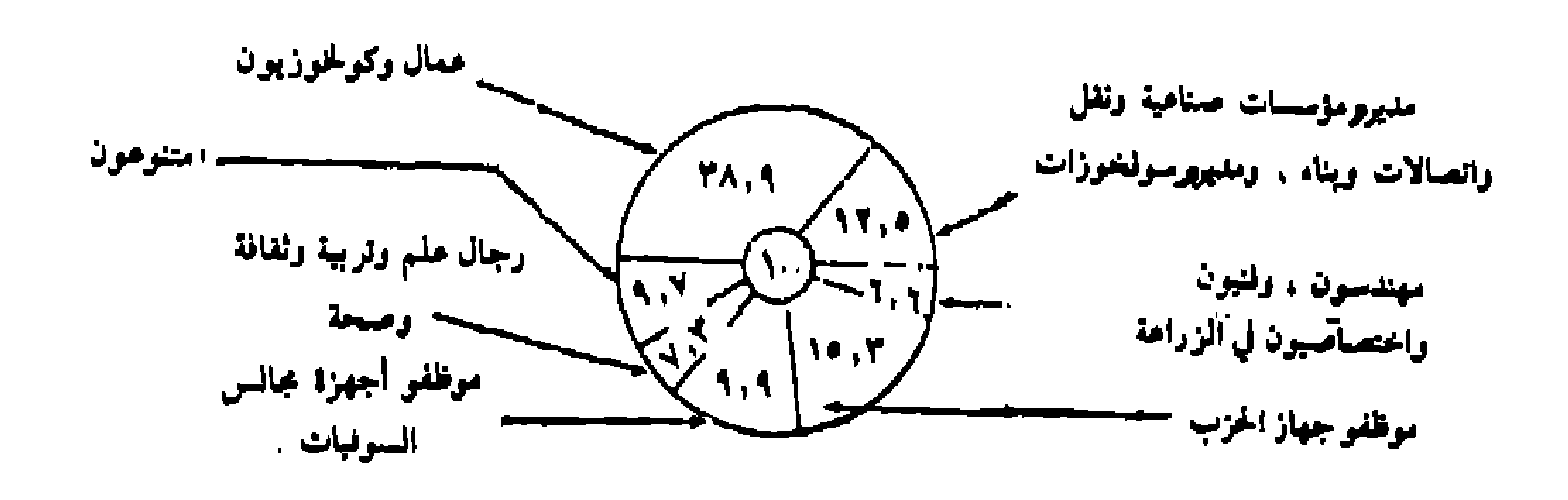
النسبة المئوية من العمال والفلاحين الأعضاء في مكاتب الحزب ولجانه [1] .

أمناء سر وأمناء مساعدون في منظمات المعامل	٤٣,٨
أعضاء في مكاتب الحزب ولجنه في المنظمات الأولية	٣٣,٣
أعضاء ومرشحون في لجان المدينة والناحية	٣٨,٩
أعضاء ومرشحون في لجان المناطق واللجان المركزية للحزب الشيوعي في الجمهوريات الاتحادية	٢٩,٣
أعضاء مكاتب في لجان المدينة والناحية	١٢,٦

وفي عام ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ كان تشكيل لجان المدينة والناحية كما يلي :

(١) المصدر : Partijnoe stroitel'stvo, Moscou, 1972. P. 125.

الأعضاء والأعضاء الاحتياط في لجان الحزب في المدن والنواحي في عام ١٩٧٠ - ١٩٧١ .



ويتم تعيين أعضاء المؤتمرات واللجان والمكاتب على أساس تعليمات لجنة الحزب المركزية الصادرة في ٢٩ أذار ١٩٦٢ حول سير انتخابات أجهزة الحزب القيادية .

والاجراءات تجمع بين الاقتراع العلني والاقتراع السري ، فيحدد أولاً باقتراع علني عدد الأعضاء الواجب انتخابهم ويقرّ المجلس باقتراع علني أيضاً قائمة المرشحين ، وذلك بعد المناقشة . وهذه القائمة التي تتضمن عادةً عدداً من الأعضاء مساوياً لعدد الأعضاء الواجب انتخابهم هي وحدها التي تطرح على الاقتراع السري ، وبما أنه يكفي أن يحصل المرشح على أكثرية الأصوات كي ينتخب فان الاقتراع السري نادراً ما يأتي بتغييرات .

٣ ـ جهاز الحزب ـ يشكل جهاز الحزب هيئته الدائمة المؤلفة من متفرغين يدفع لهم الحزب رواتب . وهو مؤلف على شكل تسلسل من السكرتيرين تساعدهم على كل مستوى مديريات أو دوائر يطلق عليها اسم فروع (Otdel) .

ووظيفة الجهاز أن يمارس باستمرار مهامّ منظمات الحزب في مختلف مجالاتها للتدخل : كتوجيه نشاط المنظمات الدنيا وبخاصة تهيئة الاقتراحات لانتقاء الموظفين ، وتوجيه الدعاية ، ومراقبة الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية . وهذه المهامّ يقوم بها أمناء سر وفروع متخصصة بإشراف السكرتير الأول .

وتدير اللجنة المركزية وأمناء السر ، كل في مجال خاص ـ في التنظيم ، والايديولوجية ، وفروع الاقتصاد المختلفة ، والعلاقات الدولية ـ نشاط الفروع المقابلة . ويدير الأمانة العامة الأمين العام للحزب ، ويتولى مسؤولية الفروع رئيس فرع هو أحياناً سكرتير في الوقت نفسه (وهذه بوجهٍ خاص هي حال فرع عمل التنظيم الحزبي) .

ولجان المناطق واللجان المركزية للأحزاب الشيوعية في الجمهوريات الاتحادية لها عادة خمسة سكرتيرين : سكرتير أول ، وسكرتير ثانٍ (يتولى مسائل التنظيم والموظفين) ، وثلاثة سكرتيرين يتولون الشؤون الايديولوجية وقضايا الصناعة والزراعة .

ـ ويهتم فرع العمل التنظيمي بنشاط منظمات الحزب ، ويهيء بوجهٍ خاص الاقتراحات لانتقاء الموظفين ، ويراقب فعالية المنظمات ، ويعنى بقضايا تأهيل الكوادر ويمسك حساباً دقيقاً بتركيب الحزب .

ـ ويدير فرع الدعاية كل نشاط الحزب الأيديولوجي .

ـ وتشرف فروع اقتصادية متنوعة إلى حدٍ ما بحسب المستوى على فعالية الادارات الاقتصادية وتسهم في إعداد قرارات الحزب المتعلقة بالاقتصاد .

واللجنة الحزبية للرقابة لدى اللجنة المركزية هي هيئة تأديبية وجهاز للاشراف على الانضباط الحزبي وسلطة إستئنافية للعقوبات التي تفرض على أعضاء الحزب ، وتفرض عقوبات على الشيوعيين الذين يخرقون الانضباط الحزبي ، وهي هيئة استئنافية لقرارات اللجان المركزية للأحزاب الشيوعية في الجمهوريات الاتحادية وفي لجان الحزب في المناطق بالنسبة إلى العقوبات التي تفرض على أعضاء الحزب (وبخاصة بالنسبة إلى عقوبات الطرد) .

ومسؤولو جهاز الحزب هم أكثر فأكثر من مجازي التعليم العالي . وقد ارتفعت النسبة المئوية لمجازي التعليم العالي بين المتفرغين ، بالنسبة إلى سكرتيري اللجان في المدينة والناحية من ٤ , ١٨٪ في عام ١٩٥٢ إلى ٧ , ٩٧ في عام ١٩٧٣ ، وبالنسبة إلى سكرتيري لجان المناطق واللجان المركزية للحزب الشيوعي في الجمهوريات الاتحادية من ٧ , ٦٧٪ في عام ١٩٥٢ إلى ٢ , ٩٩٪ . وفي القاعدة ، وبالنسبة إلى سكرتيري المنظمات الأولية ارتفعت النسبة المئوية للسكرتيرين ذوي التأهيل العالي من ٣ , ٩٪ في عام ١٩٥٢ إلى ١ , ٤٢٪ في عام ١٩٧٣ .

ويوجد بعض التفريق داخل جهاز الحزب : فالموظفون المخصصون للفروع الايديولوجية يؤتى بهم عادة من مؤسسات تعليم العلوم الاجتماعية في حين أن المخصصين للفروع الاقتصادية هم عادة من ذوي التأهيل الهندسي .

ومدة العمل لا تنقضي إلزامياً داخل الجهاز فقط ، إذ يمكن فيما بعد أن يخصص أعضاء من الجهاز لإدارة دوائر إدارية في الدولة أو منظمات إجتماعية . وفي الوقت الحاضر يؤخذ السكرتيرون الأولون للجان المناطق إما من بين السكرتيرين من الدرجة الثانية وإما من بين رؤساء اللجان التنفيذية .

وسكرتيرية اللجنة المركزية تأخذ موظفيها بصورة تكاد تكون حصرية من بين سكرتيري الحزب في المناطق . وقد أمضى (اوستينوف) وحده مدة خدمته كلها في الادارة الاقتصادية ، أما الأخرون جميعاً فقد تركوا منصب السكرتير الأول في المنطقة وشغلوا أحد مناصب السكرتارية في اللجنة المركزية .

والترشيحات إلى وظائف جهاز الحزب تختارها وتقرها أجهزة الحزب مراعية الدور الذي تقوم به الأجهزة العليا . والعملية العادية لانتقاء الموظفين وفرزهم وتأهيلهم يعهد بها ، بحسب مستوى مسؤوليات الموظفين ، إلى فروع عمل التنظيم الحزبي في اللجان المختلفة .

وتنتخب الجمعية بهيئتها العامة الشيوعي المرشح لوظيفة سكرتير لجنة (في الناحية ، والمدينة ، والمنطقة ، واللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الجمهورية الاتحادية . ويخضع تعيين رؤساء الفروع ، ورؤساء لجان الحزب (المكلفين بالقضايا التأديبية) ، ومحرري صحف الحزب ومجلاته ، لموافقة الجمعيات العمومية للجان . ويخضع التعيين لوظائف جهاز الحزب لموافقة مكتب اللجنة المقابل .

٢ ـ أعضاء الحزب

لا يحتل أعضاء الحزب جميعهم مكانة واحدة في المجتمع : فلا بد من التمييز بين الموظفين الذين يتولون وظائف ذات مسؤ ولية وبين المنتسبين العاديين .

١ ـ **الموظفون** ـ موظفو الحزب هم جميع أعضاء الحزب المعينين في وظائف ذات مسؤ ولية لا في جهاز الحزب فحسب ، بل في منظمات الدولة أيضاً وفي المنظمات الاجتماعية ، وجميع وظائف المسؤ ولية تقريباً يمارسها أعضاء من الحزب .

وبصورة أكثر فأكثر ، وكما هي الحال داخل الحزب ، يمارس وظائف المسؤ ولية في منظمات الدولة والمنظمات الاجتماعية حاملو شهادات التعليم العالي أو الثانوي على الأقل .

فعلى مستوى الناحية والمدينة ارتفعت النسبة المئوية لمجازي التعليم العالي بين رؤ ساء اللجان التنفيذية في مجالس السوفيات المحلية من ١٢,٨ ٪ في عام ١٩٥٢ إلى ٩١,٨ ٪ في عام ١٩٧١ ، وارتفعت على مستوى المنطقة من ٥٨ ٪ في عام ١٩٥٢ إلى ٩٩,٩ ٪ في عام ١٩٧١.

وفي عام ١٩٧٠ كانت نسبة المؤ هلين تأهيلاً ثانوياً أو عالياً في الصناعة ٩٢ ٪ من رؤ ساء المهندسين ، و٧٧ ٪ من المديرين ، و٧٧ ٪ من رؤ ساء الورشات ومعاونيهم ، والنسبة المئوية أعلى بكثير في قطاعات كقطاعات الطاقة الكهربائية ، والصناعة الكيميائيـة ، وصنع الآلات ، وفي الزراعة كانت النسبة المئوية ٩٦ ٪ من المديرين والاختصاصيين الرئيسيين في السوفخوزات ، و٩٦ ٪ من مهندسي الزراعة في الكولخوزات ، و٩٤ ٪ من مربي الدواجن في الكولخوزات ،

و ٩,٢ ٪ من المهندسين الزراعيين في السوفخوزات ، و ٨٩ ٪ من مربي الدواجن في السوفخوزات ، و ٨٤ ٪ من مديري الكولخوزات .

ولتدريب موظفي جهاز الحزب ومجالس السوفيات يملك الحزب شبكة من المدارس الحزبية . فأكاديمية العلوم الاجتماعية لدى الحزب الشيوعي تُهيء منظّري الحزب الذين سيخصصون للقطاعات الايديولوجية والعلمية . ومدرسة الحزب العليا لدى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، ومدرسة الحزب العليا للمراسلة لدى اللجنة المركزية ، و ١٤ مدرسة حزبية عليا للجمهوريات وبين المناطق تعدّ موظفي الحزب للمستويات الجمهورية والاقليمية وسكرتيري لجان المدينة والناحية . وأخيراً هناك ١٩ مدرسة للحزب ولمجالس السوفيات تتناول موظفي النواحي الحزبية الريفية واللجان التنفيذية لمجالس السوفيات الريفية وسكرتيري منظمات القاعدة في الكولخوزات والسوفخوزات .

وقد نظمت لدى مدارس الحزب منذ عام ١٩٦٧ دروس مستمرة للتحسين ، وقد استقبلت بين المؤتمرين الثالث والعشرين والرابع والعشرين ٢٠٠٠٠٠ من موظفي الحزب ومجالس السوفيات ، واستقبلت ١٢٠٠٠٠ منذ المؤتمر الرابع والعشرين وحتى عام ١٩٧٣ .

ولتحقيق تحسين تأهيل الموظفين أنشئت منذ عام ١٩٦٧ أيضاً دورات للتحسين لدى الوزارات ، وأنشىء في عام ١٩٧١ معهد لإدارة الاقتصاد لدى لجنة الدولة للعلوم والتكنولوجيا .

ويخضع الموظفون من جهة لرقابة منظمات الحزب التي تستطيع أن تفرض عليهم عقوبات ، ومن جهة أخرى للجنة الرقابة الحزبية لدى

اللجنة المركزية .

وقد نشرت مجلة (حياة الحزب) منذ عام ١٩٦٦ عدة قرارات للجنة الرقابة الحزبية لدى اللجنة المركزية بفرض عقوبات على مديري مؤسسات ورؤساء دوائر وأعضاء في الحزب بجرائم إساءة استعمال السلطة والمخالفات في الإدارة . وتفرض اللجنة عقوبات تأديبية (غالباً ما تكون التنبيه الشديد مع التسجيل في لائحة الحزب) وبعض هذه العقوبات يرافقها العزل وترافقها أحياناً الملاحقة القضائية .

٢ - المنتسبون إلى الحزب - يضم الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٧٣ (١٤٨٢١٠٣١) منتسباً (١٤٣٣٠٥٢٥ عضواً و ٤٩٠٥٠٦ مرشحين) . ويمثلون حالياً ٩ ٪ من السكان البالغين : ومن بين كل ١١ مواطناً تجاوزوا الثالثة عشرة مواطن واحد عضو في الحزب .

والفئات الاجتماعية المختلفة ممثلة في الحزب تمثيلاً فيه تفاوت . وبحسب الاحصاءات السوفياتية لعام ١٩٧١ يشكل « العمال » ٤٠,١ ٪ من أعضاء الحزب و ٦٠ ٪ من السكان ، ويشكل الفلاحون (الكولخوزيون) ١٥,١ ٪ من أعضاء الحزب و ١٩,٣ ٪ من السكان ، والموظفون ٤٤,٨ ٪ من أعضاء الحزب و ٢٠,٩ ٪ من السكان .

إن واحداً من كل ثلاثة من مجازي التعليم العالي عضو في الحزب : ففي عام ١٩٧٣ كان في الحزب ٣٢٠٠٠٠٠ مجاز من التعليم العالي ، في حين أن عدد المجازين في الاتحاد السوفياتي كان في عام ١٩٧٢

يبلغ ٩٤٠٠٠٠٠ . وان واحداً من بين كل اثنين من حملة الدكتوراه في العلوم ونحو واحد من اثنين من المرشحين للعلوم هما عضوان في الحزب (في عام ١٩٧١ ، ١٣٠٠٠٠ دكتور في العلوم من أصل ٢٦٠٠٠٠ ، و١١٠٠٠٠ مرشح للعلوم من أصل ٢٥٠٠٠٠) .

وإن ٦٠ ٪ من أعضاء الحزب متعلمون تعليماً عالياً أو ثانوياً (كاملاً) (والنسبة هي ٢٦,٤ ٪ من المواطنين السوفيات الذين تزيد أعمارهم عن عشر سنوات) .

وتأهيل الأعضاء السياسي يتحقق في إطار نظام تعليم يضعه الحزب .

والدرجة الابتدائية للتعليم السياسي ، التي تتضمن دراسة سيرة لينين وأسس المعارف السياسية والاقتصادية وتستمر من ٥ - ٦ سنوات إنما تتعلق بالأشخاص غير المؤهلين تأهيلاً كافياً لدراسة النظرية دراسة فردية .

والدرجة المتوسطة من التعليم السياسي المخصصة لأعضاء الحزب الذين حصلوا من قبل على تأهيل سياسي ، تأخذ شكل مدارس لأسس الماركسية - اللينينية يدرس فيها تاريخ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، والاقتصاد السياسي ، والفلسفة الماركسية - اللينينية وأسس « الشيوعية العلمية » .

وأخيراً أنشئت الدرجة العليا من التعليم السياسي من أجل أعضاء الحزب الأكثر تأهيلاً وكذلك من أجل المناضلين غير الحزبيين . وتقدم جامعات الماركسية - اللينينية ومدارس مناضلي الحزب والحلقات الدراسية النظرية معلومات معمقة في النظرية

الماركسية ـ اللينينية وفي مبادىء قيادة الحزب وفي تثقيف العمال السياسي نظرياً وعملياً .

وفي عام ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ كان ٢,٣٠٠,٠٠٠ شخص يدرسون في الدرجة الابتدائية ، و ٦,٦٠٠,٠٠٠ في الدرجة الثانوية ، و٥,٢٠٠,٠٠٠ في الدرجة العليا ، فكان ما مجموعه ١٥,٤٠٠,٠٠٠ شخص يشاركون في نظام الدروس الذي وضعه الحزب .

وإجراءات الانتساب إلى الحزب محددة في انظمة الحزب الأساسية ، وقد عدّل المؤتمر الثالث والعشرون هذه الاجراءات .

والإنتساب إلى الحزب فردي . وقبل أن يقبل المرشح كعضو في الحزب يجب أن يمر بفترة تدريب مدتها سنة . والاجراءات هي نفسها بالنسبة إلى القبول كعضو في الحزب وكمتدرب .

ولكي يقبل الشخص عضواً في الحزب يجب أن يكون متجاوزاً الثامنة عشرة من العمر وأن يزكيه ثلاثة من أعضاء الحزب لا يقلّ قدمه عن خمس سنوات ويعرفون المذكّى منذ سنة على الأقل في العمل أو عن طريق نشاط إجتماعي مشترك . والشبان حتى الثالثة والعشرين لا يستطيعون الدخول إلى الحزب إلا عن طريق الكومسومول ويجب أن يقدموا تزكية من لجنة الناحية أو المدينة للكومسومول (بدلاً من تزكية عضو حزبي) . والقبول تقرره جمعية منظمة الحزب الأولية بهيئتها العامة بأكثرية ثلثي أصوات الحاضرين ، ويصبح نافذاً بعد تصديقه من لجنة الناحية أو المدينة .

وتسبق ذلك دورة تدريبية **مدتها** سنة لتمكين المرشح من الاطلاع على منهاج الحزب الشيوعي السوفياتي وانظمته الأساسية ومن تهيئة نفسه ليكون عضواً في الحزب . وطرق القبول كمتدرب واحدة (قبول فردي ، تقديم ثلاث تزكيات ، قرار المنـظمة **الأولية، تصديق). وعند انتهاء الدورة التدريبية تقرر المنظمة** الأولية ، بعد التدقيق في نشاط المرشح ، قبوله عضواً في الحزب . فإذا رأت المنظمة الأولية أنه لا يتمتع بالصفات اللازمة اتخذت قراراً برفض قبوله . وحالما تصدق لجنة الناحية أو المدينة هذا القرار يفقد الشخص **المعني** أيضاً صفته كمرشح .

وتستطيع المنظمات الأولية فرض عقوبات على أعضائها الذين لا يراعون انضباط الحزب واخلاقيته : كالتنبيه ، واللوم ، واللوم الشديد . واللوم المسجل في بطاقة رقابة المنتسب ، واللوم الشديد المسجل في بطاقة رقابة المنتسب .

وقد نظم في عام ١٩٧٢ ـ١٩٧٣ تبادل بطاقات أعضاء الحزب ولكن هذا لم يكن له سوى أثر ضعيف على تركيب الحزب .

الفصل الثالث

منظمات الدولة

تقوم منظمات الدولة في الاتحاد السوفياتي بدور كبير : فان جميع الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقريباً تديرها وتشرف عليها وتنظمها منظمات تابعة للدولة تقودها أجهزة الحزب . ومنظمات الدولة هذه على نوعين : المؤسسات والمنشآت التي تقدم السلع والخدمات ، وأجهزة الإدارة .

١ - مؤسسات الدولة ومنشآتها

على أثر عمليات التأميم التي جرت منذ عام ١٩١٨ أخذت الدولة على عاتقها فعاليات عديدة جداً . وقد نصت المادة / ٦ / من دستور ١٩٣٦ على أن « الأرض ، وجوف الأرض ، والمياه ، والغابات ، والمعامل ، والمصانع ، ومناجم الفحم والفلزات ، والسكك الحديدية ، ووسائط النقل المائي والبحري ، والمصارف ، والبرق والبريد والهاتف ، والمؤسسات الزراعية الكبرى التي تنشئها الدولة (سوفخوزات ، محطات الآلات والجرارات ، الخ) ، وكذلك المؤسسات البلدية والقسم الأعظم من المساكن في المدن والتجمعات الصناعية هي ملك للدولة . . . » .

إن معظم فعاليات الانتاج ومعظم الخدمات العامة تتولاها

مئات الآلاف من المؤسسات والمنشآت العامة المرتبطة **بالادارات** المركزية أو **المحلية** .

١ ـ **طرق الإدارة** ـ يمكن التمييز ، تبعاً لطرق **الادارة** ، بين فئتين أساسيتين من منظمات الدولة .

ـ المؤسسات العامة (الدولة) و منظمات الدولة الأخرى التي تعمل وفق مبدأ الإدارة الاقتصادية (Khozraschet) والتي تملك موارد خاصة بها تجنيها من منتجات فعاليتها .

ـ المنشآت العامة وغيرها من منظمات الدولة التي **تموّلها** موازنة الدولة والتي نلاقيها بوجهٍ خاص في قطاع الخدمات الاجتماعية والثقافية .

وقد وُسّع مبدأ الإدارة **الاقتصادية** بتطبيق الأصلاح الاقتصادي لعام ١٩٦٥ على العديد من المنشآت والأجهزة الإدارية .

٢ـ **التنظيم الداخلي** ـ أثناء المناقشات في عام ١٩٢٠ حول طريقة إدارة الاقتصاد عورض مبدأ وحدة الإدارة بمبدأ الإدارة بواسطة هيئات جماعية ،إدارة تترك مكاناً واسعاً للنقابات ولمنظمة الحزب المحلية . وقد أصرّ المؤتمر التاسع للحزب على أن وحدة الإدارة لا تستبعد إشراك جماهير العمال الواسعة في الإدارة .

غير أن إقرار وحدة الإدارة نهائياً وتحديد اختصاصات كلٍ من الإدارة والنقابات والحزب إنما تمّ بوجهٍ خاص بقرار اللجنة المركزية للحزب في ٥ أيلول ١٩٢٩ حول « إجراءات تنظيم إدارة

الإنتاج وإقرار وحدة الإدارة » .

فالمدير يملك كامل السلطة داخل المؤسسة وهو مسؤول مباشرة عن تنفيذ الخطة ؛ فهو يعين جميع الموظفين الاداريين والفنيين ؛ وعليه أن يستشير المنظمات الحزبية والنقابية ولكنه يتخذ القرار بمفرده . وعند وقوع خلاف يمكن للمنظمات الحزبية والنقابية أن تستأنف أمام الهيئات العليا في الحزب والنقابات والإدارة ، ولكن الاستئناف لا يوقف التنفيذ .

والمنظمة النقابية للمؤسسة ، وبها يناط السهر على مصالح العمال الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، يجب أن تكون في الوقت نفسه « المدبّر النشيط لفعالية الإنتاج والجهاز الذي يدفع الجماهير العاملة » . واللجنة النقابية في المصنع ، التي أقرّ نظامها الأساسي الحالي بمرسوم رئاسة مجلس السوفيات الأعلى في الاتحاد السوفياتي الصادر في ٢٧ أيلول ١٩٧١ « تمثل مصالح العمال والمستخدمين في المصنع في مجال الإنتاج ، والعمل ، والرفاهية والثقافة » ، وتشارك بدرجات مختلفة في إدارة المؤسسة بحسب طبيعة المشاكل . ومؤتمرات الإنتاج التي تقررت في عام ١٩٣٠ ثم أهملت وأعيد العمل بها في عام ١٩٥٨ تشترك تحت إشراف اللجنة النقابية في مناقشة الخطط وقضايا الإنتاج والقضايا الاجتماعية . وهي مؤلفة بحسب لائحة ١٨ حزيران ١٩٧٣ من عمال ومستخدمين ومن ممثلي إدارة المؤسسة ، ومن لجنة (أو مكتب) الحزب ، واللجنة النقابية ولجنة الكومسومول ، ومجالس الجمعيات العلمية الفنية وجمعيات التنظيم العلمي ، التي تنتخب بالاقتراع

العلني في الجمعيات العمومية لعمال المؤسسة .

ويجب على منظمة الحزب أن تتولى بنشاطها قيادة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمؤسسة بحيث تحقق عن طريق الهيئات النقابية الاقتصادية تنفيذ توجيهات الحزب الأساسية ، بدون أن تتدخل من أجل ذلك في تفاصيل عمل اللجنة النقابية والمدير ، وبخاصة في التدابير الميدانية للادارة .

وتعترف أنظمة الحزب الأساسية (المادة ٥٩) لمنظمة الحزب بحق الرقابة الذي هو في الحقيقة حق اطلاع وحق تقديم توصيات .

٢ - الإدارة

تتألف الإدارة من مجموع الأجهزة والدوائر والموظفين **الذين يؤمنون** توجيه وإدارة مجموع المؤسسات **والمنشآت** العامة وينظمون ويراقبون الفعاليات الأخرى .

١ - **مهمة أجهزة الإدارة** - يمكن أن نميز ، كما هي الحال في كل ادارة **وبحسب** المهمة ، بين أجهزة الإدارة العامة ، والأجهزة الوظيفية ، والأجهزة القطاعية .

وأجهزة الإدارة العامة موجودة في كل مجموعة من المجموعات الاقليمية : مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي ، ومجالس وزراء الجمهوريات الاتحادية والمستقلة ، واللجان التنفيذية لمجالس السوفيات المحلية .

إن مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي هو بوجهٍ خاص الجهاز المسؤول عن فعالية الاتحاد السوفياتي الاقتصادية تحت إشراف المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب .

ورئاسته المؤلفة من الرئيس ، ومن نائبه الأول أو نوابه الأولين ومن نواب رؤساء المجلس ، هو فيه جهاز القيادة الدائم . وبعض نواب الرئيس مسؤولون عن الدوائر الوظيفية التي يتولون رئاستها ؛ وبعضهم الآخر مسؤولون عن قطاعات مختلفة من الاقتصاد وينسقون فعالية وزراء القطاعات المقابلة .

وكما رأينا آنفاً ، وتسهيلاً للاتصالات مع الجمهوريات الاتحادية ، يضم مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي حكماً ، منذ عام ١٩٥٧ ، رؤساء مجالس وزراء الجمهوريات الاتحادية ، وتقوم لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي هيئات تمثيل دائمة لمجالس وزراء الجمهوريات الاتحادية .

ويوجد وضع مماثل في الجمهوريات الاتحادية التي تضم جمهوريات ذات استقلال ذاتي : فرؤساء مجالس وزراء الجمهوريات المستقلة هم حكماً أعضاء في مجلس وزراء الجمهورية الاتحادية .

وتتولى الأجهزة الوظيفية إعداد الخطط الاقتصادية ، وتحقيق التزود بالمواد الأولية والتجهيزات ، وتوزيع اليد العاملة ، وإدخال التقدم الفني على الاقتصاد .

وعلى المستوى الاتحادي ، هناك لجنة الدولة للخطة في الاتحاد السوفياتي (Gosplan) ، ولجنة الدولة للبناء في الاتحاد

السوفياتي (Gosstroi).ولجنة الدولة للعمل والأجور ، ولجنة الدولة للتموين المادي والتقني ، ولجنة الدولة للعلم والتقنية ، الخ ، التي لبعضها أجهزة مقابلة على المستوى الجمهوري .

والأجهزة القطاعية تتولى الإدارة المباشرة لتنظيم وحدات الإنتاج والخدمات : وهي الوزارات والادارات ، والشعب والادارات القطاعية للجان التنفيذية لمجالس السوفيات المحلية ، وهي منظمة بحسب فروع الإنتاج وتتبعها مباشرة ادارات اتحادات المؤسسات والمنشآت .

وقد أسفر التطور الحديث في العلاقات بين الأجهزة الإدارية العامة والوظيفية والقطاعية إلى نقل قضايا كانت تحلها حتى ذلك الحين مجالس الوزراء إلى الأجهزة الوظيفية . وفي الوقت نفسه أعفيت هذه الأجهزة الوظيفية من قضايا قطاعية صرف نقلت إلى أجهزة قطاعية مركزية ومحلية .

٢ـ مبادىء التنظيم ـ في الإدارة السوفياتية وحدة في الإمرة (أي أن الموظف لا يجب أن يتلقى الأوامر ، بحسب قول Fayol ، إلا من رئيس واحد) وتبعية مزدوجة ، ووحدة في القيادة وقيادة جماعية ، فهي تجمع ، تبعاً للحالات ، مبادىء متعارضة أو على الأقل متكاملة . ومن شأن المركزية الديمقراطية أن تؤدي إلى تعميم التبعية المزدوجة : فكل جهاز إداري يتبع في آنٍ واحد الإدارة العامة القائمة على مستواه نفسه والجهاز الإداري الوظيفي أو القطاعي المماثل في الدائرة الأعلى . وقد يكون في ذلك عدم

مراعاة ضرورات المركزية القصوى لبعض الفعاليات ؛ فبالنسبة إلى قطاعات عديدة في الصناعة ، وبالنسبة إلى الدفاع وإلى أمن الدولة ليست هناك تبعية مزدوجة ، بل وحدة الإمرة : فكل جهاز لا يتبع سوى الأعلى في التسلسل ولا يتبع اطلاقاً السلطات المحلية .

والأجهزة القطاعية ، كالوزارات ، التي لها إختصاصات ميدانية ، يديرها شخص واحد يتخذ بمفرده القرارات المتعلقة بأهم القضايا المتعلقة باختصاص الجهاز . ولكن يوجد في الوقت نفسه عنصر من الإدارة الجماعية : فمن حول الوزير هيئة من كبار المسؤولين في الوزارة تقدم له المشورة في قراراته .

وبالمقابل ، يطبق مبدأ الإدارة الجماعية بوجهٍ خاص بالنسبة لأجهزة الإدارة العامة والأجهزة الوظيفية (لجان الدولة الخ) ، إذ تتخذ القرارات الأساسية في الدورات التي تعقدها اللجان .

ولكن نادراً ما يستعمل أحد المبادىء بصفة حصرية إطلاقاً : فالإدارة الوحيدة ترافقها استشارات جماعية ، والقيادة الجماعية لا تحول دون إسناد **وظائف** خاصة إلى رئيس الهيئة .

٣ـ موظفو الإدارة ـ[١] يتألف ملاك الإدارة الدائم من « موظفي جهاز الدولة » الموزعين بين مختلف مستويات الإدارة .

وبحسب إحصاء ١٩٧٠ كان «مديرو أجهزة إدارة الدولة وفروع هذه الأجهزة البنيوية ، وعددهم ٢١٠,٨٢٤ » موزعين كما

(١) M. Lesage . الوظيفة العامة في الاتحاد السوفياتي ، ١٩٧٣ .

يلي : ٥٢,٢٧٦ في المستوى الاتحادي والجمهوري والاقليمي ، و٧٠,٣١٤ على مستوى المدن والنواحي ، و ٨٨,٢٣٤ رئيس وسكرتير رئيس للجان التنفيذية في مجالس السوفيات الريفية . أما إدارة الدولة ، والتسليف ، والتأمينات والمنظمات التي صنفت معاً في نتائج الإحصاء فتستخدم ٨٦٠,٥٠٧ أشخاص في التخطيط والمحاسبة ، و ٧٨,٧١٦ من رجال القانون (من أصل ١٠٨,٧٢٠) . و٣٦٦,١٨١ مهندساً وفنياً ، و ٢٢٣,٤٧٣ من موظفي المكاتب ، و٤٧,٥٧٠ مستخدماً و ١٨١,١٦٠ سائقاً .

وملاك إدارة الدولة خاضع لتشريع العمل في الأمور الأساسية من نظامه الحقوقي . وبالمقابل توجد بالنسبة للمناصب ذات المسؤولية قواعد استثناء من الحقوق العامة ، لا سيما في باب التعيين والمسؤولية والتسريح .

والتعيين هو الأسلوب المألوف من الناحية الشكلية . ولا يلجأ إلى الإنتخاب إلا في بعض وظائف الإدارة : كالرؤساء ونواب الرؤساء والسكرتيرين والأعضاء في اللجان التنفيذية لمجالس السوفيات المحلية ، وكعمداء الكليات ومديري مدارس التعليم العام . ويلجأ إلى المسابقة بين ذوي الشهادات في توظيف الأساتذة ذوي الكرسي وأعضاء الهيئة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي ، والمساعدين العلميين في مؤسسات البحث العلمي والمساعدين الفنيين في المسارح والمجموعات الفنية .

ووراء الأسلوب الشكلي الذي يجعل التوظف ناشئاً عن قرار حقوقي من السلطة المختصة قانوناً تمارس أجهزة الحزب رقابة عن

طريق المدوّنة : فلكل جهاز حزبي مدونته ، من اللجنة المركزية حتى لجنة المدينة . وفضلاً عن ذلك توجد أيضاً داخل الإدارة نفسها مدونة لدى الوزراء ، ونواب الوزراء ، والمديرين العامين .

وموظفو الدولة الأعضاء في الحزب ـ ويكاد ذلك يكون حال جميع أصحاب مناصب المسؤولية ـ خاضعون لنظام من المسؤولية التأديبية الداخلية في الحزب . والعقوبات التأديبية تفرضها إما منظمة الحزب التي ينتمي إليها العضو الحزبي وإما لجنة الرقابة الحزبية لدى لجنة الحزب المركزية . فهذه اللجنة مكلفة بمقتضى المادة ٤٠ من نظام الحزب الأساسي بالتحقق من تقيد الأعضاء والمتدربين في الحزب بالانضباط الحزبي ، وبفرض عقوبات على الشيوعيين الذين يتهمون بانتهاك خطة الحزب وأنظمته والانضباط في الحزب والدولة وبانتهاك « الأخلاق » الحزبية أيضاً .

ويطبق التوبيخ والتنبيه ولفت النظر على الأخطاء الخفيفة ؛ ويطبق على الأخطاء الجسيمة اللوم ، واللوم المسجل أو غير المسجل على بطاقة العضو الحزبي المحفوظة لدى منظمته ، وبوجهٍ خاص الطرد من الحزب . وعندما تفرض هذه العقوبات على موظفين في الإدارة تؤدي دوماً تقريباً إلى نتائج على الصعيد الإداري : فالمنظمة الحزبية التي تضم في مدونتها الموظف المعاقب تقرر إعفاءه من وظائفه وعندئذٍ تصدر الإدارة القرار الشكلي بذلك .

وتنشر البرافدا بصورة منتظمة تماماً معلومات عن العقوبات التي تفرضها لجان حزبية اقليمية أو محلية على الموظفين على أثر ما

تنشره الصحف من وقائع تؤدي إلى تحقيقات تجريها لجان الحزب .

وقد نشرت مجلة (حياة الحزب) منذ عام ١٩٦٦ نحو ستين قراراً للجنة المراقبة الحزبية لدى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي . ومعظم هذه القرارات يتعلق بمديري مؤسسات ومنشآت وبمسؤولين في الادارات المركزية عوقبوا لأسباب مختلفة : كخرق قواعد انتقاء الموظفين ، وإساءة استعمال السلطة ، والتحايل على القانون ، الخ .

وتقحم عادةً في كل قضية عدة سلطات ، وتتناقص العقوبات كلما صعدنا في سلّم المراتب . والموظف المسؤول عن خطأ جسيم يتعرض للوم شديد مع تسجيله في بطاقة الرقابة أو يطرد من الحزب في الحالات الأشد خطورة ، ويقصى عادة عن وظيفته . أما الرؤساء وكذلك سكرتير المنظمة عند الاقتضاء فيوجه إليهم اللوم أو لفت النظر .

الفصل الرابع
الجمعيات

النظام السياسي السوفياتي لا يقرّ حق تشكيل الجمعيات إلا في حدود ما تؤدي الجمعية إلى تحقيق غايات النظام الاشتراكي . وتشكل الجمعيات الثقافية الاستثناء الوحيد من ذلك .

ودرجة مشاركة الجمعيات المعترف بها في الحياة الاجتماعية هي مسألة سياسية . وكان خروتشوف قد طرح في عام ١٩٦١ فكرة زوال الدولة ، وكان يرى أن خير تعبير عن ذلك هو في نقل الوظائف التي تمارسها الدولة إلى منظمات اجتماعية . وقد هجعت الفكرة على هذه الصورة ولكن نموّ الديمقراطية في الاتحاد السوفياتي يبقى مرتبطاً جزئياً بنموّ دور الجمعيات .

١ - الجمعيات والمنظمات الاجتماعية

إن التجمعات المتنوعة من المواطنين ، التي تعيش في الاتحاد السوفياتي ، تختلف من حيث درجة طابعها المؤسسي ، إذ إن تسمية « منظمات اجتماعية » تطلق عادة على الصور الأشد انطباعاً بطابع المؤسسة .

ولتأمين عدد من الفعاليات المتصلة بسير العمل في المدارس والمكتبات وإدارة المباني توجد أشكال من التجمعات ليست لها

إجراءات شكلية للانتساب ولابنية قومية . وهذه الأجهزة لا توجد إلا في القاعدة : كلجان الأبنية ، ولجان أولياء الطلاب ، والمجالس القائمة لدى المكتبات ، والنوادي المنشأة لدى المؤسسات الطبية ، الخ .

وكذلك فإن الحركات الجماهيرية كحركة السلام وحركة المرأة ليست لها إجراءات شكلية للإنتساب والبنية القومية ، وهيئاتها غير موجودة ، بخلاف هيئات التجمعات التي سلف ذكرها إلا على المستوى القومي على شكل لجان مؤلفة من ممثلين لمنظمات اجتماعية مختلفة أو أوساط مختلفة ، ويدور معظم نشاطها داخل منظمات دولية .

وبالعكس ، فإن المنظمات الاجتماعية لها إجراءات شكلية للإنتساب كما أن لها (باستثناء الكولخوزات) بنية قومية .

ولبعض هذه المنظمات نزعة اقتصادية : وتلك بوجهٍ خاص حال التعاونيات ولا سيما التعاونيات الزراعية التي هي « منظمات تعاونية لفلاحين يتحدون فيما بينهم بملء حريتهم » (النظام النوذجي للكولخوز ، نوفمبر ١٩٦٩) . ولبعضها الآخر نزعات سياسية (مثل الكومسومول) واجتماعية وثقافية (كالنقابات والاتحادات الثقافية ، الخ) . ويمكن تصنيفها في منظمات جماهيرية وتعاونيات واتحادات وجمعيات ثقافية وعلمية وغيرها .

١- المنظمات الجماهيرية - الكومسومول (الاتحاد الشيوعي للشباب) هو منظمة جماهيرية ذات نزعة سياسية ،

ويقوم دوره في الحقيقة على تأمين التربية السياسية للشباب ، وكان يضم في عام ١٩٧٠ إبّان مؤتمره السادس عشر ٢٧,٠٠٠,٠٠٠ عضو ؛ وبنيته منسوخة عن بنية الحزب ، وهو منذ تعديل إجراءات الإنتساب إلى الحزب الذي تم في عام ١٩٦٦ مصدر هام يختار منه الحزب أعضاءه : ولئن كان ٤٠ ٪ من المرشحين للحزب في عام ١٩٦٦ ينتمون للكومسومول فإن هذه النسبة ارتفعت إلى ٦٣ ٪ في عام ١٩٧٢ .

وللنقابات رسالة مزدوجة هي تعبئة الجماهير من أجل بلوغ الأهداف الاقتصادية الأساسية (« وهي المهمة الرئيسية » ووفقاً لنظام النقابات الأساسي) ، والدفاع عن مصالح العمال التي يقرّها القانون ، والسهر على تحسين ظروف عيشهم وعملهم (« وتلك إحدى مهامها الأساسية ») . والتوفيق بين الرسالتين ليس سهلاً دوماً ، ومن المعلوم أن الحزب هو الذي يفصل في الأمور في نهاية المطاف .

والنقابات ، رغم اسمها الروسي كاتحادات مهنية (Professionalnye sojuzy) لا تضم أعضاءها بحسب المهن بل بحسب قطاع الفعالية : بحيث تجد في آنٍ واحد في نقابة عمال الثقافة الفنانين وأمناء المكتبات والمهندسين والعمال الذين يعملون في المؤسسات الثقافية . وتؤدي النقابات رسالتها تحت إشراف الحزب المباشر وهي على اتصال وثيق بنظام الأجهزة الاقليمية للدولة وبجهاز الإدارة القطاعي في آنٍ واحد . وتنظم بنيتها وفق هذا المقتضى . وتشكل النقابات نظاماً مركزياً من نقابات قطاعية

تديرها هيئات قطاعية (لجان نقابية) ومن منظمات نقابية اقليمية تشكل على مختلف المستويات وتديرها أجهزة ذات اختصاص اقليمي (مجالس نقابية) . وكانت تضم في عام ١٩٧٢ ٩٨ مليون عضو .

والإدارة ممثلة داخل أجهزة النقابات القيادية . وهكذا فمن بين الـ ١٢٨ عضواً وعضواً احتياطياً في اللجنة المركزية لنقابات الصناعة الغذائية الذين انتخبهم مؤتمر هذه النقابة الثامن في ٢٢ ديسمبر ١٩٦٧ يوجد ثمانية مسؤولين من الجهاز الإداري الذي يدير فرع الصناعة ، فهم ثلاثة من وزراء الاتحاد السوفياتي ، ووزير من جمهورية روسيا ، واثنان من مديري مؤسسات الصناعة الغذائية .

٢ـ **التعاونيات** ـ تعتبر التعاونيات منظمات اجتماعية لأنها تقوم على انتساب أعضائها بصورة فردية .

وتشكل التعاونيات الزراعية أهم صورة تعاونية بالنسبة للاقتصاد . فالأراضي ملك الدولة وتعطي الكولخوزات حق الانتفاع الدائم بها فتوزعها إلى أراضي استغلال مشترك وإلى قطع فردية صغيرة يتصرف بها الكولخوزيون .

والملكية الاجتماعية للكولخوزات تتألف من الأبنية والآلات والماشية . يضاف إلى ذلك أن لكل أسرة كولخوزية الحق في تملك منزل للسكن ، وتجهيزات للانتفاع ، وماشية منتجة بكمية محدودة ، ومجموعة آلات زراعية صغيرة لفلاحة قطعتها الخاصة من الأرض .

وتدير الكولخوز إدارة الكولخوز والجمعية العمومية لأعضاء الكولخوز . ورئيس الكولخوز الذي يرئس مجلس الإدارة أيضاً تنتخبه وتنتخب المجلس الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنوات .

ولم تصبح للكولخوزيين هيئة تمثيلية لدى الادارات إلا منذ عام ١٩٧١ : إذ تنتخب مجالس للكولخوزات في النواحي والمناطق والجمهوريات وعلى المستوى الاتحادي ولكن يرئسها مسؤولو الدوائر الزراعية في الدائرة ؛ والمجلس الاتحادي بوجهٍ خاص يرئسه وزير الزراعة في الاتحاد السوفياتي .

وعدا التعاونيات الزراعية توجد أيضاً تعاونيات استهلاكية غايتها تزويد سكان الريف بالسلع الاستهلاكية الكبيرة وبيع فائض المنتجات الزراعية ، وتعاونيات لصيد الأسماك ، وهي منظمات جماعية من الصيادين من أجل صيد السمك ، وتعاونيات لبناء المساكن .

٣ـ الاتحادات والجمعيات الثقافية ، والعلمية ، الخ . ـ

تضم الاتحادات الثقافية (Tvorceskie sojuzy ، ومعناها الحرفي اتحادات المبدعين) الكتّاب ، والرسامين ، والمؤلفين الموسيقيين ، والصحفيين والسينمائيين ، الخ ، على أساس مهني بحسب طبيعة الفعالية الفنية بمعزل عن الوظائف التي يشغلونها وعن مكان العمل . ومهمتها تنظيم عمل المنتسبين إليها ، وتوفير خدمات مادية وثقافية لهم ، والدفاع عن حقوقهم في التأليف وتأمين مشاركتهم في النشاطات الدولية ، وتمارس على أعضائها

سلطة تأديبية ، وتديرها إدارة تنتخب أثناء انعقاد مؤتمر الاتحاد .

وهناك ستة اتحادات : اتحاد الكتّاب (٧١٧٤ عضواً في أول كانون الثاني ١٩٧١) ، واتحاد الفنون التشكيلية (١٣٠٤٩ عضواً) ، واتحاد المهندسين المعماريين (١٢٠٨٥ عضواً) ، واتحاد المؤلفين الموسيقيين (١٧٣٣ عضواً) واتحاد السينمائيين (٤٦٤٨ عضواً) ، واتحاد الصحفيين (٤٩١٠٣) أعضاء .

والجمعيات الاختيارية (Dobrovolnye obscestva) ، خلافاً للمنظمات الاجتماعية السابقة التي تضم أعضاءها تبعاً لمصالحهم السياسية والمهنية والاقتصادية ، تكرس نفسها بوجهٍ خاص لإرضاء مصالحهم الفكرية ، والجمالية ، والثقافية ، والرياضية ، الخ .

ومن بين هذه الجمعيات يمكن أن نذكر جمعية « المعرفة » (Znanie) المكلفة بنشر المعارف السياسية والعلمية والتي تنظم محاضرات ومعارض ، والجمعيات الثقافية ، والعلمية ، والعلمية الفنية (جمعيات التنظيم العلمي ، والجمعية العلمية الفنية للصناعة الغذائية ، الخ) ، والجمعيات الرياضية ، والجمعية التطوعية لمساعدة الجيش ، والطيران ، والأسطول .D. O. S. A) (.A. F ، واتحاد جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ، الخ .

وفي حين أن الكومسومول والنقابات ، التي يديرها الحزب مباشرة ، تقرّ أنظمتها وتنمّي تنظيمها بدون رقابة الإدارة ، تخضع الجمعيات الطوعية عادة ، على العكس من ذلك ، للتسجيل لدى أجهزة الدولة التي تقدّر تقيدها بأهداف المجتمع الاشتراكي .

والإدارة ممثلة في أجهزة إدارة المنظمات الاجتماعية . وعلى هذا فإن اللجنة المركزية لاتحاد عمال الثقافة التي انتخبت في كانون الثاني ١٩٦٥ تضم من أصل ٨٥ عضواً تسعة موظفين من جهاز الدولة منهم وزير الثقافة في الاتحاد السوفياتي ووزير الثقافة في جمهورية روسيا ورئيس لجنة صناعة السينما لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي ، ورئيس لجنة الإذاعة والتلفزيون لدى مجلس الاتحاد السوفياتي ، الخ .

٢ ـ العلاقات
بين المنظمات الاجتماعية والإدارة

إن توزيع الوظائف بين المنظمات الاجتماعية والإدارة يختلف اختلافاً كبيراً بحسب القطاعات ، كما أن صيغ التعاون بين الإدارة والمظمات الاجتماعية مختلفة كثيراً . فالمنظمات الاجتماعية يمكن أن تتعاون مع بقائها خارجة عن الإدارة . ولكن يمكن أيضاً أن تكون ممثلة داخل أجهزة الإدارة أو أن تشكل مع الإدارة أجهزة إدارية ـ اجتماعية .

١ـ التعاون الخارجي ـ تستشير الإدارة المنظمات الاجتماعية من أجل إقرار بعض القرارات . وهكذا فبحسب **لائحة حقوق اللجنة النقابية للمعمل أو المصنع أو حقوق اللجنة المحلية « الصادرة في ٢٧ أيلول ١٩٧١ » تشترك اللجنة النقابية في إعداد مشاريع** الخطط الاجتماعية الثقافية لإنتاج المؤسسة وتجهيزها ، وتستشيرها

الإدارة في التعيينات لوظائف الإدارة الاقتصادية للمؤسسة .

وهناك قرارات أخرى تشترك في إقرارها الإدارة وإحدى المنظمات الاجتماعية . وبعض الأنظمة يشترك في إقرارها مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي ومجلس النقابات المركزي . وفي داخل المؤسسة تتولى الإدارة واللجنة النقابية معاً توزيع أموال التشجيع المادي وأموال التدابير الاجتماعية ـ الثقافية . وتتخذ الإدارة تدابير أخرى ولكن بموافقة إحدى المنظمات الاجتماعية : فإعادة توزيع الموارد ، ضمن بعض الحدود ، بين صندوق التشجيع المادي وصندوق التدابير الاجتماعية ـ الثقافية وبناء المساكن ، تقوم بها الإدارة بموافقة اللجنة النقابية وبالعكس ، فإن قرارات أخرى تتخذها المنظمات الاجتماعية يجب أن تقرّها الإدارة . فالنظام النموذجي للكولخوز الذي وضعه المؤتمر الفيدرالي الثالث للكولخوزيين صدق بقرار من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ومجلس وزراء الاتحاد السوفياتي في ٢٨ نوفمبر ١٩٦٩ .

ومن جهة أخرى ، هناك بعض الوظائف نقلت إلى منظمات اجتماعية تقوم بها بمعونة مالية من الدولة ، فقد نقلت التأمينات الاجتماعية ورقابة التشريع الاجتماعي إلى النقابات في عام ١٩٣٣ . وفي عام ١٩٥٥ عهد إلى جمعية مساعدة الجيش والطيران والأسطول(D. O. S. A. A. F.)بحماية الحياة على الطرق المائية والشواطىء ، وفي عام ١٩٥٧ أنيط بجمعية المعرفة إدارة تنظيم المحاضرات السياسية والتعميم العلمي ، وعهد إلى النقابات في عام ١٩٦٠ بإدارة المصحات والاستراحات .

والواقع أن حركة النقل التي كان خروشوف قد أولاها شأناً عظيماً بقيت محدودة جداً ، وقد حاولت العقيدة السوفياتية تحديد شروطها ، فلكي يكون هناك ما يدعو إلى النقل يجب أن تكون الوظيفة القابلة للنقل قريبة من الاتجاه الرئيسي لفعالية المنظمة الاجتماعية ، وأن يتمخض النقل عن ممارسة الوظيفة لا بجهاز مأجور بل بالاستعانة بمشاركة واسعة من أعضاء المنظمة ، وان يسفر النقل عن القيام بالوظيفة على وجه أفضل .

ولئن بقي النقل محدوداً جداً فعلى العكس من ذلك اتسعت المشاركة في أجهزة مشتركة .

٢ ـ **المشاركة في هيئات مشتركة** ـ لقد أدخل على أجهزة الادارة ممثلون للمنظمات الاجتماعية كهيئات مداولة أو هيئات استشارية . وعلى هذا فان منظمة الكومسومول ممثلة في آن واحد في لجنة الدولة للاذاعة والتلفزيون وفي هيئة الوزارة للتعليم العالي والثانوي الاختصاصي . وهكذا فان المنظمة الاجتماعية تشارك في إعداد القرار وتضطلع بجزء من مسؤوليته .

وبعض الهيئات التي تكون فيها مشاركة المنظمات الاجتماعية أعظم شأناً بكثير تصبح هيئات مختلطة إدارية ـ اجتماعية ، كما هي الحال في نظام هيئات الرقابة الشعبية المؤلفة من ممثلين عن منظمات الحزب ، ومجالس السوفيات ، والنقابات ومنظمات أخرى ، والتي تتولى مراقبة فعاليات الموظفين ، وبخاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي .

الفصل الخامس

مجالس السوفيات

مجالس السوفيات هي المجالس التمثيلية للمواطنين . وإذا قيست بنظائرها من المجالس الغربية ظهرت لها سمات مميزة سواء فيما يتعلق بتشكيلها أم بتنظيمها أم بدور النواب .

١ - تشكيلها

يستمر النواب في مجالس السوفيات في ممارسة نشاطهم المهني ولا يشكلون ملاكاً سياسياً مهنياً مأجوراً : فهم يمارسون**مهامّهم** مجاناً .

زد على ذلك أنه ليس من تعارض بين الوظائف الإدارية والانتماء إلى المجالس التمثيلية : ففي مجالس السوفيات نفسها يجلس موظفون من الدوائر الإدارية مع أن مراقبتهم منوطة بمجالس السوفيات .

وأخيراً ، يقوم الحزب الشيوعي بدور أساسي في انتقاء المرشحين جميعاً .

١- **النظام الانتخابي** - الاقتراع عام ، يتساوى فيه الجميع ، ومباشر ، والتصويت سرّي (المادة ١٣٤ من الدستور) . والتصويت فردي ، ومن الناحية العملية يُقدّم ترشيح واحد عن كل دائرة انتخابية .

وتقرر انتقاء مرشح الدائرة في « مؤتمر الدائرة الذي يسبق الانتخابات » والذي يتفق فيه ممثلو المنظمات الاجتماعية ومجموعات عمال الدائرة على تأييد الترشيح الذي يبدو أنه الأفضل . ويقدّم المرشحون حصراً عن طريق الجمعيات العمومية للعمال ، باسم المنظمات الاجتماعية ، أو عن طريق « مجموعات العمال » .

والترشيحات التي لا تحصل على تأييد « مؤتمر الدائرة قبل الانتخابي » يسحبها المرشحون أنفسهم أو المنظمات الي قُدّمت باسمها .

وتتولى لجان انتخابية مؤلفة من ممثلين عن مختلف المنظمات الاجتماعية تسجيل الترشيحات وتنظيم الانتخابات تحت إشراف الحزب .

فالصفة التمثيلية للمرشح تابعة إذن للمعايير التي اعتمدت لانتقائه . وقد تمنّى البرنامج الذي أقره مؤتمر الحزب الثاني والعشرون أن « تتحقق أثناء تسمية المرشحين إلى مجالس السوفيات ، في الاجتماعات وفي الصحافة ، مناقشة على أوسع نطاق وبأكبر قدر من الجدّية لمزاياهم الشخصية وكفاءاتهم كي ينتقى من هم أكثر كفاءة ومن يتمتعون بأعظم نفوذ » ، ولكن نطاق هذه المناقشات متغير جداً بحسب الأوضاع المحلية وبحسب مستوى الانتخاب .

وتستخدم وسائل هائلة لجعل الناخبين يدلون بأصواتهم ، وتعبىء الحملة الانتخابية ملايين الدعاة الذين يوضحون أن

التصويت واجب وطني ، والنسبة المئوية للمستنكفين ضعيفة إذ تبلغ وسطياً واحداً في الألف .

وفي مكتب التصويت يضع معظم الناخبين ورقة الاقتراع في الصندوق كما هي . ومن بين كل عشرة آلاف ناخب عشرة أو خمسة وعشرون يشطبون اسم المرشح المقترح عليهم انتخابه . وأثناء انتخابات المجالس السوفاتية المحلية لعام ١٩٧٣ لم يحدث أن المرشح المقترح لم يحصل على الأكثرية المطلوبة إلا في ٧٣ دائرة انتخابية بالنسبة لانتخابات مجالس سوفيات القرى (من أصل **١,٣٥٤,١٠٥**)وفي سبع دوائر بالنسبة إلى انتخابات مجالس سوفيات **القصبات** (من أصل **٢٠٧,٧٠٨**) وفي جميع الدوائر الأخرى انتخب المرشحون المقترحون .

وهناك إجراءات إسقاط تسمح بسحب النواب الذين اقترفوا جرائم جزائية أو حكموا بعقوبات داخل الحزب .

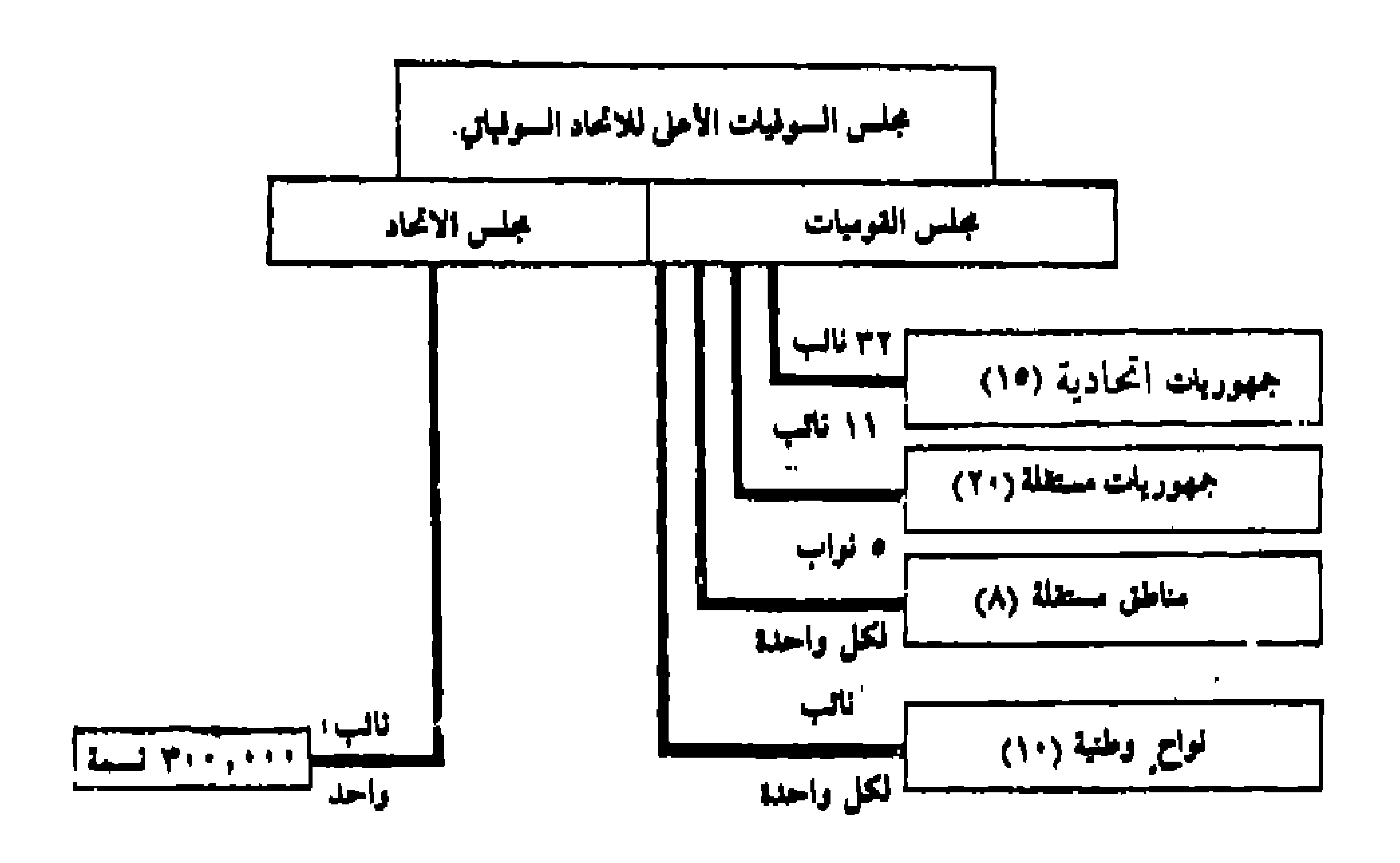
٢ـ **التركيب الاجتماعي** ـ يعكس التركيب الاجتماعي لمجالس السوفيات التركيب الاجتماعي للسكان السوفيات ، ولكن التوزيع ليس واحداً في جميع المستويات : فالعمال يمثلون ٦٠ ٪ تقريباً من النواب في مجالس سوفيات المدن وأقسام المدن ، و٤٠ ٪ في مجالس سوفيات المناطق (انتخابات ١٧ حزيران ١٩٧٣) ، و٣٠ ٪ في مجالس السوفيات العليا في الجمهوريات الاتحادية وفي مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي ؛ ويمثل **الفلاحون** ٤٠ ٪ من النواب في مجالس السوفيات الريفية ، و٢٧,٤ ٪ في مجالس سوفيات النواحي (مقابل ٣٤,١

للعمال) ، و١٦ ٪ في مجالس سوفيات المناطق .

إن ٧٢,٣ ٪ من النواب في مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي هم أعضاء في الحزب (أو مرشحون) ، ومثل ذلك ٦٧,٦ ٪ في مجالس السوفيات العليا في الجمهوريات الاتحادية ، و٥٦ ٪ في مجالس سوفيات المناطق ، ونحـو ٥٠ ٪ في مجالس سوفيات المدينة والنواحي ، ونحو ٤٠ ٪ في مجلس سوفيات القرى والقصبات .

٢ ـ تنظيم المجالس

١ ـ مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي



ونظراً للبنية الفيدرالية لـلاتحاد **السوفياتي** فـإن مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي يتألف من مجلسين : مجلس (سوفيات) الاتحاد الذي يضم في المجلس التشريعي التاسع

المنتخب في حزيران ١٩٧٤ ، ٧٦٧ نائباً (بمعدل نائب واحد مبدئياً لكل ٣٠٠,٠٠٠ نسمة) ، ومجلس القوميات الذي يضم ٧٥٠ نائباً : ٣٢ نائباً لكل جمهورية اتحادية (١٥) ، و ١١ نائباً لكل جمهورية مستقلة (٢٠) ، و ٥ نواب لكل منطقة مستقلة (٨) ، ونائب لكل ناحية وطنية (١٠) .

ويضم كل مجلس ١٤ لجنة : لجنة اقتراح القوانين (٣٥ نائباً) ، ولجنة الخطة والموازنة (٤٥ نائباً) ، و٩ لجان ، واحدة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد (الصناعة ، النقل والمواصلات ، البناء وصناعة مواد البناء ، الزراعة ، المنتجات الاستهلاكية ، الصحة والتأمينات الاجتماعية ، التربية الوطنية والعلوم والثقافة ، التجارة والخدمات ، حماية الطبيعة) ، ولجنة الشباب ، ولجنة الشؤون الخارجية ، ولجنة النيابات (**وعدد** أعضاء كل لجنة ٣٥ نائباً) .

ورئاسة مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي هي مجلس مصغر عن مجلس السوفيات الأعلى مؤلف من ٣٧ شخصاً : رئيس ، و ١٥ نائب رئيس هم رؤساء مجالس رئاسة السوفيات العليا في ١٥ جمهورية اتحادية ، وأمين سر ، و٢٠ عضواً .

وهو في آنٍ واحد رئاسة مجلس **السوفيات** الأعلى ومندوب عنه ، فهو يؤمّن إدارة فعاليات مجلس السوفيات الأعلى ويصدر كمتمم أو كتعديل للدستور **والقوانين** التي يقرها مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي مراسيم تحدد التزامات على المواطنين أو تنظّم مؤسسات سياسية أو قضائية سوفياتية . وهو الهيئة المختصة

في الترتيب الدولي بتصديق المعاهدات ونقضها (لأن الاتفاقات الأخرى من اختصاص مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي .

٢ ـ مجالس السوفيات العليا في الجمهوريات الاتحادية ـ إن مجالس السوفيات العليا في الجمهوريات الاتحادية ، حتى عندما تكون لها جمهورية ذات استقلال ذاتي على أرضها ، لا تتألف إلا من مجلس واحد ، خلافاً لمجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي . وبالمقابل فهي مماثلة له في بنيتها الداخلية : ففيها من ١١ إلى ١٧ لجنة دائمة ، ولها مجلس رئاسة يقوم في الجمهورية بدور مماثل لدور مجلس رئاسة السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي ؛ ومن مهمته فضلاً عن ذلك الإشراف على فعالية مجالس السوفيات المحلية .

٣ ـ مجالس السوفيات المحلية ـ هناك مايقرب من ٥٠,٠٠٠ مجلس سوفيات محلي : منها ٤١,٠٠٠ سوفيات ريفي ، و٣,٥٠٠ سوفيات قصبة ، و ٢,٠٠٠ سوفيات مدينة و ٥٠٠ سوفيات نواح في المدينة ، و ٣,٠٠٠ سوفيات نواح ، و١٠ مجالس سوفيات لنواح وطنية ، وتديرها اللجان التنفيذية (وليس فيها مجلس رئاسة متميز) وفيها ٣٢٥,٠٠٠ لجنة دائمة .

٣ ـ دور النواب

تمسك أجهزة الحزب والإدارة بزمام السلطة ، ومهمة مجالس السوفيات هي بوجهٍ خاص إنشاء حوار بين السكان والإدارة .

والنواب هم وسطاء بين السكان والإدارة عليهم أن يعنوا بأن تلبي الإدارة مطالب ناخبيهم ، ويقدمون إلى الناخبين تقارير عن نشاطهم .

١ـ العلاقات مع الإدارة ـ ان الشكل الرئيسي ، بل الوحيد ، للتدخل هو الاقتراح ، والإيعاز ، ذلك لأنه لا مجال لأن يثير مجلس السوفيات الأعلى ، بحكم تركيبه نفسه ، مسألة استقالة مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي أو أن يقبل مجلس سوفيات محلي اللجنة التنفيذية : إذ إن قرارات كهذه هي من اختصاص أجهزة الحزب حصراً .

ويمكن للنائب أن يتدخل إما مباشرةً ، وإما في اللجنة ، وإمّا في جلسة للهيئة العامة .

والوضع القانوني للنائب (الذي أقره قانون صدر في الاتحاد السوفياتي في ٢٠ أيلول ١٩٧٢) يخول النائب الحق في أن يخاطب ، بالنسبة إلى القضايا المرتبطة بنشاطه كنائب ، أجهزة الدولة والهيئات الاجتماعية ، والمؤسسات ، والمنشآت والمنظمات والموظفين ، وعليهم أن يدققوا القضية المطروحة ويقدموا إلى النائب جواباً عنها في المهل المحددة بالقانون (وهي شهر من حيث المبدأ) .

وعلى اللجان التنفيذية في مجالس السوفيات ، وهيئات الوزارات ، ومجالس الوزراء ومجالس رئاسة مجالس السوفيات العليا أن تدقق أهم الاقتراحات والقضايا ، وبوسع النائب أن يشترك في مناقشة هذه الهيئات للمشاكل التي أثارها (المادة ٢٣) .

وفي وسع قسم كبير من النواب أن يتدخلوا في اللجان الدائمة المتخصصة التي تناقش أهم القضايا مع ممثلي الإدارة . وإن ١,٠٠٠ نائب من أصل ١,٥١٧ في مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي ، و١,٧٦٥,١٥٥ من أصل ٢,١٩٣,١٩٥ في مجالس السوفيات المحلية (١٩٧٣) هم أعضاء في اللجان .

والدورات قليلة العدد وقصيرة . ويقرّ مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي التشريع الاتحادي للاتحاد السوفياتي وموازنة الاتحاد السوفياتي ، وتقرّ مجالس السوفيات العليا في الجمهوريات الاتحادية تشريع الجمهوريات الاتحادية وموازنتها ، وتناقش مجالس السوفيات المحلية القضايا المحلية : ومن بين ٣٦٣,٠٠٠ قضية بحثتها المجالس المحلية في عام ١٩٦٩ كانت ٨٦,٠٠٠ قضية إنتاج زراعي وصناعي ، و ٧٢,٠٠٠ قضية تتعلق بالتعليم والصحة والثقافة ، و ٥٠,٠٠٠ قضية تتعلق بالتجارة ، والغذاء ، والخدمات العامة .

وأثناء المناقشات يستطيع النواب أن يلفتوا الانتباه إلى بعض القضايا وأن يقدموا اقتراحات تدرسها الإدارة فيما بعد ، وللنواب في أي مجلس من مجالس السوفيات أن يشتركوا بصوت استشاري في دورات مجالس السوفيات من المستوى الأدنى .

٢ ـ **العلاقات مع الناخبين** ـ النواب ملزمون بحكم وضعهم القانوني ببحث اقتراحات المواطنين ومطالبهم وشكاواهم ، فعليهم إذن أن يقدموا تقريراً عن نشاطهم مرةً على

الأقل في السنة بالنسبة إلى مجالس السوفيات العليا في الاتحاد السوفياتي وفي الجمهوريات الاتحادية وغيرها ، ومرتين على الأقل في السنة بالنسبة إلى النواب في مجالس السوفيات المحلية . وتقدم هذه التقارير في إطار اجتماعات تعقد خصيصاً لهذه الغاية في المؤسسات والوحدات الأخرى .

القسم الثاني

إدارة قطاعات الفعالية الاجتماعية

تتم إدارة الفعالية الاجتماعية باختيار الاتجاهات الأساسية (الفصل ٦) التي على أساسها تتحقق إدارة القطاع الاقتصادي والاجتماعي (**الفصل** ٧) ، والقطاع الثقافي (الفصل ٨) ، وحماية النظام السياسي والاجتماعي (الفصل ٩) .

الفصل السادس

اختيار الاتجاهات

تحدد آليات الاختيار الشروط التي تعيّن فيها الأهداف ووسائل بلوغها .

١ ـ الآليات

إن طبيعة الخيارات وأساليبها قد تطورت ولا شك أثناء العشرين سنة الماضية .

١ ـ طبيعة الخيارات ـ إن لكل مجتمع ، بما في ذلك المجتمع السوفياتي ، عدداً من المشاكل الدائمة : كإنتاج الموارد الاقتصادية وتخصيصها ، والمشاكل الاجتماعية التي تتفاقم بسبب العمران ، واختيار وسائل الرقابة الاجتماعية والسياسية والثقافية ، والعلاقات مع الدول الأجنبية .

وفي الاتحاد السوفياتي تزايدت الخيارات السياسية تعقيداً ، وهذا واضح بوجهٍ خاص في المجال الاقتصادي : فالعلاقات بين الوحدات الاقتصادية كثيرة جداً ؛ وإن أبعاد وطول سلسلة العلاقات الاقتصادية ، وأهمية الأعمال الجديدة المباشرة بها ، وطول آجال البناء ، وحجم الوسائل المستخدمة ، هي من الجسامة بحيث تتزايد صعوبة إصلاح نتائج القرارات المتخذة . وعليه فإن هامش حرية الاختيار لدى المسؤولين أضيق بكثير منه في الفترة التي كان يمكن فيها الوصول إلى أهداف بسيطة بحملات تعبئة .

وفي السياسة الخارجية ازدادت العلاقات جميعها تعقيداً بسبب أهمية تقنية قضايا التسلح والأدوار الجديدة للصين وأوروبا واليابان .

وتقوم السياسة في الاتحاد السوفياتي ، في هذه الأيام على الأقل ، على تعديل ما هو موجود أكثر بكثير مما تقوم على إحداث انقلاب سريع جذري ، ويتجلى هذا الوضع في أساليب الخيار .

٢ـ أساليب الخيار ـ وزيادة على تنظيم المؤسسات والقواعد الحقوقية فإن أساليب اختيار القرارات هي بصورة أساسية طرق للعلاقات بين الناس ، وبين الجماعات الاجتماعية ، سواء أكانت تقابل مؤسسات ، كالعسكريين أو مديري الوحدات

الاقتصادية ، أم لا . ومن هـذه الناحيـة اتسمت الأساليب السوفياتية خلال السنوات العشر الأخيـرة باستقـرار أكبر في العلاقات بين الجماعات الاجتماعية وباتساع اللجوء إلى المناقشات التي تمهد لاتخاذ القرارات .

ولم تفرض قيادة الحزب أي تغيير سياسي هام قد يؤدي إلى نقصان محسوس في الوضع الرسمي لجماعة ذات طابع مؤسسي ، وفي الوقت نفسه خفّ التفوق التقليدي للجماعات التي تشدد على أولوية النمو الصناعي على المصالح الأخرى ، وتقلّصت أخطر وجوه التفاوت في توزيع الدخل [1] وكذلك فقد ازداد تأثير الجمهوريات والمناطق على السلطة المركزية بازدياد تمثيل الجمهوريات في المكتب السياسي ، وانتقاء سكرتيرين اقليميين من المنطقـة نفسها ، وازدياد سلطات الجمهوريات .

وعلى هذا فـإن الحزب يبـدو كوسيط بـين الجماعـات الاجتماعية يسعى إلى تعيين توازن جديد يقبله الجميع أكثر مما يظهر كسلطة تفرض إرادتها .

وتتصف أساليب الخيار كذلك بإعطاء الصحافة مكانةً أعظم شأناً في مناقشات السياسة . والاقتراحات الأكثر أهمية يعبّر عنها طبعاً في المجلات العلمية والكتب أكثر مما يعبّر عنها في الصحف اليومية الأسبوعية ذات الاصدار الكبير كما أنها غالباً ما

(1) J. Mough, The soviet system — Petrificatio or Pluralism ? Problem of communism, mars — avril 1972, P. 32 .

تصاغ بلغة رصينة ، ولكنها قد تتناول أحياناً ، كما دلّت عليه تجربة السنوات الأخيرة ، القضـايا الكبـرى في السياسـة الخارجيـة والداخلية : كسياسة التـوازن في التسلح أو سياسـة التفوق العسكري ، وأنماط العلاقات بين الاستثمارات في الفئة A (صناعة ثقيلة) والفئة B (صناعة خفيفة واستهلاكية) ، ومكان الصناعة الثقيلة ، واختصاص مجالس السـوفيات المحليـة في موضوع الإسكان والخدمات .

وهكـذا فبصدد المفـاوضات حـول الحدّ من الأسلحـة الاستراتيجية وقف G. Arbatov إلى جانب الحدّ من سباق التسلح وذلك في كانون الثاني ١٩٧٠ ونوفمبر ١٩٧١ في مجلة U. S. A. Economie politique idéologie في حين أن A. Lagovsky كان ينادي ضمناً في Krasnaia zvezda في ٢٥ أيار ١٩٦٩ بالتفوق على العدو في ميزان القوى .

وفي المناقشة التي دارت حول الصناعة الثقيلة والصناعة الخفيفة أشار A. Levikov في ١٥ نوفمبر ١٩٧٢ في Literatur-naja gazeta إلى أن أهداف خطة تنمية الصناعات الاستهلاكية التي حددها المؤتمر الرابع والعشرون لا يمكن بلوغها إلا بإعادة النظر في الفكرة المسبقة التقليدية القائمة لصالح الصناعة الثقيلة والتي تتمخض بوجهٍ خاص عن فوارق كبيرة في الأجور لصالح الفئة A.

هذه التغييرات تفسر الأهداف الحالية للمجتمع السوفياتي .

٢ - الأهداف والوسائل

١- **الأهداف الحالية**- يمكن استخلاص الأهداف الحالية من تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي الذي قدمه الأمين العام L. Brejnev إلى مؤتمر الحزب الرابع والعشرين في ٣٠ أذار ١٩٧١ .

- فقد جرى التشديد على رفع مستوى المعيشة :

« لقد جعلت اللجنة المركزية المهمة الأساسية للخطة الخمسية التاسعة النهوض برفاهية العمال نهوضاً محسوساً : وهي ترى أن هذا الاتجاه لن يحدد فعاليتنا للسنوات الخمس المقبلة فحسب ، بل يحدد- أيضاً الخط العام لتنمية البلاد الاقتصادية لأفق واسع . وينطلق الحزب في تحديده لهذا الاتجاه من أن سدّ حاجات الناس المادية والثقافية سداً أكمل هو في ظل الاشتراكية الهدف الأسمى للانتاج الاجتماعي » .

هذا الهدف هو التعبير في آنٍ واحد عن إحدى غايات الاشتراكية وعن التصميم على **الاسراع** في زيادة الإنتاج ، إذ إن مستوى المعيشة يعتبر عاملاً هاماً في التنمية الاقتصادية .

وينطوي هذا الهدف على زيادة دخل العمال من النقود ، ورفع الأجور والرواتب للفئات المتوسطة الأجر من عمال الصناعة **والنقل** ، وللمعلمين والأطباء وموظفي المهن الطبية ، وتنمية أموال الاستهلاك الاجتماعية ، ولا سيما بالنسبة إلى الاسعاف الطبي وتنمية الصناعة . وتأكد من جديد الانتقال إلى التعليم الثانوي

العام لجميع الشبان ، وهو الانتقال الذي كانت قد نصت عليه لعام ١٩٧٠ توجيهات المؤتمر الثالث والعشرين .

ولتحقيق هذه الأهداف يعتمد الحزب على زيادة الانتاجية أكثر مما يعتمد على المناقلات بين القطاعات ، مؤكداً من جديد على أن تحافظ المعدلات السريعة لتنمية الصناعة الثقيلة على كامل أهميتها .

ـ وعلى الصعيد الثقافي يؤكد الحزب من جديد تصورات :

« من الطبيعي . . . (إذن) أن يكون الحزب قد أضفى وأن يظل يضفي أهمية كبرى على المضمون الايديولوجي لآدابنا وفنوننا وعلى الدور الذي تقوم به في المجتمع . وطبقاً للمبدأ اللينيني في فكر الحزب نرى من واجبنا توجيه جميع الفعاليات الفنية نحو المشاركة في العمل القومي الكبير في البناء الاشتراكي » .

« إننا نؤيد البحث المبدع ونحن مع التفتح الكامل للطابع الفردي للملكات والمواهب ، ومع تنوع وبحث الصيغ والأساليب التي توضع وفق مبادىء الواقعية الاشتراكية » .

ولكن : « الحزب والشعب لم يقبلا قط ولن يقبلا في المستقبل المحاولات ، أيا كان مصدرها ، لإضعاف سلاحنا الايديولوجي وتدنيس رايتنا . فالكاتب الذي يفتري على الواقع السوفياتي ويساعد خصومنا الايديولوجيين على مكافحة الاشتراكية لا يستحق سوى احتقار المجتمع » .

فإلى أي حد يستوجب تحقيق هذه الأهداف إصلاحاً في البنى الاقتصادية ، وحتى في البنى السياسية ؟

٢ـ إصلاحات البنى.ـ

لا يفكر المسؤولون في إصلاح البنى السياسية . والقضايا التي عالجها تقرير ليونيد بريجنيف إلى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي : كتقوية الدولة السوفياتية ، وتنمية الديمقراطية الاشتراكية ، وتوسيع الديمقراطية داخل الحزب ، هي امتداد للتصورات المعبّر عنها من قبل ولا تأتي بأي تغيير جوهري .

وفيما بعد ، وفي ديسمبر ١٩٧٢ ، أعلن بريجنيف بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أن دستوراً جديداً سيطرح للمناقشة الشعبية قبل مؤتمر الحزب القادم (في عام ١٩٧٦ مبدئياً) ولكنه عرض هذا الدستور لا على أنه سيأتي بتغييرات في التنظيم السياسي ، بل على أنه على العكس من ذلك يعبر عن التغييرات التي وقعت من قبل في النهج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للاتحاد السوفياتي وفي وضعه الدولي .

وبالمقابل ، فإن تحقيق الأهداف الاقتصادية يستلزم ، في نظر المسؤولين السوفيات ، تحسيناً في أسلوب الإدارة الاقتصادية . وإن الجمع بين تخطيط الفعاليات الاقتصادية عن طريق الإدارة وتنشيطها بمشجعات ذات طبيعة اقتصادية (تمويل ذاتي ، مكافآت ، الخ) هو مشكلة تصدّى لها السوفيات بدءاً من عام ١٩٦٥ .

لقد ورث المسؤولون السوفيات عن فترة تصنيع الاتحاد

السوفياتي أسلوباً كانت فيه الأجهزة الإدارية (الوزارات) تحدد للمؤسسات أهدافها في الإنتاج من حيث الحجم ومن حيث القيمة النقدية وتخصص المواد الأولية اللازمة وتحدّد لها عناصر كثيرة من فعاليتها (اعتمادات الأجور ، وعدد العمال ، ومتوسط الأجور ، وإنتاجية العمل ، والربح ، والاقتطاع لصالح الموازنة ، ومعدل الاستهلاك ، وتاريخ بدء تشغيل مشاغل جديدة ، وإدخال تقنيات جديدة الخ) .

وفي عام ١٩٥٧ استعاض خروتشيف عن الوزارات التي تدير المؤسسات بحسب فرع الصناعة بمجالس اقتصاد وطني تديرها على أساس إقليمي ، فأنشئت ١٠٥ مناطق انقصت في عام ١٩٦٢ إلى ٤٧ منطقة . ولكن محاذير الفصل بين الوزارات حلّت محلها محاذير الفصل بين المناطق فأعيدت الوزارات في عام ١٩٦٥ .

ولكن الاصلاحات التي بوشر بها في عام ١٩٦٥ هدفت في الوقت نفسه إلى إدخال أسلوب جديد على تخطيط المؤسسات وتشجيعها . وبقيت الإدارة هي التي تفرض المعالم الأساسية لفعالية المؤسسة ، ولكن يجب أن يكون للمؤسسة مزيد من الحرية في وضع تفاصيل هذه المعالم ، وأبقي تحت تصرفها أموال للتشجيع تغذيها أرباح المؤسسة .

وكانت الاصلاحات ترمي في البدء إلى زيادة صلاحيات المؤسسات على حساب صلاحيات الادارات المركزية ، ولكن رقابة الإدارات زيدت فيها بعد من جديد وبخاصة بقرار من مجلس

وزراء الاتحاد السوفياتي صدر في ٢١ حزيران ١٩٧١ . وقد طبقت الإجراءات الجديدة تدريجياً على مختلف فروع الصناعة ثم على قطاعات أخرى من الاقتصاد .

وفي مطلع عام ١٩٧٣ كانت الإجراءات الجديدة تطبق على ٨٧ ٪ من المشاريع الصناعية والاتحادات الإنتاجية (أي ٤٣,٠٠٠) تنتج ٩٤ ٪ من الإنتاج ، وعلى ٥٠ ٪ من مؤسسات الدولة الزراعية (أي ٩,٠٠٠ منها ٧,٨٠٠ سوفخوز) ، وعلى ٢١ ٪ من منظمات البناء والتركيب (أي ٥٦٢) تمثل ٢٥ ٪ من حجم الأعمال ، وعلى جميع شبكات النقل ، وجميع مؤسسات التجارة والتغذية العامة فيما يتعلق بأسلوب التخطيط ، وعلى ١٨ ٪ من مؤسسات ومنظمات وزارة تجارة الاتحاد السوفياتي (أي ٤٥,٠٠٠) تمثل ٣٥ ٪ من التجارة فيما يتعلق بأسلوب الإنعاش الاقتصادي . وفي تعاونيات الاستهلاك تطبق الإجراءات الجديدة على ٦٩ ٪ من شركات الاستهلاك (أي ٩,٢٥٠) تمثل ٦٠ ٪ من حجم التجارة داخل المنظومة التعاونية ؛ كما تطبق على ٨٦ ٪ من مشاريع وزارات الخدمات المخصصة للسكان في الجمهوريات الاتحادية (أي ٥,٣٨٠) تمثل ٩١ ٪ من عدد العمال ، وعلى ٩,١ ٪ من مؤسسات وزارة الاقتصاد القروي في الجمهوريات الاتحادية (أي ١,٦٥١) تمثل ٢٦,٥ ٪ من حجم الإنتاج .

وبدأت في الصناعة بدءاً من عام ١٩٧٣ ، مرحلة جديدة من الاصلاحات خلال الأعوام من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٥ من شأنها أن تسمح بتركيز المؤسسات في الصناعة تركيزاً أقوى عن طريق إنشاء

اتحادات صناعية ستصبح بدلاً من المؤسسة الحلقة الرئيسية في الإنتاج ، وأن تتيح تخفيض عدد درجات التوجيه الإداري بدمج الادارات العامة في الوزارات في اتحادات صناعية توضع تحت إشراف الوزير المباشرة .

الفصل السّابع

القطاع الاقتصادي والاجتماعي

إن تنسيق طرق إدارة وحدات إنتاج السلع والخدمات وطرق الإدارة المركزية يرمي إلى التمكين من بلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي رسمتها قيادة الحزب .

١ - إدارة وحدات الإنتاج والخدمة

١ - الصناعة ، البناء والنقل - أ) الصناعة - إبّان إصلاح الإدارات المركزية في عام ١٩٦٥ وضعت الصناعات الميكانيكية ، وصناعات الدفاع ، ووسائط النقل تحت إدارة وزارات اتحادية ، ووضعت الصناعات الاستخراجية ، والخفيفة ، والغذائية ، وصناعة الألبان ، والزراعة ، والتجارة . تحت إدارة وزارات اتحادية - جمهورية ، وترك الباقي (صناعة محلية ، خدمات مخصصة للسكان ، الاقتصاد القروي ، النقل بالسيارات وشبكة الطرق ، وصناعة الوقود ، ومنتجات الخبز والمعجنات ، الخ) لوزارات جمهورية .

والاصلاحات المقررة لأعوام ١٩٧٣ - ١٩٧٥ تنظم المؤسسات ، في إطار الوزارات ، في نوعين من الاتحادات : اتحادات إنتاج واتحادات صناعية .

ويضم اتحاد الإنتاج مصانع ، ومعامل ، ومعاهد بحث علمي ، ودراسات تكنولوجية ووحدات إنتاجية أخرى . وقد أقرّ نظامه الأساسي بقرار مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي الصادر في ٢٧ أذار ١٩٧٤ .

والاتحاد الصناعي ، الذي أقر نظامه الأساسي بقرار مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي الصادر في ٢ أذار ١٩٧٣ ، هو مجموعة اقتصادية للإنتاج يضم اتحادات إنتاج صناعية ، ومؤسسات صناعية ، ومنظمات للبحث العلمي ، ومنظمات دراسات تكنولوجية ومؤسسات ومنظمات أخرى . والاتحاد الصناعي اتحادي أو جمهوري .

والوزارات الاتحادية في الاتحاد السوفياتي تدير اتحادات الإنتاج إما مباشرة ، وإما بواسطة اتحادات صناعية اتحادية .

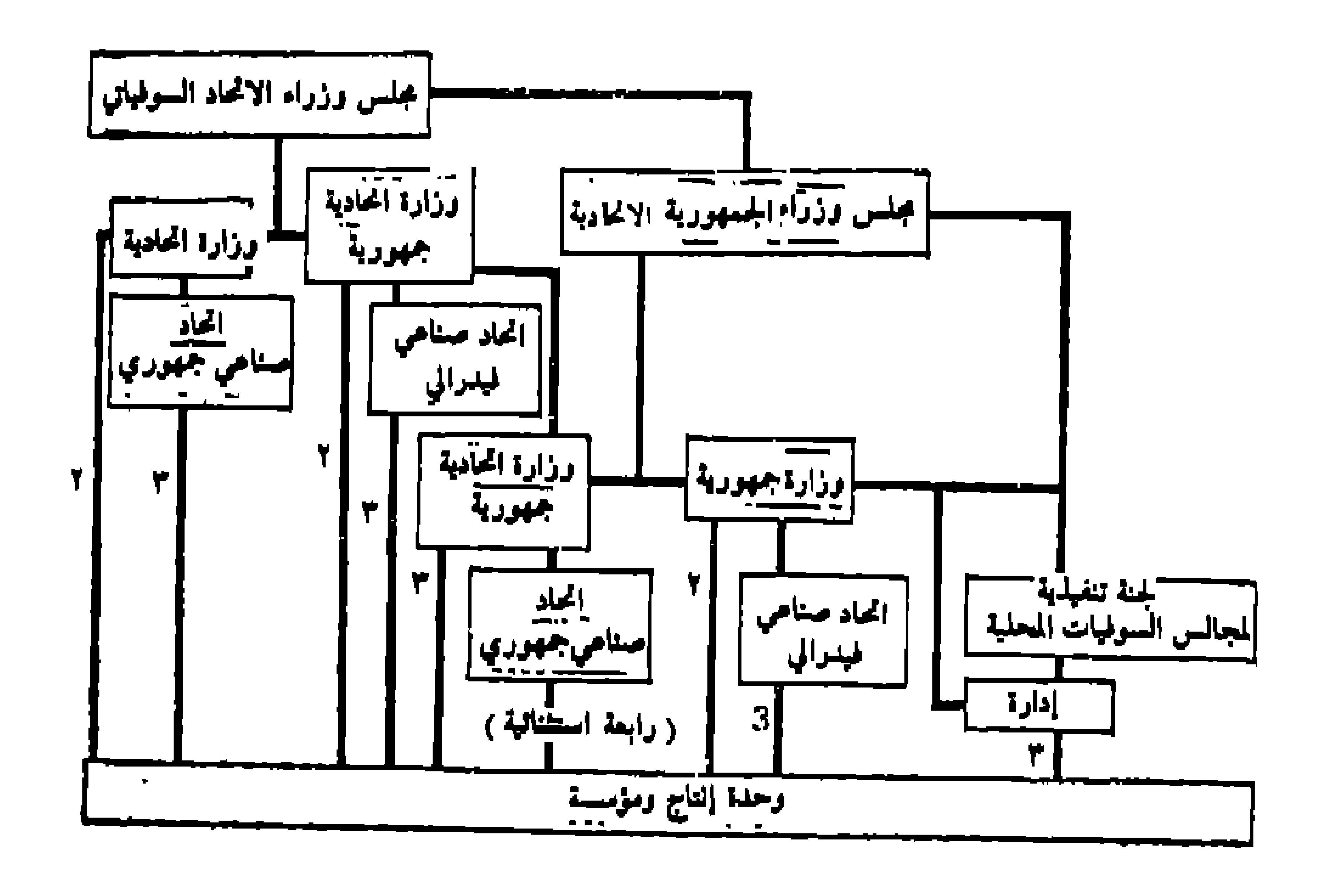
وتديرها الوزارات الاتحادية ـ الجمهورية في الاتحاد السوفياتي إمّا مباشرة وإمّا بواسطة اتحادات صناعية اتحادية ، وإمّا عن طريق الوزارات الاتحادية ـ الجمهورية في الجمهوريات .

ووزارات الجمهوريات (الاتحادية ـ الجمهورية والجمهورية) تدير المؤسسات واتحادات الإنتاج إمّا مباشرة وإمّا بواسطة اتحادات صناعية جمهورية . وأسلوب الإدارة هو عادة على درجتين أو ثلاث درجات (أنظر المخطط أدناه) . ولا يمكن أن يحتوي على أربع درجات إلا بصورة استثنائية وبترخيص من مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي :

ـ وزارة اتحادية ـ جمهورية للاتحاد السوفياتي .

- وزارو اتحادية جمهورية للجمهورية الاتحادية .
- اتحاد صناعي جمهوري .
- اتحاد إنتاج .

وفي القاعدة تظل الدرجة العليا هي التي تفرض الأرقام الأساسية لفعالية المؤسسات أو وحدات الإنتاج : كحجم المبيعات ، واللائحة الأساسية للمنتجات ، **واعتمادات** الأجور ، والربح والمردودية ، والاقتطاع لصالح **الخزينة** ، والمعونة ، **وحجم** الاستثمارات وتشغيل المنشآت الثابتة ، والأهداف الرئيسية لإدخال عمليات تكنولوجية جديدة ، وتعليمات التموين بالمواد الأولية والتجهيزات (حجم ما يسلّم إلى المؤسسات من مواد



أولية ، ولوازم ، وتجهيزات توزعها الأجهزة العليا) . وتضع المؤسسات تفاصيل ذلك .

وقد أنشئت ثلاثة صناديق إنعاش لحثّ المؤسسات على أن تستعمل كامل الصلاحيات المحدودة التي منحها الاصلاح . فصندوق التشجيع المادي مخصص لدفع مكافآت للعمال والموظفين ويموّل من ازدياد الربح ، ولكن إنشاءه لم يغير كثيراً من سلوك الموظفين . وصندوق التدابير الاجتماعية والثقافية مخصص للاستثمارات الاجتماعية ، وصندوق توسيع الإنتاج إلى الاستثمارات الاقتصادية ، ولكن استعمالهما كثيراً ما تعرقله صعوبات الحصول على اللوازم والتجهيزات الضرورية .

وقد وضعت الطرق الجديدة لإنشاء صندوق التشجيع المادي والصندوق الاجتماعي - الثقافي في نيسان ١٩٧١ وآذار ١٩٧٢ . وتحدد الوزارات أموال الصناديق في حدود الاعتماد الذي تخصصه لجنة الخطة لكل وزارة وتشكل الوزارة صندوق التشجيع العائد لها (حتى ١٠ ٪ من الأموال المخصصة لها) كي تزيد في اعتمادات المؤسسات تبعاً لنتائج أعمالها . والصندوق الاجتماعي - الثقافي هو نسبة مئوية ثابتة من صندوق تشجيع المؤسسة .

ب) البناء - إن منظمات البناء ، التي تبرم عقوداً لإنجاز أعمال بناء المصانع ، والمنشآت أو المجمعات ، تابعة إما لوزارات متخصصة - وزارات اتحادية - جمهورية لبناء مؤسسات الصناعة الثقيلة ، والبناء الصناعي ، والبناء - وإمّا لوزارات أخرى :

كالوزارة الاتحادية لبناء وسائط النقل (إنشاء السكك الحديدية ، والطرق ، والمترو ، والأنفاق ، والمطارات ، والجسور) ، والوزارة الاتحادية الجمهورية للطاقة والكهرباء في الاتحاد السوفياتي (بناء محطات كهربائية كبرى ، وخطوط كهربائية) ، والوزارة الاتحادية لصناعة الغاز . ولجنة الدولة للبناء في مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي(Gosstroi) مكلفة بتوحيد المنتجات وبالبحوث .

ج) وسائط النقل - ترتبط شبكات النقل حسب طبيعتها بوزارات اتحادية : طرق المواصلات (سكك الحديد التي تؤمن ٧٠٪ من نقل البضائع في الاتحاد السوفياتي ، الأسطول البحري ، الطيران المدني) ، أو بوزارات جمهورية : الأسطول النهري ، والنقل بالسيارات وعلى الطرق .

٢ - الزراعة - تؤمن الإنتاج الزراعي مؤسسات من أنواع ثلاثة : السوفخوزات (مزارع الدولة) ، والكولخوزات (المزارع الجماعية) ، والمستغلات الزراعية المساعدة .

فالسوفخوزات تديرها الحكومة ويتقاضى موظفوها أجوراً .

والكولخوزات يديرها الكولخوزيون أنفسهم وتشرف عليها الدولة . ومنذ عام ١٩٦٥ صار رقم مبيعات الكولخوزات للدولة وحده مخططاً له وإجبارياً ، في حين أن رقم الإنتاج كان مخططاً حتى ذلك التاريخ . ويملك الكولخوزيون الدخل الذي يمنحهم إياه الكولخوز والدخل الذي تدرّه أرضهم الشخصية . ومكافأة العمل في الكولخوز تتناسب مع كمية ونوعية العمل المنجز في المستغل

الجماعي ، وتحدد بحسب حجم الأعمال المنجزة والإنتاج العيني ، طبقاً لمعايير تقرها إدارة الكولخوز .

وهذا الأجر متغير ، فهو تابع لدخل الكولخوز (بعد تغطية النفقات ، ودفع الضرائب وأقساط التأمين) ولعدد أيام العمل المنجزة والتي تحسب بالاستعانة بوحدة اعتبارية ، Troudoden ، وهو تقدير جزافي ليوم العمل .

تملك الأسرة الكولخوزية قطعة من الأرض (بستان ، حديقة ، الخ) مساحتها أقل من نصف هكتار بما فيها المنشآت ، أو أقل من ٠,٢٠ هكتار في الأراضي المروية . ومساحة القطعة يحددها نظام الكولخوز .

وتستطيع الأسرة الكولخوزية امتلاك بقرة واحدة مع عجل عمره سنة ، وعجل عمره حتى السنتين ، وخنزيرة ونتاجها لمرة واحدة حتى ثلاثة أشهر أو خنزيرين للتسمين ، وحتى عشر من الغنم والماعز ، ونحل ، ودواجن وأرانب .

ويخصص الكولخوز ، بقرار من الجمعية العامة للكولخوزيين ، قطع أرض فردية للمعلمين والأطباء وغيرهم من الاختصاصيين الذين يعملون في الناحية الريفية ويقيمون في أرض الكولخوز . ويمكن للعمال ، والموظفين ، والمتقاعدين ، والعجزة المقيمين على أرض الكولخوز أن يحصلوا كذلك على قطع من الأرض في حدود الجاهزيات .

كان في الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٧٢ ، ٣٢,٠٠٠ كولخوز و ١٦,٠٠٤ سوفخوز . والمزارع الشخصية المساعدة التي

لا تمثل سوى ٤ , ١ ٪ من الأراضي المزروعة قدمت في عام ١٩٧٢ ٦٢ ٪ من إنتاج البطاطا ، و٣٤ ٪ من إنتاج اللحم ، و٣٤ ٪ من إنتاج الحليب ، و٤٧ ٪ من إنتاج البيض . وتباع هذه المنتجات في الأسواق الكولخوزية التي تديرها مجالس السوفيات المحلية والموضوعة تحت تصرف الكولخوزيين .

ووزارة الزراعة مكلفة بوضع خطط تنمية الإنتاج الزراعي وبيع الكولخوزات والسوفخوزات المنتجات الزراعية إلى الدولة .

ويعهد إلى إدارات مختلفة بالسهر على حماية الموارد الطبيعية واستخدامها عقلانياً : كالوزارة الاتحادية الجمهورية للجيولوجيا ، ووزارة الريّ والمياه في الاتحاد السوفياتي ، ولجنة الدولة لاقتصاد الحراج في الاتحاد السوفياتي ، وإدارات عامة لاستعمال الأرض وحماية التربة ، وبالنسبة إلى حماية الطبيعة ، ومخالف السمك ، والصيد ، وزارة الزراعة في الاتحاد السوفياتي .

٣ - التوزيع والخدمات - أ) التموين والتجارة - إن توزيع المنتجات في الاقتصاد السوفياتي لا يزال مقسماً بين التوزيع التحكمي للمنتجات بالطريقة الإدارية وبين التجارة القائمة بين أجهزة الدولة والتعاونيات .

ودوائر التموين المادي والتقني تمنح المؤسسات بطاقات شراء وأوامر تسليم للمنتجات الصناعية على أساس الخطط ؛ وهي تابعة للجنة الدولة للتموين المادي والتقني في مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي . وقد بدئت محاولة محدودة لتلطيف الأسلوب بإصلاح ١٩٦٩ الذي ينص على إمكان إبرام عقود توريد مباشرة بدون

اللجوء إلى إجراءات بطاقات الشراء في حال قيام علاقات مستقرة، بين الموردين والزبائن ، والذي يرى توسيع تجارة الجملة للمواد المصنوعة بكمية كافية .

وتباع المواد الزراعية إلى الكولخوزات بوساطة اتحاد فيدرالي في مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي لبيع المواد الزراعية والقطع المنفصلة والأسمدة واللوازم الأخرى ، ولتنظيم إصلاح الكولخوزات والسوفخوزات للآلات الزراعية واستعمالها .

ووزارة التخزين تتكفل بشراء المنتجات الزراعية وتأمين حفظها وتوضيبها .

أما تجارة المفرق للسلع الاستهلاكية فتقوم بها مخازن الدولة ، والتعاونيات ، والأسواق الكولخوزية . وتدير وزارة التجارة مخازن الدولة ؛ وتشكل التعاونيات الأسلوب التجاري الأساسي في الريف وترتبط بجهاز مركزي : Centrasojus ، تشرف عليه الدولة . وأخيراً إذا كانت الدولة قد وضعت الأسواق الكولخوزية تحت تصرف الكولخوزات والسوفخوزات من أجل بيع منتجاتها ، فإن الدولة لا تخطط التجارة ولا تحدد سعر المنتجات فيها .

ب) **الخدمات العامة** ـ نقصد هنا بالخدمات العامة الخدمات المخصصة للسكان والتي هي في الاتحاد السوفياتي خدمات عامة لأن منظمات للدولة هي التي تأخذها على عاتقها : الحلاقة ، وغسل الثياب ، والتصليح ، والإسكان ، والتدفئة ، والتنوير ، الخ .

جميع هذه الخدمات تديرها اللجان التنفيذية في مجالس السوفيات المحلية وترتبط بوزارات جمهورية : وزارات الاقتصاد القـروي (السكن ، التدفئـة ، الإنارة ، النقليـات المحلية ، الفنادق) وخدمات عادية (خدمـات التصليح ، والغسيـل ، والحلاقة ، وخدمة التأجير ، والحمامات ، والتصوير ، الخ) .

ج) السكن ـ إن إدارة المساكن الخاصة بمجالس السوفيات المحلية تديرها عادة ادارات الإسكان في اللجان التنفيذية لمجالس سوفيات المدينة والناحية . وهذه الإدارات تابعة بصورة عامة لدائرة الاقتصاد القروي ، ولكنها تابعة أحيانا بصورة مباشرة للجنة التنفيذية لسوفيات المدينة .

وفي المدن الكبرى توجد علاوة على ذلك دوائر مستقلة لإحصاء وتوزيع المساكن .

ولإدارة المساكن الخاصة بالمؤسسات أنشئت دوائر إسكان فروية (فـروع فرويـة للاسكـان Z. K. O.) للمؤسسـات والمنظمات .

وإدارة كل بناية أو مجموعة بنايات عائدة لمجالس السوفيات المحلية تقوم بها إدارة البناية التي يديرها مدير مسؤول عن حسن إدارة البناية .

وفي بعض المدن أنشئت مكاتب إدارة للبنايات بـدمج ادارات البنايات ؛ ويتولى إدارة البنايـات أو مجموعـات أبنية المؤسسات عادة مدير تابع لدائرة الإسكان في المؤسسة ويعينه مدير

المؤسسة . وتتشكل هيئة استشارية رقابية من لجان البنايات المؤلفة من مستأجرين تنتخبهم الهيئة العامة للمستأجرين .

وقد أنشئت تعاونيات للبناء لدى ادارات الإسكان أو دوائر الاقتصاد القروي ، أو لدى المؤسسات والمنشآت والمنظمات . وتصادق اللجنة التنفيذية لسوفيات الناحية أو المدينة أو القصبة على قرار المواطنين الذين يريدون تشكيل تعاونية . ولا يباشر بالبناء إلا بعد دفع نسبة مئوية محددة بالقانون من كلفة البناية إلى مصرف Strojbank الذي يمنح التعاونية اعتماداً طويل الأجل بالمبلغ المتبقي .

٤ ـ الصحة والتأمينات الاجتماعية ـ أ) الصحة ـ الصحة خدمة عامة تستخدم أطباء تدفع الدولة اجورهم وتهدف إلى تقديم مساعدة طبية مجانية . ويوزع في المستشفيات مجاناً قسم كبير من الأدوية المصنوعة في الاتحاد السوفياتي ، أما الأدوية الأخرى فتباع في الصيدليات والأكشاك .

إن جميع الدوائر الصحية السوفياتية يديرها وزير الصحة العامة في الاتحاد السوفياتي ، وهو الذي يؤمّن جميع أنواع المساعدة الطبية وخدمات الإسعاف وعلم الأوبئة ويعدّ الأختصاصيين ويدبرهم ، وهو مكلف أيضاً بالرقابة الطبية على المصحات والاستراحات التي تديرها النقابات .

وهناك هيئة إدارية أخرى ، هي لجنة الدولة للتربية البدنية والرياضة لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي تتولى إدارة التربية البدنية وتنسيق خطط تطوير التجهيزات الرياضية .

ب)التأمينات الاجتماعية ـ تتولى وزارات التأمينات الإجتماعية في الجمهوريات الاتحادية على المستوى الجمهوري الإدارة العامة لمصلحة التأمينات الإجتماعية . وهناك لجان لتخصيص المعاشات تعمل لدى اللجان التنفيذية لمجالس سوفيات النواب والعمال وفي المؤسسات والمنشآت التي تضم أكثر من ١٠٠ شخص ، ولجان تديرها اللجنة النقابية تهتم بالاشتراك مع إدارة المؤسسة أو المنشأة بإعداد الوثائق اللازمة لتخصيص مكافآت العمال .

ويستفيد أعضاء الكولخوزات ، منذ عام ١٩٦٤ ، من معاش شيخوخة ، ومن معاش عجز ،ومن معاش في حالة فقدان المعيل ، زد على ذلك أن النساء يتقاضين إعانة حمل وولادة . وهذه التأمينات الاجتماعية يموّلها صندوق فيدرالي للتأمينات الاجتماعية في الكولخوزات .

٢ ـ طرق الادارة المركزية

إن التخطيط ، والآليات النقدية ، وإدارة التجارة الخارجية تتيح تأمين إدارة مركزية للاقتصاد .

١ ـ التخطيط ـ يمكن تعريف التخطيط بأنه « مجموعة من وسائل التقدير لسلسلة من النشاطات الاقتصادية الرامية إلى بلوغ أهداف معينة بأعظم ما يمكن من التلاحم وبأقصى فعالية » .

إن لجنة الدولة للخطة في مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي (Gosplan) هي في مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي هيئة اتحادية ـ

جمهورية للتخطيط ، على مستوى الدولة ، لتنمية الاقتصاد الوطني للاتحاد السوفياتي والمراقبة وتنفيذ خطة الاقتصاد الوطني ، ومهمتها الرئيسية وضع خطط الدولة للاقتصاد الوطني وفقاً لبرنامج الحزب الشيوعي السوفياتي وتوجيهات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي وقرارات مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي .

ولكل جهاز خطته أو على الأصح خططه : خطة للانتاج ، وخطة للتموين ، وللاستثمارات ، ولليد العاملة ، ولادخال التقنية الجديدة ، وللاعتمادات والصندوق ، الخ ، وهي بحسب مدتها خطط خمسية (لخمس سنوات) ، وسنوية ، وفصلية ، ونصف شهرية ، ولعشرة أيام ، ويومية .

وجميع هذه الخطط ـ الخطة العامة للدولة ، والخطط بحسب القطاعات (فروع الاقتصاد) ، التي تنسق وتوالف خطط مؤسسات القطاعات ، والخطط العامة بحسب الوحدة الاقليمية (المناطق والنواحي) ـ يجب أن تكون مترابطة فيما بينها . وبوجه خاص فان خطط الجمهوريات الاتحادية تدمج خطط جميع القطاعات التي تديرها الجمهوريات الاتحادية والخطط العامة للوحدات الادارية الاقليمية .

وتضع دوائر التخطيط الخطة فتحدد انطلاقاً من تحليل الوضع الاقتصادي في البداية « معدلات ونسب » التنمية ، التي تستخدم فيما بعد في وضع الخطة .

ويتحقق الترابط باستخدام « موازين » تحدد الموارد الواجب استخدامها لبلوغ الهدف ، والاحتياجات من الأعمال اللازمة

لتنفيذ هذا الهدف . وهكذا توضع موازين للمواد ، وموازين للعمل ، وموازين قيمية تتخذ أساساً لوضع أرقام الخطة .

ولكن استعمال طريقة الموازين يصطدم بنوعين من الصعوبات ، فبسبب التعقد المتزايد في العلاقات الاقتصادية بين أغراض التخطيط فان مجرد إقامة ارتباطات بين الموازين يتطلب وقتاً أكثر فأكثر فلا تستطيع دوائر التخطيط إنجاز وضع خطط موازين قبل وضعها في التنفيذ .

ومن جهة أخرى لا يجب فقط أن تكون الخطط متوازنة بل يجب أيضاً أن تكون مثلى ، أعني انه يجب في كل مرحلة من مراحل وضع الخطة وضع متغيرات عديدة واختيار المتغيرة التي تتيح استخدام الموارد الاقتصادية استخداماً أمثل .

وإن إدخال الطرق الرياضية في التخطيط لم يحل المشكلة ولكنه أرجأ إلى آجال جديدة الجدل المألوف بين التخطيط الآمر والتخطيط الدلالي .

وتهيء لجنة الدولة للخطة (Gosplan) في الاتحاد السوفياتي أسلوباً آلياً لحسابات التخطيط (N. S. P. R.) يجب أن يكون المحور الذي يجمع جميع الأنظمة الآلية للادارات والفروع في نظام آلي لمجموع الدولة لانتقاء ومعالجة الأعلام في الاحصاءات والتخطيط وإدارة الاقتصاد الوطني . ولا يزال هذا المشروع يستند إلى أسلوب الموازين وإلى خطط آمرة .

وبالعكس فإن أسلوباً لسير الاقتصاد سيراً أمثل اقترحه مدير معهد الاقتصاد الرياضي في أكاديمية العلوم السيد فيدورنكو يسعى

إلى ربط آلية التخطيط الاقتصادي بسلسلة من خيارات التنمية الطويلة الأجل تشكيلة من الأهداف الوطنية المتتابعة ، مقدراً أنه بالنظر لتقلب الوضع الدولي فان تغيرات التجارة الدولية وتأثير التقدم التقني لا يمكن أن ينعكسا انعكاساً صحيحاً في الخطط الطويلة الأجل .

وفي مقال نشرته مجلة الاقتصاد المخطط في أيلول ١٩٧٣ راح نائب رئيس لجنة الخطة (Gosplan) في الاتحاد السوفياتي N. Lebedinsky يأخذ على واضعي أسلوب سير الاقتصاد الأمثل (S. U. F. E.) أنهم في الواقع يعارضون طابع الخطة التوجيهي ، ويتجاهلون الخطط السنوية ويتركون إدارة الاقتصاد السنوية لعلاقات مباشرة بين صناعة وصناعة مع أدنى حد من المعلومات لدى المركز . ويرى Lebedinsky ان طرق الموازين والطرق الأخرى التي هي أساس التخطيط الاشتراكي لها ما يبررها تماماً : فطريقة الموازين هي الأداة الرئيسية في الخطة التي يستعان بها لمطابقة أهداف المجتمع وحاجاته مع الامكانيات والموارد . ويرى أنه بالاستعانة بالموازين فقط يمكن من الناحية العملية تنسيق الأهداف التي يتحدث عنها مشروع S. U. F. E. ، في رأيه ، حديثاً طويلاً مجرداً .

٢ ـ الآليات النقدية ـ) تحديد الأسعار ـ إن العلاقات بين فروع الاقتصاد المختلفة مرتبطة بأرقام الخطة ، ولكنها مرتبطة أيضاً بسعر المنتجات ، وهذه الأسعار ليست في الحقيقة وليدة

السوق ولكنها تحدد بالطريقة الادارية . وقد وقع في عام ١٩٦٧ إصلاح مهم لأسعار الجملة كان الغرض منه تحديدها بحيث يمكن للمؤسسات أن تجني ربحاً يمكّنها من دفع ضريبة على الأموال المثمرة ومن تجهيز صناديق التشجيع المنصوص عليها في الاصلاح الاقتصادي لعام ١٩٦٥ .

ولجنة الدولة للاسعار في مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي مكلفة بتحديد الأسعار واعتماد طرق تحديدها ، وتقوم بالاشتراك مع أكاديمية العلوم بتنسيق البحوث التي تجريها معاهد البحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي في جميع الوزارات في مجال تحديد الأسعار . وهذا التنسيق يتم بوجه خاص في نطاق مجلس علمي لهذه الوزارات من أجل قضايا وضع الأسعار .

ب) **التمويل والتسليف** ـ إن موازنة الدولة هي الخطة المالية الأساسية لتكوين واستعمال وسائل الدولة المالية ، وتموّل بالضرائب والقروض . ويتولى إدارة الدوائر المالية وزارة المالية في الاتحاد السوفياتي .

والقسم الأعظم من الموارد المالية تقدمه مؤسسات الدولة ومنظماتها والتعاونيات . ويتألف ثلثا الموارد من الضريبة على رقم الأعمال (٣١,٧ ٪ في عام ١٩٧٢) ومن الاقتطاع من أرباح مؤسسات الدولة ومنظماتها (٣٤,٣ ٪ في عام ١٩٧٢) ، ولا تصل الضرائب المباشرة على السكان إلاّ إلى أقل من ١٠ ٪ من الواردات (٨,٤ ٪ في عام ١٩٧٢) .

ويقوم التسليف المصرفي بتلبية الحاجات المؤقتة للمؤسسات والمنظمات والمواطنين بوسائل نقدية إضافية (علاوة على الوسائل الخاصة والوسائل الملحوظة في الموازنة) باستعمال وتسهيل تداول وسائل الاقتصاد الوطني النقدية المحررة موقتاً ووسائل صناديق الادخار .

ومصرف الدولة (Gosbank) في الاتحاد السوفياتي هو مصرف الاصدار الوحيد ، وهو مصرف التسليف والمركز الموحد لنظام المحاسبة في الاتحاد السوفياتي . ويقوم مصرف الدولة بتنظيم النقد وتداوله ، ويجري الحسابات في الاقتصاد الوطني ، ويجتذب الوسائل النقدية الحرة من المنشآت والمؤسسات والمنظمات ، كما يقوم بتنفيذ موازنة الدولة ويتخذ كمركز وحيد للخزينة بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني .

والمصرف الفيدرالي لتمويل الاستثمارات (Strobank) في الاتحاد السوفياتي يقوم بتمويل استثمارات مؤسسات الدولة ويؤمن القروض الطويلة الأجل من أجل حاجاتها من الانتاج ؛ وهو كمصرف الدولة تابع مباشرة لمجلس وزراء الاتحاد السوفياتي .

وهناك جهازان تابعان لمصرف الدولة هما : شبكة صناديق الادخار التي تتلقى ادخار السكان النقدي وتؤمن الانتفاع به عن طريق الاقتصاد ، ومصرف التجارة الخارجية الذي يمنح القروض من أجل التجارة الخارجية وينفذ العمليات بالقطع النادر .

٣ ـ العلاقات الاقتصادية الخارجية ـ إن المشكلة بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية هي الآن التوفيق بين احتكار التجارة الخارجية المقرر منذ عام ١٩١٨ والعلاقات المباشرة بين الشركات السوفياتية والأجنبية من أجل تنمية التجارة الدولية .

إن احتكار التجارة الخارجية الذي أعلنه قرار مجلس مفوضي الشعب في ٢٢ نيسان ١٩١٨ أن الدولة والهيئات الاقتصادية التي ترخص لها الدولة هي وحدها التي تستطيع إقامة مبادلات مع الهيئات التجارية الأجنبية ، وان الشركات الأجنبية ليست لها حرية الوصول إلى السوق الداخلية السوفياتية .

وتتولى إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية إدارات ثلاث اختصاصاتها ليست دوماً واضحة الحدود . أما البحث عن التكنولوجيا الغربية المتقدمة فتقوم به لجنة الدولة للعلم والتقنية التي يرئسها أحد نواب رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي .

والمبادلات التجارية هي من اختصاص وزارة التجارة الخارجية والوكالات التجارية المتخصصة التابعة للوزارة . وتستخدم المنظمات التجارية (Tehnopromimport, Autoex-port, Exportlen, Exportles الخ) كوسيط إلزامي بين المؤسسات والشركات السوفياتية والاجنبية وهي وحدها مختصة بعقد الصفقات .

وبعثات التمثيل التجارية للاتحاد السوفياتي في الدول الأجنبية تستفيد من الحصانة الدبلوماسية ، وهي في الخارج دوائر

وزارة التجارة الخارجية للاتحاد السوفياتي .

وغرفة التجارة السوفياتية جمعية أعضاؤها هيئات أو أشخاص معنيون بالتجارة الخارجية ومهمتها تسهيل الصلات مع المنظمات التجارية والاقتصادية الأجنبية (غرف التجارة ، البورصات ، المعارض ، الخ) . وتقوم لدى غرفة التجارة لجنة التحكيم في التجارة الخارجية ولجنة التحكيم البحري .

وهناك هيئة إدارية ثالثة تتولى المعونة الاقتصادية والعسكرية ، هي لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية ، وتعالج التعاون الاقتصادي والعلمي والفني مع البلدان الاشتراكية ومع البلدان النامية .

وتنسيق فعاليات هذه الادارات الثلاث تقوم به لجنة غير شكلية للعلاقات الاقتصادية في مجلس الوزراء يرئسها نائب آخر لرئيس مجلس الوزراء .

ويوجد فضلاً عن ذلك تمثيل دائم للاتحاد السوفياتي في أجهزة إدارة مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ، يرئسه أيضاً نائب لرئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي .

والاصلاحات الجارية حالياً تهدف إلى حسن تنظيم التنسيق بين الهيئات الادارية التي تهتم بالتجارة الخارجية ، وإلى تأمين اتصالات مباشرة أكثر بين الصناعة السوفياتية والوكالات التجارية وبين المؤسسات الصناعية السوفياتية والشركات الأجنبية .

الفصل الثامن

القطاع الثقافي

القطاع الثقافي تابع للحزب طبعاً ، ولكن التعليم ، والبحث ، والثقافة ، ووسائل الاعلام الجماهيري ، والكنائس يديرها الحزب ويسيطر عليها بصورة مختلفة .

ففي ميدان التعليم والبحث العلمي يمارس المعلمون والباحثون نشاطهم في مؤسسات للدولة تحت إشراف أجهزة الحزب . وفي جهاز اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي السوفياتي بوجه خاص شعبة للعلم ولمؤسسات التعليم العالي تضع التوجيهات المتعلقة بهذا القطاع .

وفي قطاع الثقافة ووسائل الاعلام الجماهيري تقوم تشكيلة من مؤسسات الدولة والمنظمات الاجتماعية بتسيير عمل القطاع تحت إشراف أجهزة الحزب وبخاصة في فرع الثقافة وفرع الدعاية في اللجنة المركزية .

وفي المجال الديني أخيراً تخضع جمعيات الشعائر الدينية لرقابة إدارية من السلطات الادارية المركزية والمحلية .

١ ـ التعليم

إن أسس التشريع المتعلقة بالتربية الوطنية في الاتحاد السوفياتي والجمهوريات الاتحادية (قانون الاتحاد السوفياتي الصادر

في ١٩ تموز ١٩٧٣) حددت مهمة نظام التعليم كما يلي :

« إن غاية التربية الوطنية في الاتحاد السوفياتي هي إعداد بناة للمجتمع الشيوعي نشيطين ، رفيعي الكفاءة ، منسجمي التطور ، ثقفتهم أفكار الماركسية اللينينية بروح احترام القوانين السوفياتية والنظام الحقوقي الاشتراكي وبموقف شيوعي تجاه العمل ، سليمي الأجسام ، قادرين على العمل بنجاح في مختلف ميادين التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وعلى المشاركة النشيطة في الفعالية الاجتماعية والسياسية ، مستعدين للدفاع دون تحفظ عن الوطن الاشتراكي ، وقادرين على الحفاظ على ثرواته الطبيعية والروحية وإنمائها ، وعلى المحافظة على الطبيعة وحمايتها . وعلى التربية الوطنية في الاتحاد السوفياتي ان تؤمّن تنمية وتلبية حاجات الانسان السوفياتي الروحية والفكرية » .

١ - **مؤسسات التعليم** - يشتمل نظام التعليم السوفياتي على أربعة أنواع من التعليم :

- التعليم الابتدائي والثانوي العام التابع لوزارة التعليم في الاتحاد السوفياتي .
- التعليم الفني والمهني الذي يعدّ عمالاً مؤهلين ، وتقوم به الوزارات الفنية ، ولكن تنسقه لجنة الدولة للتأهيل المهني .
- التعليم الثانوي الاختصاصي والتعليم العالي تابعان كلاهما لوزارة التعليم العالي والثانوي الاختصاصي .

أ) شبكة المؤسسات - يضم التعليم قبل المدرسي ١٠,٠٠٠,٠٠٠ طفل و ٦٠٠,٠٠٠ مربٍّ ، وهو تابع لوزارة التعليم في الاتحاد السوفياتي .

ويشتمل نظام التعليم الابتدائي والثانوي ، بحسب الاماكن ، مدارس ابتدائية ذات ثلاثة صفوف أو أربعة (من الأول إلى الثالث أو الرابع) ، ومدارس لثماني سنوات (١ - ٨) ومدارس ثانوية عامة (١ - ١٠ أو ١١) . وتقع ١٣٠,٠٠٠ مدرسة ، أي ما يقارب ٨٠ ٪ من مدارس البلاد ، في القرى . وتنظم دروس مسائية أو بالمراسلة للعمال الذين لم يتلقوا تعليماً ثانوياً . وفي كل سنة ينهي أكثر من مليون شخص مدرسة الثماني سنوات والمدرسة الثانوية العامة وهم يشتغلون .

وبعد مدرسة الثماني سنوات يذهب التلاميذ اما إلى المدرسة الثانوية العامة ، واما إلى مدرسة مهنية ، واما رأساً إلى الانتاج .

ويضم نظام التعليم المهني والفني ٥٧٠٠ مدرسة مهنية وفنية يستعد فيها ٢,٦٠٠,٠٠٠ شاب لنحو ١١٠٠ مهنة . ومن هذه المدارس ١٣٠٠ فيها دورة دراسية من ثلاث إلى أربع سنوات . وشبكة المؤسسات أوسع بكثير في المدن منها في الأرياف ، مما يسبب صعوبات للشبان من أصل ريفي .

ويشتمل التعليم الثانوي الاختصاصي على ٤٢٧٠ معهداً فنياً وعلى مؤسسات أخرى للتعليم الثانوي الاختصاصي يدرس فيها نحو ٤,٠٠٠,٠٠٠ تلميذ وتهيء اختصاصيين في أكثر من ٥٠٠ اختصاص .

إن ٦٠ ٪ من التلاميذ يدرسون في إطار التعليم النهاري . ويتخرج من المعاهد الفنية ٢٠ ٪ من التلاميذ الذين لهم تأهيل ثانوي .

ويشتمل نظام التعليم العالي على ٨٢٥ مؤسسة ، منها ٥٨ جامعة ، ٢٤٧ معهد بوليتكنيك ومدارس هندسة ، و ١١٩ معهداً تربوياً ، و ٩٩ معهداً زراعياً ، و ٨٢ معهداً طبياً ، و ٥٣ معهداً اقتصادياً وحقوقياً ، و ٥٤ مؤسسة تعليم عال للفنون وفروع أخرى . وتضم هذه المؤسسات ٤,٦٠٠,٠٠٠ طالب وتهيء كوادر لأكثر من ٤٠٠ اختصاص .

إن أكثر من نصف الطلاب يدرسون في نطاق التعليم النهاري ويرى وزير التعليم العالي والثانوي الاختصاصي أن تركيب الطلاب الاجتماعي يعكس في جملته بنية السكان الاجتماعية ، ولكن دورات تحضيرية لدخول الجامعة أنشئت في عام ١٩٦٩ في ٥٤٠ مؤسسة من أجل تسهيل دخول العمال والفلاحين . وان ٩١ ٪ من الطلاب أعضاء في منظمة الشبيبة Komsomol .

ب) **تنظيم المؤسسات** ـ إن مديري المدارس في التعليم الابتدائي والثانوي تعينهم دوائر التعليم في الناحية أو المدينة . وأنشئت لدى المدرسة لجنة لأولياء التلاميذ .

وتقوم علاقات رعاية بين المدارس وبين المؤسسات والكولخوزات والمنشآت والمنظمات : فيقوم المعلمون بنشر المعلومات التربوية وتمنح المؤسسة المدرسة معونة مادية وتساعدها في تنظيم التعليم

المسائي والتوجيه المهني .

ويدير مؤسسة التعليم العالي رئيس يعينه الوزير أو الادارة . والعميد مسؤول عن نشاط المؤسسة ، ويعاونه وكلاء رئيس للتعليم ، والبحث ، والمالية والادارة يعينون كما يعين العميد بقرار من الوزير أو من الادارة التي تتبعها المؤسسة .

وفي مؤسسات التعليم العالي المتعدد الفروع ، وبخاصة في الجامعات ، أنشئت كليات تهيىء الطلاب والمرشحين (طلاب الحلقة ٣) لاختصاص ما أو لعدة اختصاصات . ويدير الكلية عميد ينتخبه مجلس المؤسسة بالاقتراع السري لمدة ثلاث سنوات . والفرع الرئيسي في مؤسسة التعليم العالي أو الكلية هو المنبر الذي يتولى إدارة فعالية التعليم أو البحث العلمي في فرع من الفروع . ويضم المنبر رئيس المنبر ، والأساتذة ، والمحاضرين ، والمساعدين ، والقرّاء ، والمتعاونين العلميين ، والمرشحين .

أما المتعاونون العلميون والتربويون في مؤسسات التعليم العالي وكذلك المتعاونون في مؤسسات البحث العلمي فينتخبهم مجلس المؤسسة بالاقتراع السري لمدة خمس سنوات (ولمدة ثلاث سنوات بالنسبة إلى المتعاونين العلميين الشبان) . وفي حال عدم تجديد الانتخاب (وهذا نادر جداً في الواقع) تعلن الوظيفة شاغرة وتطرح للمسابقة .

وتوجد مجالس في مؤسسات التعليم العالي والكليات . فلدى رئيس المؤسسة العالية مجلس يرئسه هو ، ويتألف من وكلاء الرئيس ، عمداء الكليات ، ورؤساء المنابر ، وممثلي الهيئة التعليمية ، الذين

تنتخبهم مجالس الكليات لمدة ثلاث سنوات ، وممثلين للمنظمات الاجتماعية في مؤسسة التعليم العالي . ويمكن للمجلس أن يضم إليه علماء واختصاصيين من المؤسسات والمنظمات والمنشآت التي ترتبط فعاليتها بفعالية المؤسسة .

ويمكن إنشاء مجالس كليات في مؤسسات التعليم العالي ويكون مجلس الكلية برئاسة العميد ويضم وكلاء العميد ورؤساء المنابر وممثلين للمنظمات الاجتماعية . ويمكن لمجلس الكلية أن يضم إليه متعاونين علميين وتربويين مع الكلية ، كما يضم اختصاصيين من المؤسسات والمنظمات والمنشآت التي تتصل فعاليتها بفعالية الكلية .

٢ ـ **تخطيط التعليم** ـ لقد سعى السوفيات إلى تحديد عدد الطلاب في المنشآت تبعاً للعمل في جميع المستويات ، وسعوا منذ عام ١٩٦٦ إلى إقرار إلزامية التعليم من ثماني إلى عشر سنوات .

ولأسلوب التخطيط نتيجة ثلاثية :

ـ التعيين حكماً عند التخرج من المؤسسة .

ـ وجود نظام مسابقة دخول إلى مؤسسات التعليم العالي والثانوي الاختصاصي بحيث يوفق عدد الطلاب مع إمكانيات القبول الذي تنص عليه الخطة .

ـ تخصص كبير جداً في المؤسسات ، ولكنه حالياً موضع نقاش . ففي المناقشات في أسس التشريع التربوي انتقد رئيس أكاديمية العلوم في أرمينيا السيد همبر صوميان تخصص الكليات ، فكان يرى أنه ضيق جداً واقترح إدخال أسلوب مرن لاختيار مواد المنهاج لكل مجموعة وحتى لكل طالب أحياناً .

وفي المدرسة الابتدائية والثانوية يرتكز التخطيط على معطيات سكانية فقط . ففي عام ١٩٧٣ تخرّج ٣,٧٠٠,٠٠٠ تلميذ من المؤسسات التي تقدم تعليماً ثانوياً كاملاً . ويكمل ٩٠ ٪ من التلاميذ مدة الدراسة ذات الثماني سنوات ، ولكن النسبة العالية من المقبولين التي تسعى إليها المؤسسات يتم الوصول إليها أحياناً على حساب نوعية معلومات التلاميذ .

وفي عام ١٩٧٢ أكمل ٧٢ ٪ من التلاميذ المتخرجين من مدارس الثماني سنوات ونحو ٩٠ ٪ ممن أنهوا الدراسة النهارية دروسهم في مؤسسات مختلفة توفر تعليماً ثانوياً ، بما فيها المدارس المسلكية والفنية . وخرّجت المدارس المسلكية والفنية في عام ١٩٧٢ ١,٨١٧,٠٠٠ شاباً . وأثناء السنتين الأوليين من الخطة الخمسية التاسعة تخصص أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ تلميذ في الصناعة ، و ٦٢٠,٠٠٠ في البناء و ١٥٠,٠٠٠ في مؤسسات الخدمات والادارة العامة ، و ٣٠٠,٠٠٠ تلميذ في القطاعات الأخرى .

ومن بين التلاميذ الذين يتخرجون من المدارس الفنية في عام ١٩٧٣ نحو ٦٠ ٪ سيعملون في الصناعة والبناء والنقل والزراعة ، و ٢٤ ٪ في مؤسسات قطاعات الصحة ، والتربية البدنية ، والتعليم والثقافة ، وسيعمل الباقون في الدوائر الاقتصادية .

إن ٤٥ ٪ من الطلاب الذين أنهوا دراساتهم لديهم اختصاص جامعي ، اما في التربية واما في العلوم الانسانية (بما فيها الفنون) ، و ٤٠ ٪ منهم مهندسون ، و ٧ ٪ اختصاصيون في الزراعة ، و ٣ ٪

أطباء واختصاصيون في التربية البدنية .

لقد كان التخطيط صعب التنفيذ دوماً لأن توفيق المجازين مع الوظائف وكذلك التوزيع بين مختلف أنواع التعليم أمران تصعب السيطرة عليهما .

وهكذا فانه ينبغي للشبان ، بحسب توجيهات المؤتمر الرابع والعشرين ، أن يدخلوا في الانتاج بعد أن يكون لديهم اختصاص ، أي بعد إنهاء دراساتهم في مؤسسات التعليم التي تؤهل لمهنة . ولكن للمؤسسات ، في الوقت نفسه ، أن تشغّل مراهقين بدون إعداد مهني . وفي لينغراد أكثر من ٦٥٠٠ تلميذ تخرجوا من مدارس الثماني سنوات في المدينة والمنطقة فالتحقوا رأساً بالانتاج بدون أن يجتازوا نظام التأهيل الفني والمهني وبدون أن يكون لهم اختصاص .

أما بالنسبة إلى التلاميذ الذين أتموا صفوف الثماني سنوات في مدارس التأهيل العام فان على مجالس الوزراء في الجمهوريات الاتحادية أن تضع خططاً موحدة لقبول تلاميذ في المؤسسات المهنية والفنية ومؤسسات التعليم الثانوي الاختصاصي والصف التاسع من مدارس التعليم العام مع الأخذ بالحسبان حاجات المؤسسات إلى عمال مؤهلين والانتقال إلى التعليم الثانوي الاختصاصي . ولكن عدد تلاميذ المدارس المهنية ، في عدة جمهوريات ، أدنى من تقديرات الخطة ، ففي جمهورية روسيا أرسل إلى المدارس ٥٨٣,٠٠٠ تلميذ بدلاً من ٧١٥,٠٠٠ . وفي أوكرانيا كان ملحوظاً ٢٠٤,٠٠٠ تلميذ للمدارس المهنية والفنية لسنة واحدة أو سنتين في حين أن ١٦٦,٠٠٠ تلميذ فقط

تقرر إرسالهم عند التخرج من مدارس الثماني سنوات [1] .

٢ ـ البحث العلمي

يتم البحث العلمي في الاتحاد السوفياتي في شبكة من المؤسسات التي تتولى أجهزة مركزية توجيه فعاليتها .

١ ـ مؤسسات البحث ـ أ) يتحقق البحث العلمي في إطارات ثلاث مختلفة :

إن أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي وأكاديميات العلوم في الجمهوريات الاتحادية مكلفة بالبحوث في العلوم المادية والعلوم الاجتماعية ، وعلى عاتقها في مجال علوم الطبيعة البحوث الأساسية (الرياضيات ، الفيزياء ، الكيمياء ، البيولوجيا ، ودراسة الفضاء والأرض) والبحوث العلمية ذات التأثير المباشر في تنمية الانتاج (وبخاصة كهربة البلاد ، وإدخال الآلة والتسيير الآلي في الانتاج ، وتطبيق الكيمياء على القطاعات الأساسية من الاقتصاد ، والمواد الجديدة ، والالكترونيات ، واستعمال مصادر جديدة للطاقة ، ووضع طرق جديدة لتحويل الطاقة) .

ولأكاديميات العلوم طبيعة مزدوجة : فهي مؤسسات للبحث العلمي ولكنها جمعيات علماء أيضاً . وتدير أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي فعالية ٢٣٤ مؤسسة تضم ٣٥,٠٠٠ متعاون ولكنها أيضاً

---

(١) إن جميع المعلومات التي أوردناها مأخوذة من المناقشات في مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي عند إقرار قانون ١٩ تموز ١٩٧٣ .

جمعية لـ ٦٩٣ أكاديمياً وعضواً مراسلاً . وتضم أكاديميات العلوم في الجمهوريات الاتحادية ٣٩٢ مؤسسة و١١٧٧ أكاديمياً وعضواً مراسلاً . وعلى أكاديمية العلوم أن تتولى التوجيه العلمي لأهم البحوث في العلوم الطبيعية والاجتماعية التي تجري في أكاديميات العلوم في الجمهوريات الاتحادية ، وفي مؤسسات التعليم العالي ومعاهد البحث العلمي الأخرى ، وهي بهذه الصفة تحدد الاتجاهات الأساسية لهذه الأبحاث وتتولى تنسيق الأعمال في نفس الوقت الذي تضع فيه مشاريع خطط التمويل والتزود باللوازم والمواد ، وخطط استثمارات مؤسساتها الخاصة مثلما تضع خطط استثمارات أكاديميات العلوم في الجمهوريات الاتحادية .

ومهمة وزارة التعليم العالي والثانوي الاختصاصي الأولى في موضوع البحث هي إعداد كوادر علمية ، ولكن هذه المهمة تقع كذلك على معاهد أكاديمية العلوم . وهذا الاعداد يتم بالترشيح Aspirantura الذي يهيء لدرجة مرشح في العلوم ، وفي عام ١٩٧٠ كانت مؤسسات التعليم العالي تضم ٥٧٠٠٠ مرشح من أصل ٩٩٥٠٠ وكانت معاهد البحث العلمي تضم ٤٢٥٠٠ . ولكن من أصل هؤلاء الـ ٩٩٥٠٠ مرشح أكثر من نصفهم بقليل ، أي ٥٥,٠٠٠ يعملون بدوام كامل في المعاهد أو الجامعة ، والنصف الآخر يتألف من مرشحين احتفظوا بفعاليتهم المهنية .

وفي أول كانون الثاني ١٩٧١ كانت وزارة التعليم العالي تتولى إدارة ١,٠٠٠ فرع علمي لمؤسسات التعليم العالي منها ٥١ معهداً للبحوث ، و ٤١٩ مختبراً لدراسة القضايا و ٥١٢ مختبراً قطاعياً .

وكانت تستخدم في عام ١٩٦٩ نحو ٣٠٧,٠٠٠ رجل علم ومعلم منهم ١٠,٠٠٠ دكتور و ٩٠,٠٠٠ مرشح . ولكن المائة مؤسسة الأعظم شأناً من أصل مؤسسات التعليم العالي البالغ عددها ٨١١ كانت تجري هي وحدها أكثر من نصف مجموع البحوث التي تجري في مؤسسات التعليم العالي . وانها لمشكلة راهنة مشكلة تأمين تأهيل للاختصاصيين ذوي مستوى علمي رفيع مع إشراك الهيئة التعليمية إشراكاً أكثر نشاطاً في فعاليات البحث ، فان ٤٠ ٪ من جميع الدكاترة والمرشحين للعلوم يعملون في مؤسسات التعليم العالي ، ولكنهم لا يعدّون سوى ٤ ٪ من كل البحث العلمي . وتجري ثلاثة أرباع هذه البحوث بعقود مع مؤسسات ، مما لا يترك سوى الربع للأبحاث النظرية التي لا تمثل هي أيضاً سوى خمس مجموع البحث الأساسي الذي يجري في الاتحاد السوفياتي . وتطرح في الوقت نفسه مشكلة استخدام رجال العلم على وجه أحسن بتوسيع العلاقات لين مؤسسات التعليم العالي ومعاهد البحث (مكتب الدراسات) والصناعة .

والوزارات الفنية أكثر اتجاهاً إلى البحث التطبيقي ، فهي تجمع بين ثلاث فعاليات متكاملة : البحث ، ومكتب الدراسات ، والانتاج ، بحسب صيغ شتى : معاهد للبحث منشأة دخل مؤسسات صناعية كبرى ، ومكاتب دراسات ومشاريع مجموعة في « اتحادات انتاج وتقنية » ، ومعاهد بحث علمي ، ومكاتب دراسات ومشاريع مجموعة في « اتحادات بحث علمي وإنتاج » ، ومؤسسات علمية متشعبة تجمع فعاليات بحث علمي ومكاتب دراسة مرتبطة مباشرة بالوزارة ؛

وبعض أكاديميات العلوم القطاعية تابع لوزارات : كأكاديمية العلوم الطبية (وزارة الصحة العامة في الاتحاد السوفياتي) ، وأكاديمية العلوم الزراعية (وزارة الزراعة في الاتحاد السوفياتي) ، وأكاديمية الفنون (وزارة الثقافة في الاتحاد السوفياتي) ، وأكاديمية العلوم التربوية (وزارة التربية الوطنية في الاتحاد السوفياتي) ، وأكاديمية الاقتصاد القروي في الاتحاد السوفياتي (وزارة الاقتصاد القروي في جمهورية روسيا) . وتحتوي على ٢٣٦ مؤسسة وتضم ٦٥١ أكاديمياً وعضواً مراسلاً .

والقطاعات الثلاثة ـ أكاديميات العلوم في الاتحاد السوفياتي والجمهوريات الاتحادية ، ومؤسسات التعليم العالي والثانوي الفني ، والوزارات الفنية ـ مستقلة استقلالاً واسعاً بعضها عن بعض ، وتستوجب أهمية العلاقات بين البحوث والصناعة البحث عن صور جديدة للتنظيم . وعلى سبيل المثال قضى قرار اللجنة المركزية للحزب ولمجلس وزراء الاتحاد السوفياتي الذي صدر في ٢٤ أيلول ١٩٦٨ بإشراك مؤسسات البحث العلمي القطاعية ، بوصفها مشاركة ، في الأبحاث العلمية التي تقوم بها معاهد البحث العلمي الأساسي وقضى كذلك بأن تحدد سلفاً المؤسسات التي ستطبق فيها نتائج أعمال البحوث ، كما يجب أن تتحقق علاقات على وجه أفضل وذلك بإعارة آليات التخطيط اهتماماً أكبر .

ب) التنظيم الداخلي ـ المعاهد الأكاديمية يديرها مدير تنتخبه لمدة ثلاث سنوات الجمعية العمومية للمديريات المقابلة للأكاديمية .

وللمدير صلاحيات واسعة فيما يتعلق ببنية المعهد وملاكاته ، وبتوزيع الوسائل المالية ، وإقرار الخطط السنوية لأعمال البحث العلمي .

والمجلس العلمي للمعهد ، الذي يصادق على تشكيله مجلس رئاسة أكاديمية العلوم يبت بصورة جماعية في اختيار المتعاونين العلميين وفي نشاط المعهد، ويقرر كذلك الوصف العلمي للمرشحين والدكاترة في العلوم وينتخب بالاقتراع السري رؤساء القطاعات والمخابر .

ونشاط معاهد البحث تنسقه دوائر في أكاديمية العلوم (للاقتصاد ، والفلسفة ، والحقوق ، والفيزياء ، والرياضيات ، الخ) ، ونشاط الدوائر تنسقه هو أيضاً الفروع الأربعة في هيئة رئاسة أكاديمية العلوم (العلوم الفيزيائية ـ التقنية ، والرياضية ، العلوم الكيميائية ـ التقنية والبيولوجية ، علوم الأرض ، العوم الاجتماعية) . وهناك مجلس لتنسيق البحث العلمي لدى الجمعية العمومية الأكاديمية العلوم ينسق الفعالية العلمية للجمهوريات الاتحادية ولا سيما فعالية أكاديميات العلوم في الجمهوريات الاتحادية .

ومعاهد البحث العلمي في الوزارات يديرها مدير تعينه الهيئة الادارية التي يكون لديها المعهد ، ويعاونه مجلس علمي .

٢ ـ **تخطيط البحث** ـ لا يمكن في الحقيقة توقع الاكتشافات الأساسية وبالتالي تخطيطها . وغرض تخطيط البحث هو تعيين المجالات التي يستحسن توسيع البحوث فيها ، وتركيز الوسائل المتوفرة في القطاعات الأعظم شأناً . وتوضع خطط تحدد أهدافاً في باب البحث وتخصيص الوسائل على ثلاثة مستويات : مستوى الاتحاد السوفياتي ،

ومستوى القطاعات المختلفة ، ومستوى المؤسسات ، وذلك في خمسة مجالات :

- أهداف لحلّ المشاكل العلمية والتقنية .
- « استيعاب » أنواع جديدة من الإنتاج الصناعي (الفئات الصناعية الأولى) .
- إدخال التقنية الحديثة واستعمال الآلات والتشغيل الآلي للإنتاج .
- تحويل البحث العلمي والتقني .
- إعداد الكوادر العلمية .

وعلى المستوى الفيدرالي تتدخل لجنتان للدولة في مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي في تخطيط البحث العلمي : لجنة الدولة للعلم والتكنولوجيا ، ولجنة الدولة للخطة . ومهمة الأولى تحديد سياسة علمية وتنفيذها ، ومهمة الثانية : إدخال هذه السياسة العلمية في مجموع السياسة الاقتصادية . وكلتا اللجنتين برئاسة أحد نواب رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي .

ومن أجل حل المشاكل العلمية والفنية الأساسية وإعداد الكوادر العلمية والتربوية تضع الخطط لجنة الدولة للعلم والتكنولوجيا ؛ وتضع لجنة الدولة للخطة لاستيعاب الأنواع الجديدة من الإنتاج ، وكذلك من أجل إدخال التكنولوجيا الحديثة .

وخطط التنسيق لحل المشاكل العلمية والفنية الأساسية تضعها الوزارات المسؤولة بالتعاون مع الوزارات المعنية وتقرّها لجنة الدولة للعلم والتكنولوجيا وتراقب تنفيذها .

والخطط الخمسية للبحث العلمي في علوم المادة والعلوم الإجتماعية تضعها اكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي بالاشتراك مع الوزارات والإدارات المعنية وتقرّها أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي نفسها بالاتفاق مع لجنة الدولة للعلم والتكنولوجيا (وكذلك بالاتفاق مع لجنة الدولة للخطة في الاتحاد السوفياتي بشأن العلوم الاقتصادية) .

٣ - الثقافة والإعلام الجماهيري

إن مهمة وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية هي اطلاع المواطنين وتثقيفهم طبقاً لتوجيهات الحزب . والصحافة بوجهٍ خاص مهمتها نشر ايديولوجية الحزب وسياسته ؛ وتقوم أيضاً بمهمة الرقابة على الإدارة : فنشر رسائل القراء الذين ينتقدون سوء سير العمل في الدوائر العامة أو يفضحون انتهاكات الشرعية ، وتحقيقات الصحفيين حول القضايا نفسها ، من شأنها أن تؤثر في الجهات الإدارية .

١ - **الإطار المؤسسي** - يقوم بأعمال الثقافة والإعلام الجماهيري رجال ينتمون إلى « اتحادات مبدعين » تعمل في مؤسسات للدولة أو تنتمي إلى منظمات إجتماعية أو بمعزل عن كل تنظيم .

ووسائل التعبير هي ملك الدولة أو المنظمات الإجتماعية .

والمسارح ، والمكتبات ، والمتاحف ، والتنظيمات الموسيقية ، والملاعب ، ذات الأهمية الفيدرالية تابعة مباشرة لوزارة الثقافة في الاتحاد السوفياتي التي هي الهيئة الفيدرالية الجمهورية .

والصحف ، والمجلات ، ودور النشر تابعة للوزارات والمنظمات الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي ولها مظهر عام تابع للجهة

التي ترتبط بها . وعلى هذا فإلى جانب البرافدا الناطقة بلسان اللجنة المركزية للحزب ، تخصص الازفستيا الناطقة بلسان الحكومة مزيداً من المكان لمناقشة قضايا سير العمل في الإدارة وفي مجالس السوفيات المحلية ، وتناقش صحيفة Komsomolskaia الناطقة بلسان الكومسومول قضايا الشبيبة . وإذا كانت صحيفة Kraznaja zvesda هي لسان حال وزارة الدفاع فإن الاوساط الثقافية تعبر عن أفكارها في مجلة Literaturnaje gazeta الناطقة بلسان اتحاد الكتاب ، أو بحسب ميولهم في مجلتي Novy mir أو Obtiabr .

وبالمقابل فإن الإذاعة والتلفزيون تابعان لأجهزة الدولة وتتولى ثلاث لجان (فيدرالية - جمهورية) في مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي إدارة ومراقبة السينما والإذاعة والتلفزيون والصحافة (لجنة الدولة للسينما ؛ لجنة الدولة للإذاعة والتلفزيون ، لجنة الدولة لصناعة الكتاب ونشره وتجارته) .

وهناك وكالتان تتلقيان مواد الإعلام وتذيعانها على أجهزة الإعلام .

ووكالة تاس هي أهم مصدر للمعلومات عن الخارج ومصدر هام للمعلومات الداخلية . وتقوم الوكالة الصحفية **نوفوستي** التي أنشئت عام ١٩٦١ بدور إضافي بنشرها في الخارج معلومات ووثائق عن السياسة والحياة الاجتماعية السوفياتيين وبنشرها في الاتحاد السوفياتي معلومات عن القضايا السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية في البلدان الأجنبية . وخلافاً لوكالة تاس الملحقة مباشرة بمجلس وزراء الاتحاد السوفياتي ترتبط وكالة نوفوستي باتحاد الصحفيين واتحاد الكتّاب

واتحاد الجمعيات السوفياتية للصداقة والعلاقات الثقافية مع البلدان الأجنبية وبالاتحاد الفيدرالي لنشر المعلومات السياسية والعلمية .

وتتم الرقابة على نشر المعلومات على يد الإدارة العامة لحماية أسرار الدولة والأسرار العسكرية في دائرة الصحافة المرتبطة مباشرة بمجلس وزراء الاتحاد السوفياتي .

وتمارس أجهزة الحزب المركزية ، وبخاصة فرع الدعاية في اللجنة المركزية ، رقابة شديدة جداً على وسائل الإعلام . فاللجنة المركزية تقرر في نشر المنشورات الجديدة ، وتعيّن اتجاهها ، وتحدد النسخ التي تطبع ، والقواعد المتعلقة بأجور الصحفيين .

وترسم قيادة الحزب الخطوط الكبرى للسياسة الثقافية ، وهذه السياسة هي دوماً ، مع فوارق تقل أو تكثر ، تحت سلطة الواقعية الاشتراكية ، وتفصل القيادة نفسها في أشد الحالات خطورة . وهكذا فإن خروتشوف نفسه تدخل في عام ١٩٦٢ للترخيص بنشر يوميات إيفان دينيزوفتش لسولجنتسين .

٢ - حرية التعبير - إن الصحفي والكاتب محصوران والحالة هذه في هذه الشبكات من المؤسسات والعلاقات الإنسانية التي تحدد في كل لحظة ما يستطيعان نشره . ولكن يعاد النظر باستمرار في الموازنة بين ما هو ممكن وما هو غير ممكن . فردود فعل الأوساط المختلفة (الحزب ، والإدارة ، والشرطة ، والجيش ، الخ) ، وبخاصة الإتجاهات المتنوعة القائمة داخل هذه الأوساط المختلفة تعدّل بوجهٍ خاص « المناخ السياسي » . ونشر بعض المقالات يؤدي ، بما يحدثه من نتائج تبعاً

للوضع السياسي ، إمّا إلى إمكان نشر مقالات أخرى حول القضايا نفسها ، وإمّا بالعكس إلى التوقف توقفاً يطول أو يقصر عن أي نقاش في هذه القضايا .

وتتدخل قيادة الحزب لتعديل تشكيل إدارات معاهد اكاديمية العلوم ولجان إدارة الاتحادات أو لجان تحرير المجلات . وأشهر مثال على ذلك هو ولا ريب تغيير لجنة تحرير Novy mir الذي أدى في كانون الثاني ١٩٧٠ إلى استقالة رئيس تحريرها A. Tvardovsky .

ويمكنها كذلك سلوك طريق اقرار القرار الذي يحدد أهدافاً عامة في قطاع خاص .

وهكذا ، ففي قرار صدر في ٢١ ديسمبر ١٩٧١ « حول نشاط منظمة الحزب في معهد الاقتصاد في اكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي من أجل تنفيذ قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي بشأن التدابير لتطوير العلوم الاجتماعية ورفع دورها في البناء الشيوعي » أخذت لجنة الحزب المركزية بوجهٍ خاص على إدارة المعهد أنها لم تحقق تركيز قوى المتعاونين مع المعهد على دراسة المشاكل الأساسية للسياسة الاقتصادية ولم تنتقد بصورة كافية النظريات « البرجوازية » و« التعديلية » في ميدان الاقتصاد ، وطلبت إلى منظمة الحزب وإلى إدارة المعهد كما طلبت إلى هيئة رئاسة اكاديمية العلوم اتخاذ التدابير اللازمة .

وفي قرار صدر في ٢١ كانون الثاني ١٩٧٢ « حول النقد الأدبي والفني » أبدت اللجنة المركزية أسفها لعدم كفاية المستوى النظري للنقد وعابت على لجان الحزب وعلى الوزارات والاتحادات المبدعة أنها لم تحقق بعد الرقابة اللازمة على فعالية نقد المراجع في أجهزة الصحافة والنشر

وتحرير الإذاعة والتلفزيون التابعة لها .

وفي قرار صدر في ٢ آب ١٩٧٢ حول « تدابير تطوير السينما السوفياتية » ألحّت اللجنة المركزية على الدور التثقيفي للسينما السوفياتية وعهدت إلى لجنة الدولة لصناعة السينما في مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي ، وإلى اتحاد السينمائيين ومنظمات الحزب بتأمين رقابة أشد على اختيار السيناريوات وتأهيل السينمائيين .

ومعظم الصحفيين والكتّاب يقبلون قواعد اللعب هذه أو على الأقل يتلاءمون معها ، ويختارون الفترة التي يرون أنها أكثر ملاءمة لعرض كتاباتهم ، ويمارسون رقابة ذاتية على بعض القضايا ، ويتناقشون مع المسؤولين عن الصحف ودور النشر ويحاولون الحصول على موافقة دوائر المراقبة أو على حيادها على الأقل . وهكذا يمكنهم جني بعض النتائج والإسهام في التغيرات الفكرية التي تقع في مختلف الأوساط .

وبالعكس فإن عدداً قليلاً منهم لا يقبلونها فلا يكونون مقبولين هم أيضاً . وقد انتقد سولجنتسين الرقابة في عام ١٩٦٧ أثناء مؤتمر الكتّاب ، فلم تنشر مؤلفاته الحديثة في الاتحاد السوفياتي وطرد من اتحاد الكتّاب وأسقطت عنه الجنسية السوفياتية وأبعد عن البلاد . والمطبوعات السرية أو المطبوعات في الخارج لكتاب كثيرين سببت لمؤلفيها دعاوى انتهت بأحكام بعقوبات مختلفة .

٤ ـ الكنائس

تعترف المادة ١٢٤ من دستور الاتحاد السوفياتي للمواطنين بحرية ممارسة الشعائر الدينية وبحرية الدعاية ضد الدين .

إن فكرة « ممارسة الشعائر الدينية » يجب فهمها بالمعنى الضيق للكلمة . فالتشريع النافذ يسمح للكهنة **وللمؤمنين** ، **ضمن** شروط معينة ، بممارسة العبادة ولكنه يستبعد أي نشاط ديني آخر لا يكون هو رأساً ممارسة العبادة .

١ ـ **الجمعيات الدينية والكنائس** ـ لقد أنشئت جمعيات دينية لإدارة الأماكن الدينية . ويجب تسجيلها وتسجيل كهنة الشعائر الدينية لدى السلطات المحلية ؛ ويقتصر نشاطها على الدائرة التي يوجد فيها مبنى العبادة ؛ وتديرها أجهزة تنفيذية مؤلفة من مؤمنين ولكن يستبعد منها كهنة العبادة ، ويتم انتخابها تحت رقابة اللجان التنفيذية في مجالس السوفيات ؛ ولهذه المجالس بوجهٍ خاص حق إحصاء أعضائها .

وكان في الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٧١ نحو ٢٠,٠٠٠ جمعية دينية من مذاهب شتى .

وأعظم مؤسسة دينية هي الكنيسة الارثوذكسية الروسية ، ويديرها بطريرك موسكو وكل روسيا المجمع الكنسي (سينودس) . والكنيسة الارثوذكسية الجيورجية ، والجمعيات الإسلامية ، والجمعيات البوذية ، والكنيسة الكاثوليكية الرومانية ، والكنائس الإنجيلية اللوثرية ، الخ موزعة توزعاً متفاوتاً جداً في أراضي الاتحاد السوفياتي .

أما الفرق والجمعيات الدينية التي يرون أن معتقداتها معادية للاتحاد السوفياتي أو التي تدين بدين ذي طابع تعصبي أو يؤدي إلى الإضرار بصحة المواطنين فلا تسجّل وليس للمؤمنين الحق في الاشتراك في نشاطها .

٢ ـ **مراقبة العبادات** ـ يقوم بمراقبة الشعائر الدينية مجلس للشؤون الدينية لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي ينظم ويراقب الفعاليات الدينية ووفودها الاقليمية ، كما تقوم بها اللجان التنفيذية لمجالس سوفيات المناطق .

وتعقد مجالس سوفيات المدن والنواحي مع الجمعيات الدينية عقوداً تتعلق باستعمال الأملاك الخاصة بالعبادة .

أما إنشاء أبنية دينية جديدة ، وتوسيع الأبنية الدينية العاملة ، وتنظيم احتفالات دينية خارج المباني ، وعقد اجتماعات للمؤمنين فيخضع كله لترخيص مسبق من السلطات المحلية .

ولا يجوز استخدام الأبنية الدينية لإلقاء « خطابات سياسية مناقضة لمصالح المجتمع السوفياتي ، أو لصرف المؤمنين عن القيام بالتزاماتهم كمواطنين أو لردعهم عن المساهمة الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية » .

ولا يمكن لكهنة المعابد تنظيم رحلات وملاعب وأندية رياضية أو فتح مكتبات أو قاعات للمطالعة ، أو تنظيم حلقات أو إجتماعات ليست ذات صلة مباشرة بممارسة الشعائر الدينية ؛ كما لا يجوز لهم عقد إجتماعات .

وفي حال خرق الطوائف الدينية أو رجال الدين التشريع المتعلق

بالعبادات ، فإن اللجان التنفيذية لمجالس السوفيات ، ومجلس الشؤ ون الدينية لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي تعمد إلى تنبيهها لمراعاة النظام . وفي حال تكرر الانتهاكات أو رفض إزالة الانتهاكات التي كانت موضع التنبيه يلزم مندوبو المجلس الاقليميون بطلب شطب الكهنة أو الجمعية الدينية وتنمية أعضاء الهيئة التنفيذية .

ويمكن حلّ الجمعيات الدينية في حال خرق القوانين السوفياتية والنظام العام وعدم تنفيذ الالتزامات المشروعة أو النيل من حقوق المواطنين . ويمكن الشطب أيضاً عندما تستعمل المباني الدينية لغير ما خصصت له أو لحفلات الدينية غير مرخص بها .

الفصل التاسع

حماية النظام السياسي والاجتماعي

تتحقق حماية النظام العام والاجتماعي ، في آنٍ واحد ، إمّا عن طريق أجهزة إدارية تابعة للإدارة (قوات مسلحة ، دوائر وزارة الداخلية ، والشرطة ، دوائر أمن الدولة) وإما عن طريق هيئات مستقلة عن الإدارة (المحاكم والنيابة العامة) وإمّا بواسطة منظمات طوعية (دوريات شعبية طوعية ومحاكم رفاق) .

وهذه الأجهزة كلها تابعة للحزب .

والقوات المسلحة ووزارة الداخلية ، والشرطة ، وأمن الدولة هي دوائر عامة تسيطر عليها أجهزة قيادة الحزب سيطرة شديدة . ومنذ عام ١٩٥٧ بوجهٍ خاص أصبح رئيس لجنة أمن الدولة عضواً أو عضواً رديفاً في المكتب السياسي . والقضاة مستقلون بمقتضى الدستور ولا يخضعون إلا للقانون ، ولكنهم خاضعون أيضاً لتأثير أجهزة الحزب القيادية .

ففي بادىء الأمر تصوغ الاتهام في الدعاوى الجنائية هيئتان تسيطر عليهما قيادة الحزب سيطرة شديدة : أمن الدولة والنيابة العامة . والنائب العام في الاتحاد السوفياتي بوجهٍ خاص عضو في اللجنة المركزية للحزب ويعمل على صلة وثيقة بقيادة الحزب . فأوضاعهما تمثل إذن أوضاع الحزب ومن الصعب على القضاة ولا شك ألّا يأخذوا ذلك بالحسبان . ومن جهة أخرى يجب على أجهزة الحزب أن تقوم بالتوجيه

السياسي والرقابة على فعالية الهيئات القضائية والنيابة العامة ؛ وفي جهاز الحزب ، من اللجنة المركزية حتى اللجان الاقليمية فرع أنيطت به خصيصاً هاذه المهمة : هو فرع الأجهزة الإدارية . ولا يجوز لأجهزة الحزب مبدئياً التدخل غير المشروع في تدقيق الأعمال القضائية ، ولكن مهمتها توجيه فعالية القضاة وأعضاء النيابة .

ومع ذلك فالتنظيم مختلف ، بالنسبة إلى القوات المسلحة وحفظ الأمن من جهة ، وبالنسبة إلى القضاء ومراقبة الشرعية من جهة أخرى .

١ ـ الدوائر المسلحة وحفظ الأمن

تتحقق حماية النظام العام والاجتماعي على الصعيد الخارجي بواسطة القوات المسلحة في الاتحاد السوفياتي ، وتتولى هذه الحماية على الصعيد الداخلي إدارة أمن الدولة ، ووزارة الداخلية ، والشرطة ، والدوريات الشعبية الطوعية .

١ ـ **الحماية الخارجية** ـ القوات المسلحة في الاتحاد السوفياتي تابعة لوزارة الدفاع الوطني في الاتحاد السوفياتي ، وهي ذات تنظيم مركزي . ولكل جمهورية ، بموجب الدستور السوفياتي ، قواتها الخاصة ووزارة للدفاع الوطني ، ولكن الوزارات الاتحادية الجمهورية المنصوص عليها في القانون الدستوري لعام ١٩٤٤ لم تؤسس قط .

ومنظمات الحزب في الجيش تديرها الإدارة السياسية العامة للجيش السوفياتي وللأسطول الحربي التي وضعها كوضع فرع من اللجنة المركزية للحزب . وفي كل لواء قائد معاون للشؤون السياسية

تابع في آنٍ واحد لقائد اللواء ولرئيس الفرع السياسي في الوحدة .

وواجبات المواطنين السوفيات العسكرية محددة بقانون الاتحاد السوفياتي الصادر في ١٢ تشرين الأول ١٩٦٧ بشأن الواجبات العسكرية العامة . ويدعى الشبان السوفيات للخدمة في سن الثامنة عشرة . ومدة الخدمة العسكرية هي :

ـ سنتان لجنود وصف ضباط الجيش السوفياتي والوحدات الساحلية والأسطول الحربي والطيران وقوات الحدود والقوات الداخلية .

ـ ثلاث سنوات للبحارة والعرفاء البحريين في السفن ، والمراكب ووحدات القتال الساحلية في الأسطول الحربي والوحدات البحرية في القوات الساحلية .

ـ سنة واحدة للجنود والبحارة وعرفاء البحر وصف الضباط الذين تلقوا تعليماً عالياً .

وتتولى الجمعية الطوعية لمساعدة الجيش والطيران والأسطول (D. O. S. A. A. F.) بتعميم المعلومات العسكرية والإعداد العسكري ، وتستقبل المواطنين بدءاً من سن الرابعة عشرة .

٢ ـ الحماية الداخلية ـ إن دوائر أمن الدولة مكلفة «بتقصّي الجرائم ضد الدولة الخطرة بوجهٍ خاص : كالخيانة ، والتجسس ، والتخريب ، والتحريض والدعاية المناهضين للسوفيات» وإجراء التحقيق الأولي بشأنها . ويدخل في اختصاصها أيضاً جرائم أخرى ضد الدولة : كالدخول إلى الاتحاد السوفياتي والخروج منه بصورة غير

مشروعة ، إذاعة أو فقدان اسرار الدولة ، **والتهريب** ، والاضطرابات العامة ، وتجارة القطع النادر ، وكذلك حماية الحدود .

ودوائر أمن الدولة ليست تابعة للجان التنفيذية في مجالس السوفيات المحلية وهي تابعة للجنة أمن الدولة لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي . لجان الدولة لدى مجالس وزراء الجمهوريات الاتحادية ، والقيادات الاقليمية لهذه اللجان وممثليها في المدن الكبرى والنواحي . وقوات الحدود مرتبطة بها أيضاً .

وتتولى وزارة الداخلية في الاتحاد السوفياتي حفظ الأمن العام ، ومنع وقوع الجرائم ، وتقصّيها وقمعها ـ وتملك لهذا الغرض قوات من الشرطة (ميليشيا) ـ وتدير مؤسسات العمل الإصلاحي التي يرسل إليها الجانحون الذين تصدر بحقهم احكام من المحاكم ؛ كما تؤمّن الحماية من الحريق وسلامة وسائط النقل بالسيارات وفي المدن .

وتمارس اختصاصاتها إمّا مباشرة ؛ وبخاصة في جمهورية روسيا التي ليست فيها وزارة متميزة عن وزارة الاتحاد السوفياتي ، وإمّا عن طريق وزارات الداخلية في الجمهوريات الاتحادية والمستقلة وإدارات دوائر الداخلية في اللجان التنفيذية لمجالس السوفيات المحلية . والشرطة (ميليشيا) تابعة في آنٍ واحد لدوائر الداخلية في اللجان التنفيذية لمجالس السوفيات المحلية ولدوائر الداخلية في الأجهزة العليا .

وتجنّد الشرطة على أساس التطوع ، ولكن صفوفها تكمل بمناضلين تبعث بهم « مجموعات العمل » والخدمة العسكرية . وتعاون الشرطة أيضاً دوريات شعبية طوعية(Droujines) تسهم في حفظ

الأمن في الأماكن العامة .

٢ ـ القضاء ومراقبة الشرعية

١ ـ القضاء ـ لقد سعى القضاء السوفياتي إلى توسيع المشاركة الشعبية مع الإبقاء على الاحتر'فية اللازمة لحسن إصدار الاحكام .

وتتجلى المشاركة بادىء الأمر داخل النظام القضائي نفسه بأسلوب إنتخاب القضاة ومعاوني القضاة الشعبيين .

ينتخب السكان قاضي المحكمة الشعبية بالاقتراع المباشر السري لمدة خمس سنوات ، ولكن معظم القضاة المنتخبين من رجال القانون . وتنتخب المجالس القائمة في أمكنة العمل المعاونين بالاقتراع العام لمدة سنتين . ويعقدون جلسات دورية لمدة خمسة عشر يوماً . وتتخذ القرارات بصورة جماعية ، ولكن القاضي المحترف يملك في الواقع تأثيراً كبيراً جداً . وأعضاء المحاكم العليا تنتخبهم شكلياً مجالس السوفيات المقابلة ، ولكن وزارة العدل في الاتحاد السوفياتي التي أنشئت من جديد في عام ١٩٧٠ بعد أن كان قد حُلّت في عام ١٩٦٠ مكلفة بوجهٍ خاص بانتقاء القضاة وتعيينهم وترقيتهم وتنظيم انتخابهم .

وبوسع المحكمة أن تنتقل إلى النوادي أو إلى دور الثقافة من أجل بعض القضايا . وهكذا فإن ٢٥ ٪ من الدعاوى الجزائية ينظر فيها خارج مقرّ المحكمة .

وتتجلى المشاركة كذلك في نقل الجرائم الخفيفة إلى محاكم اجتماعية ، « محاكم الرفاق » .

٢ ـ مراقبة الشرعية ـ كان لينين قد أوضح في عام ١٩٢٢ أن

ضمان تطبيق القانون بصورة موحدة في مجموع البلاد يقتضي إنشاء نيابة عامة « قادرة على أن تقاوم بالفعل المؤتمرات المحلية والنهج البيروقراطي المحلي وتسهر على تطبيق للقانون موحد في كل الجمهورية وفي كل الاتحاد » .

وقد أعطيت النيابة العامة ، من أجل تأمين وحدتها ، بنية تسلسلية موحدة . فالنائب العام في الاتحاد السوفياتي ، الذي يعين بقرار من مجلس السوفيات الأعلى في الاتحاد السوفياتي ، يعين نواب الجمهورية في الجمهوريات الاتحادية والمناطق ، وهؤلاء يعينون بدورهم قواب الناحية والمدينة .

ويعين النواب مبدئياً لمدة خمس سنوات (باستثناء النائب العام للاتحاد السوفياتي الذي يعين لمدة سبع سنوات) ، ولكن يمكن تجديد ولايتهم .

وترفع النيابة العامة في الاتحاد السوفياتي إلى الادارات وإلى المحاكم انتهاكات الشرعية التي تكتشفها وتدعوها إلى اتخاذ قرارات باحترام القانون والأنظمة النافذة .

خاتمة

يسعى مسؤ ولو الاتحاد السوفياتي والحالة هذه إلى الحفاظ على المبادىء الأساسية التي تقوم عليها المؤسسات السوفياتية وإلى ملاءمة هذه المؤسسات مع تطور التقنيات والبشر . فهل لهذه المؤسسات القدرة الكافية على التلاؤم أم أنها متخلفة جداً عن مطامح السكان الاجتماعية والسياسية ؟ هذا الموضوع يناقشه ، على حد سواء ، الاختصاصيون الغربيون في الاتحاد السوفياتي وعدد من المثقفين السوفيات (Amalrik medvedev Sakharov) فهل هناك « جمود » أم تغيير ؟

إذا كان السؤال مطروحاً على هذا الشكل فإن الجواب المعطى ، حسبما كتب Zerryhough وهو مصيب جداً فيما كتب « يقوم أساساً على حكم قيمي شخصي : وإذا اعتبرت الحالة الراهنة غير صحيحة كلياً فعندئذٍ لا يعتبر أي تغيير خارج التحولات الأشد حزماً ذا شأن خطير . وإذا اعتبرت الحالة الراهنة ، بالمقابل ، مقبولة (نظراً لعيوب الإنسان والمجتمع التي لا جدال فيها) عندئذٍ يبدو التغيير القابل للزيادة أعظم شأناً بكثير - ويبدو ، في الحقيقة ، مستحباً » .

وبالعكس ، إذا حللنا درجة التغيير لا يمكن أن ننكر في آنٍ واحد الاستمرار والتلاؤم : استمرار الإطار المؤسسي وجزء من آليات السلطة ، بل في الوقت نفسه أيضاً بداية تغير العقليات بطموح السكان الفعلي إلى رفع مستوى العيش وبالتشديد على أهمية التقنيات الجديدة وعلى أهمية الإدارة في التنمية الاجتماعية .

مراجع بيبليوغرافية

١ ـ سلسلة، QUE SAIS-JE ?

Histoire de l'U.R.S.S., n° 183.
L'économie de l'U.R.S.S., n° 179.
L'économie planifiée, n° 329.
La révolution russe, n° 986.
Géographie de l'U.R.S.S., n° 1079.
Le droit soviétique, n° 1052.
La vie soviétique, n° 1402.

٢ ـ كتب أخرى

١ ـ بالفرنسية

Institut de l'Etat et du Droit de l'Académie des Sciences de l'U.R.S.S., Association des Sciences politiques, *L'Etat soviétique et le droit*, Moscou, Edition du Progrès, 1971.

LAVIGNE (M.), *Les économies socialistes soviétiques et européennes*, Armand Colin, 1970.

LESAGE (M.), *Les régimes politiques de l'U.R.S.S. et de l'Europe de l'Est*, P.U.F., 1971.

٢ ـ بالانكليزية

ARMSTRONG (John A.), *Ideology, Politics and Government in the Soviet Union*, New York, Praeger, 3e éd., 1974.

BARGHOORN (Frederick C.), *Politics in the USSR*, Boston Little, Brown & Cie, 2e éd., 1972.

HAZARD (John), *The Soviet System of Government*, University of Chicago press, 4e éd., 1968.

٣ ـ بالروسية

KOZLOV, *Sovetskoe Administrativnoe Pravo*, Moscou, 1973.

Partijnoe Stroitel'stvo, učebnoe pocobie, 3e éd., Moscou, izdatel'stvo politiceskoi literatury, Moscou, 1972.

TCHKHIKVADZE (red)., *Politiceskaja organizacija sovetskogo obscestva izd. nauka*, 1967.

فهرس

المقدمة ٥

القسم الأول . ـ النظام المؤسسي

الفصل الأول . ـ مبادىء التنظيم ١١
١ ـ دور الحزب القيادي ١١
٢ ـ مشاركة المواطنين ١٨
٣ ـ المركزية الديمقراطية ٢٢
٤ ـ التنظيم المتعدد القوميات ٢٨
٥ ـ التخطيط والحقوق ٣٠
الفصل الثاني . ـ الحزب ٣٢
١ ـ منظمات الحزب ٣٣
٢ ـ أعضاء الحزب ٤٤
الفصل الثالث . ـ منظمات الدولة ٥١
١ ـ مؤسسات الدولة ومنشآتها ٥١
٢ ـ الادارة ٥٤

الفصل الرابع. ـ الجمعيات ٦١
١ ـ الجمعيات والمنظمات الاجتماعية ٦١
٢ ـ العلاقات بين المنظمات الاجتماعية والادارية... ٦٧
الفصل الخامس. ـ مجالس السوفيات ٧١
١ ـ تشكيلها ٧١
٢ ـ تنظيم المجالس ٧٤
٣ ـ دور النواب ٧٦

القسم الثاني. ـ ادارة قطاعات الفعالية الاجتماعية

الفصل السادس. ـ اختيار الاتجاهات ٨٣
١ ـ الآليات ٨٣
٢ ـ الأهداف والوسائل ٨٧
الفصل السابع. ـ القطاع الاقتصادي والاجتماعي ... ٩٣
١ ـ إدارة وحدات الإنتاج والخدمة ٩٣
٢ ـ طرق الادارة المركزية ١٠٣
الفصل الثامن. ـ القطاع الثقافي ١١١
١ ـ التعليم ١١١
٢ ـ البحث العلمي ١١٩
٣ ـ الثقافة والاعلام الجماهيري ١٢٥
٤ ـ الكنائس ١٣٠

الفصل التاسع. ـ حماية النظام السياسي والاجتماعي . ١٣٣
١ ـ الدوائر المسلحة وحفظ الأمن ١٣٤
٢ ـ القضاء ومراقبة الشرعية ١٣٧
خاتمة ١٣٩
مراجع بيبليوغرافية ١٤٠

منشورات عويدات ١٩٨٣/٨٦٧

Michel LESAGE

Professeur à l'Université Panthéon-Sorbonne (Paris I)
Directeur adjoint du Service de Recherches juridiques comparatives du C.N.R.S.

LES INSTITUTIONS SOVIÉTIQUES

Texte traduit en arabe

par

Issa ASFOUR

EDITIONS OUEIDAT
Beyrouth - Paris

زدني علما

- إستطلاع الرأي العام / توتزل وجيرار (١٢٨) ......
- الامبريالية / بريار ودوسينار كلنس (١٥١) ....
- الأنظمة السياسية والادارية في المانيا / بيار اندريه بوا (١٢٠)
- الأنظمة السياسية والادارية في الاتحاد السوفياتي / ميشال لوساج (١١٩) ....
- الأنظمة السياسية والادارية في بريطانيا / كلود غيّو (١٠٨) ....
- الأنظمة السياسية والادارية في فرنسا / بيار باكتيت (١١٣) ....
- التاريخ الدبلوماسي / لويس دوللو (١٨٧) ....
- تدريب الموظف / حسن الحلبي (٥٢) ....
- التسويق السياسي / دافيد وكنتريك وشرودر (١٩٩
- تقنية الصحافة / فيليب غايار (١٧٢) ....
- الخدمة المدنية في العالم / حسن الحلبي (١٧٩) ..
- الدولة / جان دونديو دوفابر (١٤٢) ....
- السلطة السياسية / جان وليم لابيار (٨٢) ....

EDITIONS OUEIDAT
Beyrouth—Paris